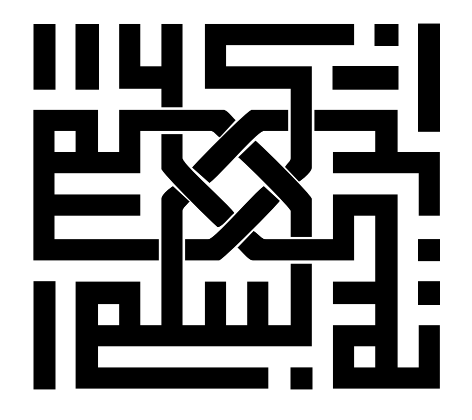
نحو وعي سياسي راشد

أ.د حاكم المطيري



مقدمة

الحمد لله وحده، وصلى الله وسلم على من لا نبي بعده، وبعد ..

فهذه سلسلة (نحو وعي سياسي راشد)، وهي عشر مقالات، كان أولها بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٠م، وتم الفراغ من هذه الرسائل فجر الأحد ١٤٣٢/٢/٤هـ. الموافق ٢٠١١/١/٩م، وقد حاولت فيها معالجة مشكلات الواقع السياسي، من خلال النظر إلى أصول الخطاب القرآني والنبوي والراشدي، والاجتهاد وفق فقه المقاربات، لسد الفجوة والهوة بين الخطاب السياسي الراشدي المأمول، والواقع وإشكالاته، وهي اجتهادات تحاول كشف الخلل في أداء العمل السياسي الإسلامي المعاصر، واستعادة هويته العقائدية كأساس لمشروعه السياسي، والفصل بين الواقعية السياسية ومقتضياتها، والمثالية ومبادئها، وكيفية تحقيق الأهداف المرحلية، دون تخل عن الأهداف النهائية، وكيفية التعامل مع الأنظمة القائمة، دون الاعتراف بشرعيتها الدينية..الخ

وقد توقعت في هذه الرسائل حدوث التغيير، ونهاية الدولة العربية الوظيفية، فجاءت بعد أشهر من هذه الرسائل الثورة في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن..الخ لتؤكد صحة ما ذكرته من حدوث التغيير وضرورته، وهو ما يفتح الطريق للأمة من جديد لتتلمس طريقها، بعد عقود من سيطرة مشروع (سايكس بيكو) والدول الوظيفية التي أقامها على أنقاض آخر خلافة إسلامية!

كما تعرضت بالنقد للأداء السياسي الإسلامي - ونحن جزء منه - لا عداء لأحد، بل إشفاقا وحرصا على العمل الإسلامي الذي فقد هويته ورسالته في خضم الاضطرابات التي تعصف بالأمة منذ عقود.

كما ألحقت بها أربع رسائل بعد الثورة العربية تعالج بعض المشكلات التي واجهتها.

ولست أدعي الإحاطة في مشكلات الواقع، ولا الإحاطة بالحلول السياسية الشرعية، إلا إن

في هذه السلسلة من القواعد والأصول والتطبيقات ما يجعل السياسي المؤمن بالإسلام ووجوب عودته من جديد ليسود العالم بالعدل والرحمة كما بشر به النبي صلى الله عليه وسلم، قادرا على خوض غمار السياسة بحكمة شرعية، وبصيرة فقهية، وقبل ذلك كله توفيق الله وتسديده لمن أخلص النية وأحسن العمل، وما توفيقي إلا بالله.

د. حاكم المطيري

الثلاثاء

٢٤ / صفر/١٤٣٣ هـ

١٧ / ١ / ٢٠١٢م

العقيدة السياسية ضرورتها وخطورتها *

الحمد لله وكفى وصل اللهم على النبي المصطفى وبعد ..

سؤال يتكرر طرحه دائما أين تكمن أزمة الحركات الإسلامية على اختلاف ألوان طيفها؟

وأين الخلل في أدائها؟

ولماذا لم تحقق مشروعها بعد ثمانين سنة من وجودها؟

وما سبب حدوث المراجعات الجذرية المتكررة في أفكارها وتصوراتها في كل مرحلة؟

وستحاول هذه الورقة الإجابة عن هذه الأسئلة المشروعة باختصار، وكشف اللثام عن هذه الأزمة، مع التقدير الكامل لكل ما قامت به هذه الحركات من تضحيات وإصلاحات على المستوى الروحي والاجتماعي والثقافي لربط الأمة بالإسلام، إذ النقد مقصور على عجزها عن تحقيق هدفها السياسي وهو استئناف الحياة الإسلامية من جديد، واستعادة الخلافة، وإقامة أحكام الإسلام.

أزمة العمل السياسي الإسلامي :

كان ظهور الحركات الإسلامية التقليدية استجابة طبيعية، وردة فعل لسقوط الخلافة الإسلامية العثمانية، وسيطرة الاستعمار الغربي على أقاليمها، في مطلع القرن العشرين، فجاءت هذه الحركات لتملأ بعض الفراغ، ولتقوم بجزء من فروض الكفايات التي كانت تقومها الخلافة في الإسلام، إلا أنها وبعد عقود من العمل الدعوي أصبحت جزءا من الواقع الذي جاءت لتغييره، وتماهت معه، أو اعتزلته فصارت تتأثر به ولا يتأثر بها، ووصل الحال بها أن صارت في نظر بعض المفكرين عبئا ثقيلا، وعائقا أمام الإصلاح المنشود، وأنه يجب حلها، وهي بهذا شبيهة إلى حد كبير بظهور المذاهب الفقهية، التي ظهرت استجابة لتطور المجتمع الإسلامي على المستوى المعرفي والعلمي، وحاجته للفقهاء الذين يتولون شئون القضاء، ثم ما لبثت أن تحولت هذه المذاهب إلى عبء كبير على وحدة المجتمع الإسلامي، حيث أصبحت سببا

* كتب هذا الكتاب بتاريخ ٢٢/٩/٢٠١٠ م

من أسباب ظهور التقليد الذي أدى إلى الجمود الفقهي، كما صارت سببا من أسباب تشرذم المجتمع، وحدوث ما حدث من صراع مذهبي في عصور الضعف والانحطاط والعصبية، وكان وراء ذلك الأوقاف التي كان يوقفها الأمراء والأغنياء على المذاهب، وهو ما جعلها تتصارع وتشتغل في المحافظة على هذه المكاسب لتعزيز نفوذها وانتشارها، ومواجهة المخالفين لها.

وهكذا حال الحركات والجماعات اليوم فقد صارت ثقيلة بما لديها من ثروات ومكتسبات، وعاجزة عن التخلي عن هذه الإنجازات لصالح التغيير الذي يحتاج إلى تضحيات قد تفقد بسببه نفوذها ومكتسباتها.

ومن ينظر إلى واقع البلدان العربية خاصة، يجد الشواهد على صحة هذا الرأي، ففي كل بلد عربي نرى الشارع الشعبي يدفع باتجاه التغيير والإصلاح السياسي بكل ألوان الطيف، بينما نجد الطيف السلفي يرفض المشاركة بهذا الحراك ضد ولي الأمر ديانة، والطيف الحركي يرفضه سياسة.

ولا يحتاج النظام لتحييدها أثناء الصراع إلا إلى عقد صفقة مع هذه الحركة أو تلك كترخيص بعض أعمالها أو منحها حق الحصول على مقاعد في البرلمان.

وقد وصل الحال ببعض قيادات العمل الإسلامي بمصر ادعاء أن توريث الحكم هو حق لولي الأمر، وأن هذا له شبه بولاية العهد المشروعة عند أهل السنة.

بينما يتحفظ الطيف الحركي عن المشاركة في حركة الاحتجاج الشعبية، ولا يرى مشكلة في أزمة التوريث، لأن الدستور المصري يكفل حق ابن الرئيس في الترشيح، ليمسك هذا الطيف العصا من الوسط.

ويقف الطيف الصوفي كله تقريبا خلف الحزب الوطني الحاكم.

فإذا الشعب المصري يواجه حقيقة سياسية هي أن التيار الإسلامي، وبما له من رصيد شعبي قد أصبح سلبيا تجاه التغيير، بل أصبح عائقا أمام تطلعاته نحو الإصلاح والتغيير، وأنه يقف أمام إرادة الشارع سواء وقف هذه المواقف سياسة أو ديانة.

وكذا الشأن في العراق وأفغانستان حيث شاركت بعض الحركات الإسلامية التاريخية في حكومات الاحتلال، ووقفت معها، وعززت نفوذها، ووقفت ضد قوى المقاومة المشروعة للاحتلال عند كل شعوب العالم، ولم تخرج تلك الحركات الإسلامية عن دائرة التيار الإسلامي.

وكذا الحال في الجزائر فقد وقفت حركات إسلامية مع النظام العسكري القمعي ضد خيار الشعب الجزائري الذي انتخب جبهة الإنقاذ، فإذا قياداتها تقف مع النظام العسكري وقمعه ضد الشعب وحريته، لتدخل الجزائر في نفق مظلم مجهول منذ ذلك اليوم إلى الآن.

كما وقفت الحركات ذاتها في الخليج مع حكوماتها التي تورطت في حرب احتلال العراق، حتى خرج من يقول بأن حرب أمريكا على العراق هي حرب تحرير لا حرب احتلال؟!

وكانت أكبر الشركات التي قدمت الدعم اللوجستي لجيوش الاحتلال، هي شركات لقيادات في هذه الحركات، الذين أثروا ثراء فاحشا جراء العقود مع الجيش الأمريكي!

وبالإمكان ملاحظة مثل هذه الممارسات في كل بلد، فهي لا تجد حرجا في الوقوف مع الحكومات والتحالف معها، مهما كانت فاسدة أو مستبدة، على حساب مصالح الشعوب وحقوقها وحريتها وهويتها ودينها، ولا تجد حرجا في الوقوف مع الاحتلال حيثما احتل بلدا عربيا أو إسلاميا؟!

وهذه الحركات وبتناغم ذكي مع الأنظمة القائمة لا تظهر بمظهر الحليف للنظام حتى لا تخسر شعبيتها ورصيدها من الشارع، بل تظهر بمظهر المعارضة، وقد تتعرض للتضييق من النظام، كعربون للمحافظة على ثقة الشارع، إلا إنها تظل معارضة محافظة لا تسعى لتغيير جذري للنظام، بل تسعى للإصلاح الجزئي، ولهذا ما إن تضطرب الأوضاع السياسية حتى تقف خلف النظام وتدعمه في وجه حركات التغيير وبكل قوة!

ثم لا تعجز هذه الحركات عن تبرير كل ممارساتها وتسويغها، بل وشرعنتها باسم الإسلام، في كلا الحالين المتناقضين، فإن وقفت ضد النظام فلأنه كافر طاغوت، وإن تحالفت معه فلأنه ولي أمر!

وإن قاومت الاحتلال فلأنه جهاد واجب وفرض عين، وإن تحالفت معه وتعاملت معه، فلأن للضرورة أحكامها، وللمصلحة قواعدها الشرعية التي لا يفقهها إلا العالمون.

أي أن القيمة الأخلاقية باتت مفقودة تماما في خطابها وممارساتها هذه، وطغت عليها القيمة المصلحية، وكأنه لا حقيقة أخلاقية مطلقة، بل هناك معيار نسبي للقيم، فالخيانة عند كل شعوب العالم على اختلاف أديانها كالوقوف مع الاحتلال والعمل معه وتحت ظله، تصبح لدى بعض هذه الحركات قضية نسبية اجتهادية، فقد تكون الخيانة نفسها عملا نبيلا بل واجبا دينيا يجب ممارسته، وقد تكون ردة وكفرا!

وكذا الوقوف مع الظلم والطغيان، ليس له معيار قيمي ثابت، بل هو معيار نسبي، تتحول فيه القيم وتتبدل بحسب المصالح والضرورات..الخ!

هذا في الوقت الذي يحسم القرآن هذه القضية بشكل قطعي حدي فبالنسبة للظلم ﴿ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار﴾، وبخصوص التعامل مع العدو ﴿ومن يتولهم منكم فإنه منهم﴾!

وهذه التناقضات تقع من هذه الحركات بلا وعي ولا قصد، بل قد يكون عنصر الإخلاص موجودا، وإنما تصدر منها هذه الممارسات والسلوكيات لخلل في وعيها لذاتها ولمشروعها وأهدافها، فهي تتصور أن ما تقوم به هو ما يفرضه عليها الإسلام في كلا الحالين، وفي كلا الموقفين المتناقضين!

وهذه الظاهرة السياسية التي تعيشها الحركات الإسلامية تحتاج إلى بحث في جذور الأزمة وتحليلها، ومعرفة السبب الذي يجعل الحركة الإسلامية تقف الموقف ونقيضه، دون أن تجد مشكلة، ودون أن يخرجها ذلك من كونها حركة إسلامية، في الوقت الذي لا يحدث ذلك لدى القوميين أو الشيوعيين أو الليبراليين إلا حين يتخلون عن توجهاتهم، فيصبح الشيوعي مثلا ليبراليا أو قوميا، أما أن ينتقل من الفكرة إلى نقيضها ويبقى في المنظومة السياسية نفسها يتمتع بكامل الانتماء إليها، فهذا لا يكاد يوجد على المستوى السياسي إلا عند الحركات الإسلامية، فهي تبقى إسلامية مهما حدث عندها من تحولات فكرية، أو تناقضات في المواقف السياسية!

وهذا ما يلاحظ أيضا في خطاب العلماء والدعاة الإصلاحيين غير الحركيين، فهم ينتقلون من الرأي إلى النقيض، دون وجود محددات تمنع من مثل هذه التحولات التي قد تكون أحيانا جذرية، فالدين يقبل التأويل لينتقل الداعية من النقيض إلى النقيض!

ويعود السبب الرئيس في حدوث مثل هذه التناقضات إلى :

أولا : فقد الحركات الإسلامية للعقيدة السياسية :

حيث تقوم النظريات والنظم السياسية - التي تحكم المجتمعات الإنسانية والدول - على أسس فلسفية أو عقائدية تعد هي الروح لهذه النظريات والنظم السياسية، وحجر الزاوية التي تبني عليه مشروعية وجودها، وهي التي تبرر استمرارها، وتوجب التضحية من أجلها، وتمنحها البعد الأخلاقي الذي يخضع الأفراد لها، وهذه العقائد أسبق وجودا في عالم الفكر من النظم

السياسية ذاتها، التي تأتي للواقع السياسي وتقوم بتشكيله بما يتوافق مع تلك العقائد، ولهذا فالواقع السياسي المشهود ما هو إلا انعكاس لصراع الأفكار، فالفكرة التي تفرض نفسها بقوة المؤمنين بها، وبقوة إيمانهم بها، وقدرتهم على التضحية من أجلها، هي التي تحكم، ولخطورة العقيدة وضرورتها لكل عمل وفعل إنساني نجد القرآن يكرر أكثر من خمسين مرة ﴿الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾، فالإيمان بالشيء يسبق العمل به ومن أجله، بل كل سلوك إنساني يعبر عن عقيدة يستبطنها الإنسان سواء أدركها أو لم يدركها!

فالصراع الفكري من أجل الحرية وحقوق الشعب وحقوق الإنسان في فرنسا أثمر نظام الجمهورية الفرنسية الديمقراطية، الذي جاء انعكاسا للفكرة التي ألهبت مشاعر الجماهير الفرنسية، وحملتها على التضحية من أجلها في ثورة ١٧٨٩ م.

وكذا الصراع الفكري من أجل الحرية والاستقلال في أمريكا أثمر النظام الأمريكي الليبرالي الرأسمالي بعد الثورة الأمريكية.

نشأة الشيوعية :

وكذا الشيوعية الماركسية كانت أسبق وجودا في عالم الفكر من النظام الماركسي اللينيني الذي حكم روسيا بعد الثورة البلشفية سنة ١٩١٧ م، الذي جاء ليشكل واقع روسيا القيصرية وفق فلسفته العقائدية الجديدة، التي تؤمن بحكم البرولتاريا، وسلطة الطبقة العمالية، وبالاشتراكية الاقتصادية، وتأميم وسائل الإنتاج والمال العام، لكونها ترى بأن النظم السياسية الأخرى، سواء الملكية الإقطاعية التي يحكمها النبلاء، أو الرأسمالية البرجوازية التي يحكمها التجار والرأسماليون، ليست سوى مرحلة من مراحل تطور المجتمعات الإنسانية في صراعها المادي، حيث ينتهي الصراع بانتهاء أسبابه المادية، من خلال تحقق العدالة الاجتماعية، وزوال الطبقية، بتحقق المشاعية الاقتصادية، بناء على أساس فلسفي يؤمن بالمادية الجدلية، وبأن الوجود كله مادي، وليس وراءه شيء، فلا روح ولا إله ولا دين ولا قدر، وأن هذا الوجود ومظاهره تحركه المادة نفسها من خلال جدليتها وتناقضها، فالثلوج تذوب من الحالة الجامدة بحرارة الشمس لتتحول إلى ماء سائل، والماء يتبخر فيتحول إلى حالة غازية، والبخار يتكثف بالبرودة فيصبح ماء، وهكذا المادة التي جاء الإنسان منها من خلال الخلية البدائية الحية، حيث بلغت الحياة المادية أوجها بتطور الحياة إلى أن وجد الإنسان، ووجد الدماغ الذي هو العقل ذاته الذي هو شيء مادي، ثم وعى العقل وأدرك المادة من حوله، فوجدت الفكرة كمظهر من مظاهر تجليات المادة نفسها، والتي هي في حال تناقض دائم، واكتشف العقل قوانينها الجدلية، بما في ذلك الجدلية التاريخية في تطور المجتمع الإنساني، الذي كان مشاعيا، يسعد الإنسان فيه

بالحياة الطبيعية، ثم بدأ يمتلك الإنسان الأرض، ثم بدأ يستخدم المالك أفرادا آخرين لا أرض لهم، كعبيد عنده في أرضه مقابل إطعامهم، فوجد بسبب تلك الحاجة المادية طبقة الإقطاع والإقطاعيين وطبقة الرقيق والعبيد، ثم احتاجوا لكثرة الفائض من إنتاج الأرض الذي هو جهد العبيد وكدحهم إلى بيعه لغيرهم، فنشأت التجارة بالتبادل للفائض، وظهرت الطبقة البرجوازية الوسيط بين صاحب الأرض من جهة، والمحتاج لنتاج الأرض من جهة أخرى، ثم من خلال الصراع بين الطبقة الإقطاعية التي تمتلك الأرض، والبرجوازية التي تمتلك وسائل الإنتاج وتحتكر التجارة، واحتياج كل منهم إلى اليد العاملة، خاصة بعد الثورة الصناعية في بريطانيا، بدأت الدعوة إلى تحرير العبيد من قبضة الإقطاع، ليتحولوا إلى عمال لدى الطبقة البرجوازية التي تحتاجهم في مصانعها، ثم أدرك العمال - بعد ازدياد أعدادهم وتشكلهم كطبقة مجتمعية كادحة بدل العبيد - أهميتهم وأن المال هو نتاج عملهم وجهدهم، وأن هناك فائضاً لقيمة عملهم يستحوذ عليه أرباب العمل دون أن يأخذوا هم عليه أجورهم، فبدأت تظهر الطبقة العمالية كقوة اقتصادية وسياسية من خلال النقابات العمالية، ومن خلال نضالها، رأت أن الدين ما هو إلا وسيلة لتدجين العمال والشعوب، وتصبيرهم على المعاناة التي يعيشونها، ليستغل الرأسماليون جهدهم، ولهذا يجد الدين دعمه وتمويل كنائسه من رجال المال الذين يتحالف معهم لتخدير الشعوب لتحيى في واقعها حياة البؤس والجحيم، مكتفية بحلم الجنة بعد الموت، لينعم رجال السلطة والثروة بنعيم الحياة الدنيا، ولهذا يقوم رجال الدين بتفسير كل ما يجري حولهم بأنه قضاء السماء ويجب الصبر عليه، مع أن الإنسان في الواقع هو الذي يصنع هذا الواقع، ويعيش ألم أعماله وكسله، فإذا ما أراد تغييره فسينجح من خلال الثورة على هذا الواقع، وليس الاستسلام له، والمصالحة معه، وأنه لا يمكن للعمال أن يغيروا واقعهم ما لم ينظموا أنفسهم ويتحدوا، ليصبح الحزب الشيوعي، هو وسيلتهم نحو الثورة والتغيير!

وقد وجدت الطبقة العمالية صحة هذه النظرية الفلسفية على أرض الواقع السياسي، حيث إنه ما إن آمن بها العمال في كل بلد حتى أسقطوا النظم الإقطاعية والبرجوازية، وصاروا هم الطبقة التي تحكم لأنها الطبقة التي تعمل وتنتج، فحكموا روسيا والصين وأوربا الشرقية إلى أمريكا اللاتينية...، ووجدوا أن الإنسان هو الذي يصنع قدره ويغيره لا كما يصوره لهم رجال الدين المتحالفين مع البرجوازيين والرأسماليين!

نشأة النظم الديمقراطية :

وكذا النظم السياسية الديمقراطية، فهي أيضا تقوم على أسس عقائدية وفلسفية، تؤمن بأن الإنسان يولد حرا، وأن الحاجة إلى الاجتماع جعلت الأفراد في حاجة لتنظيم شئونهم،

فتنازلوا عن بعض حريتهم وحقوقهم للسلطة التي يختارونها بإرادتهم، وفق عقد اجتماعي، حدث في أول مجتمع إنساني كانت فيه سلطة، غير أن السلطة لكونها مفسدة مستبدة بطبيعتها، أخذت تنتزع حقوق الأفراد شيئا فشيئا بدعوى مصلحة الجماعة، حتى أقامت السجون، وأراقت الدماء، ونصبت المشانق والمقاصل للمعارضين لاستبدادها، حتى تحولت السلطة إلى عدو ووحش كاسر يجب ترويضه، وإعادته إلى وظيفته، ومن ثم فالحرية الإنسانية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والدينية هي الأساس، وما السلطة سوى جهة تمثل الأفراد، وتشرف على تنظيم شئونهم، حتى لا تتعارض حرياتهم ومصالحهم، وقد تستند الليبرالية المثالية غير المادية إلى أسس دينية، كما في المسيحية البرتستانتية كحركة تحرر ديني!

الإسلام والعقيدة السياسية :

وقد استطاعت أن تحدث هذه الفلسفة الليبرالية الديمقراطية ثورة كبرى في فرنسا وأوربا كلها، لتقيم مكان الأنظمة الملكية أنظمة سياسية ديمقراطية، واقتصادية رأسمالية، تؤمن للفرد حريته ليحقق ذاته، ويستمتع في حياته!

وقد كان الإسلام كنظام سياسي عقائدي أسبق في إحداث تغيير جذري للمجتمعات الجاهلية، وقد سبق قيام الدولة في المدينة ظهور العقيدة السياسية التي بشربها الخطاب القرآني والنبوي، وهي جزء من شمولية رسالة الإسلام حيث جاء بنظرة للوجود والحياة والإنسان والمجتمع والعمل والمال والسلطة والدين غيرت وجه التاريخ الإنساني كله، حيث سقطت أمامه كل الإمبراطوريات آنذاك، وحرر شعوبها، وحقق العدل بينها، وأقام نظاماً سياسياً يعبر عن عقيدته السياسية أصدق تعبير في عصر النبوة والخلافة الراشدة، وعليه:

فإن العقيدة السياسية هي مجموعة الأفكار والمبادئ والقيم – دينية كانت أو فلسفية التي تحدد الموقف من الواقع السياسي، وتحكم له أو عليه، وتقدم تصورا عاما للنظام السياسي الذي يجب أن يحكم الدولة، وطريقة سياسته للمجتمع، وعلاقة السلطة بالأفراد وحقوقهم وحرياتهم.

وكما أن العقيدة السياسية قد تأتي بالسلطة وتقيم نظام حكم يعبر عن فلسفتها وأهدافها، فإن السلطة أيضا قد تختلق عقيدة سياسية تخدم وجودها وبقاءها كما يقول د. سبيلا (ترتبط علاقة الايدولوجيا بالسلطة بالمسألة الحيوية والأساسية بالنسبة لكل سلطة سياسية وهي مسألة المشروعية، فالهم الأساسي لكل سلطة هو اكتساب المشروعية، لأن السلطة الراغبة في الدوام وفي البحث عن أساس مكين تشعر بنوع من الحدس الطبيعي بأن السلطة القادرة

على الاستمرار هي السلطة التي لا تقوم فقط على القوة والعنف وانتزاع الاعتراف، بل هي السلطة القادرة على جعل الذوات السياسية تنتج تلقائيًا مصادقتها عليها وقبولها بها بحيث لا تكون بمثابة مؤسسة خارجية قائمة على القهر والقسر بل على الرضا والموافقة، ولا نجد من عبر عن مفارقة السلطة هذه أكثر من جان جاك روسو في (العقد الاجتماعي) حيث يقول: «ليس للأقوى ما يكفي من القوة ليكون دائمًا هو السيد إن لم يحول قوته إلى حق، وطاعته إلى واجب»). [٢]

فكما تسعى العقيدة السياسية للوصول إلى السلطة لتقيم مشروعها ونظامها الذي تؤمن به، فكذلك السلطة تحتاج إلى عقيدة سياسية تبرر مشروعية وجودها، وتضفي الشرعية على ممارساتها، سواء كانت عقيدة سياسية دينية أو أخلاقية أو قانونية.

وكل الحركات الإسلامية تؤمن إيمانا دينيا عميقا بما يلي :

١-أن الحاكمية لله وحده فهو الرب والملك الذي له وحده حق التشريع والطاعة.

٢-وأنه لا طاعة لمخلوق في غير طاعة الله ورسوله.

٣-وأن الكتاب والسنة مصدر تشريع الأحكام كلها.

٤-وأن الخلافة هي النظام السياسي في الإسلام.

٥-وأن وحدة الأمة من أصول الإسلام وقواعده العظام.

٦-وأن العدل والشورى أساسا النظام السياسي الإسلامي.

٧-وأن تغيير المنكر واجب على الأمة.

٨-وأن جهاد العدو المحتل فرض عين..

٩-وأن الربا يناقض أصول النظام السياسي والاقتصادي الإسلامي وهو حرب على الله ورسوله..

١٠-وأن الإنسان خليفة لله في الأرض أكرمه الله وفضله على كل المخلوقات..الخ.

---

(٢) انظر الأيديولوجيا نحو نظرة تكاملية ص ٥٨٠.

فهذه كلها عقائد دينية تؤمن بها الحركات الإسلامية التقليدية، وتربي أفرادها عليها، إلا أن المشكلة ليست هنا، بل المشكلة تكمن في عدم تحول هذه العقائد الدينية لدى هذه الحركات إلى عقائد سياسية تحكم على الواقع من خلالها، وتحدد موقفها منه بناء على هذه الأصول الدينية، ولهذا تقف كل الحركات الإسلامية التقليدية موقفا متناقضا في حكمها على الواقع السياسي!

فأكثر الحركات لا ترى بطلان الأنظمة السياسية التي لا تعترف بالحاكمية والسيادة لله وحده، ولا ترى وجوب تغيير هذه الأنظمة، بل تصل حد التناقض حين تعترف بشرعية هذا الأنظمة، فصار إيمانها بأن الملك لله والحاكمية والتشريع لله وحده والطاعة لله وحده، أمرا دينيا غيبيا، ترجو ثوابه في الآخرة، دون أن تحكم على الواقع السياسي، أو تحدد منه موقفا، بل قد تعترف بشرعيته ومشروعيته، وليصبح النظام السياسي الذي لا يحكم بما أنزل الله نظاما شرعيا تجب طاعته وجوبا دينيا وطاعته من طاعة الله!

وكذلك لا تحكم أكثر الحركات الإسلامية ببطلان النظم السياسية التي تخالف نظام الخلافة في الإسلام الذين يعبرون عن وحدة الأمة، ويصل الموقف إلى حد التناقض حين تعترف بكل الأنظمة السياسية الملكية والعسكرية والجمهورية، دون أن تجد تلك الحركات تعارضا بين العقيدة الدينية التي توجب إقامة الخلافة كضرورة شرعية بإجماع الأمة، والموقف السياسي من تلك الأنظمة!

ولهذا لم تستطع هذه الحركات فهم لماذا جاء الإسلام بالخلافة كنظام سياسي؟ ولماذا لم يأت بالملك؟ ولم تع أن الخلافة بأصولها وفق الخطاب الراشدي، جاءت تعبيرا عن عقيدة الإسلام السياسية، ابتداء من كون الملك والربوبية والحاكمية لله وحده، وأن المؤمنين جميعا أخوة، وأمرهم وإمامتهم شورى بينهم والانتهاء بكل الأحكام الفرعية التي تعبر عن هذه الأصول.

هذا في الوقت الذي لا يمكن للشيوعي أن يعترف بشرعية أي نظام آخر، ولا يرضى به، بل ويعمل جاهدا من أجل تغييره، ما دام لم تحكمه النظرية السياسية الشيوعية، وتسوس شئونه الطبقة العمالية، وتتحقق فيه العدالة الاجتماعية!

وكذا لا يمكن لليبرالي أن يعترف بشرعية أي نظام سياسي لا تتحقق فيه الحرية، وتسوس شئونه الأكثرية، وتحكمه الديمقراطية، وتحترم فيه التعددية السياسية!

لا يتناقض مع هذا الواقعية السياسية لدى الشيوعي أو الليبرالي الذي قد يمارس العمل السياسي وفق النظام القائم دون أن يعترف بشرعيته!

وهذا بخلاف الحركات الإسلامية التي قد يبلغ الأمر بها أن تتبرع بإضفاء الشرعية على تلك الأنظمة لتصبح هذه الحركات نفسها التي جاءت للتغيير هي أحد أهم أدواة ترسيخ الواقع الذي جاءت لتغييره!

إذ ما دامت اعترفت بشرعية النظام القائم، وأن له ولاية شرعية، فما هو الداعي لوجودها؟! وما هي القضية التي تناضل من أجلها؟ وما هي أدوات هذا النضال؟

فهذه الحركات التي قامت أساسا لاستعادة الخلافة كنظام سياسي إسلامي بعد سقوطها- وهي قضية سياسية - تتخلى من حيث لا تشعر عن المهمة الرئيسة التي قامت من أجلها، وذلك باعترافها بمشروعية النظم السياسية القائمة على أنقاض الخلافة، ولا تقتصر على تخليها عن الهدف التي قامت من أجله، بل تذهب أبعد من ذلك لتقف دون عودته وتحققه بالفعل المادي!

كما لا تجد أكثر الحركات الإسلامية التقليدية مشكلة في القطرية وتعدد الدول في العالم الإسلامي، ولا يترتب على ذلك بطلان شرعيتها، في الوقت الذي تؤمن تلك الحركات إيمانا دينيا بوجوب الاعتصام وعدم التفرق، دون أن تلاحظ التناقض بين اعتقادها الديني وموقفها السياسي!

هذا في الوقت الذي لا تعترف الحركة القومية بهذا الواقع وتراه يتناقض مع عقيدتها السياسية التي تؤمن بوحدة الأمة العربية وضرورة توحيدها!

أي لم تستطع الحركات الإسلامية أن تفهم عقيدة التوحيد بشموليتها بما في ذلك التوحيد السياسي الذي جاء به الإسلام، على أنقاض الجاهلية وتشرذمها، ولهذا رفض أبو بكر الصديق انفراط عقد الوحدة الذي نظمه النبي صلى الله عليه وسلم، فقاتل كل من خرج عن وحدة الأمة والدولة، إذ الإسلام لا يرضى الشرك وفرقته، كما جاء في الحديث الصحيح (إن الله يرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا)، فربط بين توحيد الله، وتوحيد الأمة!

وكذا لا يضر أي نظام سياسي غياب الشورى والعدل في نظر أكثر الحركات الإسلامية التقليدية، فالأنظمة الاستبدادية والظالمة تبقى أنظمة شرعية يجب لها السمع والطاعة، حتى لو تخلت عن الشورى والعدل، وجاءت بالقوة والقهر، ومارست كل أشكال الظلم، وانتهكت كل

حقوق الإنسان الذي كرمه الله وفضله!

فالإيمان بأن العدل والشورى وحفظ كرامة الإنسان وحقوقه من أصول النظام السياسي الإسلامي هو عقيدة دينية، لا يترتب عليه عند هذه الحركات أي موقف سياسي من الأنظمة الاستبدادية الطاغوتية!

وكذا مقاومة الاحتلال وجهاده قد لا يكون واجبا في نظر كثير من الحركات الإسلامية، بل يسوغ التفاهم مع الاحتلال الأجنبي والعمل تحت ظله!

ومن يرى وجوب جهاده مطلقا قد لا يرى مشكلة في الأنظمة التي تعمل مع الاحتلال، ولا يفقدها التحالف معه شرعيتها، لدى فريق واسع من هذه الحركات، وإن كانت العقيدة الدينية تحكم بأن ذلك ردة وكفر، إلا أنه لا أثر لهذه العقيدة الدينية في الواقع السياسي، ولا في الحكم على من يتجاوزها بسبب غياب العقيدة السياسية!

وكذا الموقف من الربا فمع الإيمان الديني بأنه من المحرمات القطعية، وأنه حرب على الله ورسوله، وأن من استحله كفر، إلا إن هذه الحركات الإسلامية لا تحكم على الأنظمة القائمة عليه بحكم سياسي، ولا يسقط قيام اقتصاد الدول عليه مشروعية هذه الأنظمة في نظر هذه الحركات!

أي ليس لدى هذه الحركات أصلا تصور صحيح عن ماهية الدولة في الإسلام، وماهية نظام الحكم الإسلامي، ولهذا تعترف بشرعية كل هذه النظم التي يعج بها العالم العربي والإسلامي!

ومن لا يعترف بها، لا يرى مشروعية تغييرها، ومن يرى مشروعية تغييرها لا يمارس الجهاد السياسي لتحقيق هدفه، ومن يمارس جهادا سياسيا لا يعرف أدوات الصراع السياسي، ومن يعرف أدواته لا يحسن استخدامها!

ومما يؤكد أبعاد الأزمة وعمقها حالة الشعور بالرضا والاطمئنان لدى قطاع واسع من الحركات ودعاتها، فهم مطمئنون على حفظ الله للإسلام والقرآن، لكونهم ينظرون إليه من زاوية العقيدة الدينية التي أكدت حفظ الله لهذا الدين كدين، ولم ينظروا إليه من العقيدة السياسية التي تعنى بإصلاح واقع المسلمين!

إن هذا الرضا الزائف يفقد هذه الحركات الحرارة الروحية التي تبعث على التغيير للواقع السياسي وفق أحكام الدين، وهو الذي شل حركة هذه الجماعات التي جاء سيد قطب رحمه

الله لينفخ فيها روح الثورة والتغيير في كتابه (معالم على الطريق) فكان الرد عليه (دعاة لا قضاة).

لقد تم الفصل بين الإسلام كدين وشرع سماوي، والإسلام كحكم وواقع يحقق الإصلاح في الأرض للفرد والمجتمع، فصارت الحركات تهتم بالدفاع عن الدين، وتتصوره ككيان مستقل تبكي من أجله، وتدافع عنه، دون أن تدرك بأنه لا وجود للدين إلا بالطاعة والحكم في الواقع السياسي، ولهذا أمر الله بالقتال ﴿حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله﴾.

شروط العقيدة السياسية:

ويشترط للعقيدة السياسية لتحقق التغيير المنشود أن تمتاز بأمور منها:

أولا : أن تكون لها خياراتها السياسية المحددة، وأن تكون حقائقها يقينية عند من يؤمن بها، فلا تقبل العقيدة السياسية التبديل والتغيير والتطوير، بل تمتاز بالثبوت والاستقرار، وهي عدل وحق عند المؤمنين بها يجب تحقيقها ونصرتها، وما عداها باطل، يجب تغييره وإزالته، فهي لتكون عقيدة تقع في دائرة الحق والباطل، لا في دائرة الصواب والخطأ، وهذا بخلاف النظم السياسية وممارساتها، التي تجتهد في المقاربة من العقيدة السياسية، وهي اجتهاد في التطبيق، قد يقع فيه الخطأ، ومن هنا يوجد الخلاف بين النظم السياسية ذات العقيدة الواحدة، كما هي الشيوعية في روسيا اللينينية، والصين الماوية، بسبب الخلاف بين هذه النظم الحاكمة في المقاربة للعقيدة السياسية الماركسية.

وهذه اليقينية تتجلى في الخطاب القرآني بشكل جلي ﴿إنه لحق مثلما أنكم تنطقون﴾ ﴿ لحق اليقين﴾ ﴿ قل جاء الحق وزهق الباطل﴾

ثانيا : كونها حدية قطعية، لا تقبل المساومة ولا المفاوضة، بل فقد الجزء يعادل فقد الكل، سواء بسواء، ولهذا نجد القرآن قطعي حدي في كل ما يدعو المؤمنين إليه كما في قوله تعالى ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما﴾، ﴿ أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزي في الحياة الدنيا ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب﴾.

وتتجلى الحدية في حديث (إن هذا الدين لا يصلح إلا من أحاطه من جميع جوانبه)!

كما تتجلى الحدية في العقيدة السياسية في موقف أبي بكر الصديق يوم الردة حين قال

(والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه لرسول الله لقاتلتهم عليه والله لأقاتلن بين من فرق بين الصلاة والزكاة فإن الزكاة حق المال)!

وحين جاءه أهل الردة تائبين قال (لا والله حتى يشهدوا أن قتلانا في الجنة وقتلاهم في النار)!

إنه يرفض رفضا قاطعا أن يتوبوا قبل أن يعترفوا بردتهم، وأن جهاده لهم كان حقا لا صوابا فقط، وأن موقفهم كان باطلا وكفرا وردة لا خطأ في الاجتهاد!

إنه لم يؤمن بأن الزكاة واجبة يجب قتال من منعها بحكم الله الديني فقط، بل حدد موقفه من الواقع السياسي بناء على هذه العقيدة السياسية الإيمانية، فقاتل مانعي الزكاة دون تحرج أو تأثم أو تأويل!

ثالثا : أنها تستحق التضحية والفداء بكل ما يملك المؤمنون بها من نفس ومال وجهد، يصل إلى حد الموت في سبيلها، ولهذا شهد العالم ثورات شعبية شيوعية وليبرالية ضحت بالآلاف من أجل إقامة نظمها السياسية التي تعبر عن عقائدها السياسية!

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يبايع أصحابه على الجهاد في سبيل الله كما قال تعالى ﴿ إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون﴾.

رابعا : الشمولية والإحكام، فيشترط لقوة النظم والنظريات السياسية قوة الأساس العقائدي الذي تقوم عليه، من حيث إحكامه وقدرته على تبرير مشروعه ونظامه السياسي الذي يبشر به، ومن حيث قدرته على نقض كل فكرة مضادة له، والإجابة عن كل سؤال يواجهه، ومن حيث شموليته لمعالجة كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والفكرية، دون وقوع تناقض واضطراب في نظرته وتحليله وحلوله للمشكلات، بين ما يؤمن به من عقيدة سياسية، وما يدعو إليه من مشروع سياسي، ولهذا كان القرآن يتنزل للرد على كل المخالفين﴿ولا يأتونك بمثل إلا جئناك بالحق وأحسن تفسيرا﴾، ﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا﴾، كما يؤكد شمولية هداياته وأحكامه لكل شئون الحياة ﴿ إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ﴾..

خامسا : قيامها على أساس أخلاقي أو ديني، كالعدل والحق والإنسانية وإرادة الله ..إلخ

ولهذا جاء القرآن ليؤكد بأن ما يدعو إليه هو حكم الله والعدل والهدى والخير والرحمة

﴿ ذلكم حكم الله يحكم بينكم﴾، ﴿ وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾، ﴿ قل أمر ربي بالقسط ﴾،﴿ لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط ﴾،﴿ هدى للمتقين ﴾، ﴿ قل فأتوا بكتاب من عند الله هو أهدى منهما اتبعه إن كنتم صادقين﴾..الخ

سادسا : قدرتها على تحريك الجماهير خلفها، بتحقيقها أحلامهم نحو واقع أفضل، وهو ما بشر به الخطاب القرآني ﴿ وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض ﴾، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يطلب من قريش أن يخلوا بينه وبين الناس!

فالشعوب هي التي تغير الواقع إذا آمنت بعقيدة وقضية ومشروع ﴿إذا جاء نصر الله والفتح. ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا. فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان تواباً﴾.

إن كل ما سبق ذكره عن العقيدة السياسية هو الغائب الذي يمثل أحد أبرز عناصر الضعف لدى الحركات الإسلامية التقليدية، بل هو السبب الرئيسي في عجز الحركات عن تغيير واقع مجتمعاتها، وهو مرتبط إلى حد كبير بالتخلف في الوعي السياسي الذي تعيشه هذه الحركات، حيث لم تستطع حتى الآن أن تدرك الفرق بين العقيدة الدينية التي تؤمن بها هذه الحركات، والعقيدة السياسية التي تفتقدها، وظنت أنه بالعقيدة الدينية وحدها تستطيع تغيير الواقع السياسي؟!

إن كل تلك العقائد الدينية لدى الحركات الإسلامية تفتقد للحدية والقطعية السياسية، الذي يحدد موقفها من الواقع السياسي، وهنا يسقط المشروع السياسي الإسلامي لدى هذه الحركات الإسلامية ما دامت كل الأنظمة التي لا تقيم وزنا لتلك العقائد الدينية أنظمة حكم شرعية يجب السمع والطاعة لها، لتبقى الحركات الإسلامية حركات دينية، بلا عقيدة سياسية، ولتحمل بذور فنائها في أحشائها كقوى سياسية، فهي تمارس السياسة

بلا عقيدة ولا فكر، بل بشكل عبثي فوضوي ارتجالي، فقد تعارض الاستبداد وقد تتحالف معه، وقد تقاوم الاحتلال وقد تتفاهم معه، وقد تثور على الطاغوت الذي لا يحكم بما أنزل الله وقد تواليه ليصبح ولي أمر تجب طاعته!

ومن هنا لا نتفاجأ بالمراجعات والانقلابات الفكرية التي تحصل في ساحة الحركات الإسلامية وقيادتها فهي تعيش أزمة عميقة لم تعرف الحركات أسبابها بعد!

إن بعض الحركات الإسلامية قد يكون لديها رؤية أو عقيدة سياسية، إلا أنها تعاني من

الضعف، إما :

١- لكون عقيدتها السياسية غير شمولية، وغير محكمة البنيان الفكري، بل هي عقيدة جزئية قد تعالج الموقف من السلطة القائمة وقد تنزع عنها الشرعية، إلا أنها لا تطرح عقيدة سياسية تعالج كل قضايا المجتمع من منظورها العقائدي، ومن ثم لا تستطيع أن تكون بديلا عن الواقع السياسي.

٢- أو قد يكون لديها عقيدة سياسية شمولية، إلا أنها بلا عمل وبلا تضحية سياسية، فهي حركة دينية أو فكرية لا تمارس عملا سياسيا جديرا بإحداث التغيير.

٣- أو تمارس عملها بلا قدرة على الانفتاح على الجماهير بكل قطاعاتها.

ثانيا : فقدان الأداة السياسية لتحقيق التغيير:

فالحركات الإسلامية هي في الأصل والواقع جماعات دينية، ترى رسالتها الرئيسية في ربط الإنسان بالله والاستعداد لليوم الآخر، وليست تنظيمات سياسية تسعى لتغير الواقع السياسي في الدنيا، ومن خلال أدوات تغيير هذا الواقع، كما فعل النبي صلى اله عليه وسلم في مكة والمدينة حيث أقام الدولة النبوية، وإنما تتعامل هذه الحركات مع السياسة كجزء من دعوتها العامة للإصلاح، ولهذا قد تتخلى عنه إذا اقتضت الظروف، والاقتصار على العمل الدعوي، أو قد تكون لديها رؤية سياسية إلا أنها لا تمارس نضالها وجهادها في دائرة العمل السياسي، بل في دائرة المجال الفكري أو الاجتماعي، فهي تقاتل في جبهة أخرى غير الجبهة التي يجب أن تقاتل عليها، فالعقائد السياسية والأفكار الإصلاحية ما لم تعبئ الجماهير خلفها، وما لم تحرك الشعوب معها لتغيير الواقع السياسي، فلن تستطيع تحقيق أهدافها، فإذا كانت الساحة الفكرية والاجتماعية والمجتمعية تعج وتضج بكل ألوان الطيف التي تتصارع وتتعايش كما يحلو لها، وهو ما لا يمكن معه عادة التأثير على الواقع السياسي، الذي قد يعزز من تلك الصراعات الفكرية والاجتماعية والمجتمعية لينشغل بها الجميع عن السلطة، فإن الساحة السياسية تختلف تماما فهي لا يوجد فيها إلا طرف واحد مسيطر وهو السلطة، التي لا تسمح للقوى الإصلاحية بتجاوز خطوطها الحمراء، ولهذا فمن يملك العقيدة السياسية يجب أن يقف على الجبهة الصحيحة لتغيير الواقع السياسي!

كما قد يوجد بعض الحركات التي تناضل على الجبهة السياسية، إلا أنها تفتقد لأدوات التغيير، فهي لا تستطيع الوصول إلى الجماهير والتفاعل معها، وقيادتها نحو إحداث الإصلاح،

ولهذا نجحت السلطة بمحاصرتها، وقطع الطريق عليها، لتظل حبيسة نطاق دوائر ضيقة كدائرة المتدينين، أو دائرة المفكرين، دون الوصول إلى كل قطاعات الشعب!

وقد تنبه ابن خلدون لهذه الأزمة عند رجال الدين المصلحين حين يخوضون فيما لا يحسنون، ويظنون أنهم يصلحون، أو يظنون أنهم يغيرون أوضاع الدول وواقعها السياسي بغير أدواته، إذ تغيير الواقع لا يتم إلا وفق سنن اجتماعية جارية ومن ذلك وجود العصبية التي تتم بها المغالبة والمدافعة فكل حركة تغييرية لا تتخذ من تأسيس العصبية السياسية الدينية أو الفكرية وسيلة لإحداث التغيير وحصول التمكين الكلي أو الجزئي هي حركة عبثية فوضوية كما قال ابن خلدون(ومن هذا الباب أحوال الثوار القائمين بتغيير المنكر من العامة والفقهاء فإن كثيرا من المنتحلين للعبادة وسلوك طرق الدين يذهبون إلى القيام على أهل الجور من الأمراء، داعين إلى تغيير المنكر والنهي عنه والأمر بالمعروف، رجاء في الثواب عليه من الله، فيكثر أتباعهم والمتلثلثون بهم من الغوغاء والدهماء، ويعرضون أنفسهم في ذلك للمهالك، وأكثرهم يهلكون في هذا السبيل، وأحوال الملوك والدول راسخة قوية لا يزحزحها و يهدم بناءها إلا المطالبة القوية التي من ورائها عصبية القبائل والعشائر كما قدمناه، وهكذا كان حال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في دعوتهم إلى الله بالعشائر و العصائب، وهم المؤيدون من الله بالكون كله لو شاء، لكنه إنما أجرى الأمور على مستقر العادة والله حكيم عليم). (٣)

وقد أصبحت الأحزاب السياسية اليوم البديل عن العصبيات القبلية بعد ذوبان القبيلة في المجتمعات المعاصرة، فالأحزاب والتنظيمات اليوم أهم أدوات تغيير الواقع السياسي في الدول المعاصرة، سواء كانت أحزاب أو تنظيمات ثورية أو سلمية، وسواء كانت جبهات تحرير ضد الاستعمار الخارجي كحزب المؤتمر في الهند، وجبهة تحرير الجزائر، أو جبهات تحرر من الاستبداد كحركة التضامن في بولندا، وحزب المؤتمر في جنوب أفريقيا..الخ

ثالثا : غياب المشروع والنظام السياسي الذي يعبر عن تلك العقيدة الغائبة:

فإذا كانت العقيدة السياسية تمثل روح أي نظام سياسي، والتنظيم والحزب يمثل الوسيلة والأداة التي ينتقل بها من المعارضة إلى السلطة، فإن المشروع السياسي يمثل الجسد والبنيان الذي تحيى به هذه الروح، وهو الذي يعبر عنها، ويجليها في عالم الوجود، بعد أن كانت مبادئ وقيم في عالم الفكر، وقد عبرت الماركسية عن نفسها من خلال الاشتراكية في المجال

(٣) مقدمة ابن خلدون (٢ / ١٩٩)

الاقتصادي، والديمقراطية الشعبية وحكم الحزب الواحد في المجال السياسي، لأنها تترع إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، فكان النظام والمشروع السياسي معبرا عن العقيدة وأهدافها.

كما عبرت الليبرالية عن نفسها بالرأسمالية وحرية السوق في المجال الاقتصادي، والديمقراطية البرلمانية والتعددية والتداول السلمي بين الأحزاب في المجال السياسي، لأنها تترع إلى تحقيق الحرية الإنسانية، فكان نظامها ومشروعها السياسي معبرا عنها وعن أهدافها.

فما هو المشروع والنظام السياسي الذي يعبر عن عقيدة الحركات الإسلامية السياسية على فرض وجود تلك العقيدة؟ وما مدى تعبير ذلك المشروع عن تلك العقيدة؟!

والجواب أنه لا يوجد لدى هذه الحركات ما يصدق عليه أنه مشروع نظام سياسي، يعبر عن العقيدة السياسية في الإسلام؟! بل أقصى ما يوجد هو رؤية ضبابية لا تستطيع إقناع الجماهير بمشروعيتها وضرورتها؟!

وتكمن الأزمة في طبيعة هذه الحركة وهو كونها حركة دينية تستقطب كل شرائح المجتمع روحيا ودينيا لتربطهم بالله واليوم الآخر، وهو ما لا يختلف فيه الأتباع عادة على اختلاف شرائحهم أثرياء كانوا أو فقراء، بخلاف الحركات السياسية التي تعبر عادة عن احتياجات شرائح المجتمع الدنيوية، وعن تطلعهم لواقع سياسي أفضل، وهو ما يجعل لكل طبقة اجتماعية توجهاتها، فقد كانت الشيوعية تعبر عن تطلعات الطبقة العمالية، فاستطاعت حشدهم خلفها لتغيير واقعهم السياسي بما يحقق لهم حياة أفضل وأكثر عدالة اجتماعية، وهو ما حصل في روسيا والصين الإقطاعيتين، كما كانت الحركة الجمهورية في فرنسا تعبر عن تطلعات الطبقة البرجوازية وجماهير الشعب ضد الملكيين والنبلاء، نحو نظام حكم أكثر حرية سياسية!

وهذا بخلاف الحركة الإسلامية التي تدعو الجميع للانضمام إليها، دون طرح خيارات سياسية محددة، حتى لا ينفض عنها أتباعها، فهي تدعو إلى إسلام عام شمولي فضفاض، يرضي الجميع الغني والفقير والأمير والخفير!

وبسبب ذلك تنزع هذه الحركات للمحافظة على الواقع وتكريسه أكثر من نزوعها للتغيير، لكون قياداتها وداعميها عادة ما يكونون من الطبقة المولة لأنشطتها، فيكون تعبيرها عن مصالح تلك الطبقة التي تستفيد من الضغط على النظام القائم لتحقيق بعض مكتسباتها،

دون الدفع باتجاه التغيير الجذري خوفا على ذهاب مصالحها!

ولهذا فالتجربة العربية الوحيدة اليوم في السودان لا يوجد ما يميزها عن أي تجربة نظام حكم في العالم العربي، ولا يوجد لديها ما يصدق عليه أنه مشروع سياسي يعبر عن عقيدة سياسية إسلامية!

وليس فيما تطرحه الحركة الإسلامية المعاصرة في مصر أو المغرب أو في اليمن أو الأردن أو الخليج أو موريتانيا ما يتميز عما تطرحه أي حركات إصلاحية غير إسلامية!

ولا يمكن قياس التجربة التركية اليوم مع نجاحها النسبي بالتجربة الإيرانية أيديولوجيا، ولا تعبر تلك التجربة عن عقيدة سياسية بقدر تعبيرها عن عقيدة دينية تترع إلى المحافظة على الهوية الإسلامية للشعب التركي، وتحقيق الحياة الكريمة له، وهو ما نجحت فيه التجربة التركية بشكل قياسي، إلا إنها تفتقد للعقيدة السياسية الإسلامية التي تصوغ حياة المجتمع والدولة كلها بصياغة جديدة تعبر عن الإسلام عقيدة وشريعة وقيما أخلاقية ومشروعا حضاريا إنسانيا بديلا عن النظم الشيوعية الشمولية والنظم الرأسمالية الليبرالية!

الفطرة السياسية والانحرافات الدينية *

الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على المبعوث رحمة للخلق أجمعين ليردهم إلى الفطرة والدين القويم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد ..

فقد شرفت بدعوة كريمة من المجلس الأعلى للدعوة التابع لوزارة الإرشاد والأوقاف في السودان لحضور مؤتمر(الآفاق المستقبلية للدعوة الإسلامية) بتاريخ١٣-١٥/١٠/٢٠١٠م وقد قدم للمؤتمر نحو خمس وعشرين ورقة في قضايا الدعوة الإسلامية، وقد جاءت ورقتي (الخطاب السياسي الإسلامي المعاصر وإشكالاته) في الجلسة الأولى، وهي في الأصل مقالتي (العقيدة السياسية ضرورتها وخطورتها وفقد الحركة الإسلامية لها)، وحين جاء دوري فاجأ عريف الندوة الحضور بقوله (والآن مع ورقة الدكتور حاكم المطيري وانتبهوا لكل كلمة فيها فهي خطيرة..)

وقد افتتحت الكلمة بتنبيهات بين يدي الموضوع وهي :

أولا : أن موضوع الورقة هو في إشكاليات الخطاب السياسي المعاصر، وليس في باقي المجالات التي نجحت الدعوة الإسلامية المعاصرة فيها كالمجال الدعوي والعلمي والتربوي والخيري والإغاثي والجهادي، حيث أن الحركات الإسلامية السياسية جاءت لهدف سياسي وهو استعادة الخلافة واستئناف الحياة الإسلامية من جديد، ومن هنا فالورقة تدرس أسباب إخفاق الحركة السياسية في تحقيق هذا الهدف أو المقاربة إليه.

ثانيا : أن الورقة تقتصر على الحركات الإسلامية السياسية ولا تتعرض للجماعات الدعوية والعلمية والخيرية ..الخ.

ثالثا : كما إن الورقة تنظر للحركة السياسية الإسلامية على اختلاف ألوان طيفها نظرة واحدة، إذ الأمة واحدة، والهدف واحد وهو استعادة الخلافة من جديد، وهذه الحركات تمثل تيارا سياسيا واحدا، وإن اختلفت مدارسه واجتهاداته.

رابعا : إن الورقة جاءت لتثير أسئلة واستشكالات أكثر من تقديم حلول وإجابات، فمن أراد معرفة الحلول في نظر الكاتب فبإمكانه الرجوع إلى كتبي (الحرية أو الطوفان)

---

* كتب هذا المقال بتاريخ ٢١/١٠/٢٠١٠ م

و(تحرير الإنسان) و(الفرقان) و (أهل السنة والجماعة والأزمة السياسية).

ثم طرحت أسئلة حول أزمة الحركة الإسلامية السياسية المعاصرة؟ ولماذا تراجع خطابها السياسي حتى صارت تعترف بالقطرية والوطنية والأنظمة الحاكمة على اختلاف مستويات هذا الاعتراف بعد أن كانت تطمح لاستعادة الخلافة الواحدة والأمة الواحدة؟

وكيف وصل الحال بها أن تورط بعضها وتحالف مع الاحتلال الأجنبي كما في العراق وأفغانستان حتى شاركت في حكومات الاحتلال التي تحاصر جيوشه المدن المقاومة، ليدكها على رؤوس أهلها، دون أن يخرجها مثل هذا التحالف من دائرة الحركة الإسلامية ودون أن يصطدم بأصل من أصول عقيدتها؟

وكيف صارت الحكومات العربية التي يوظفها العدو المحتل في مشروعه الاستعماري حكومات شرعية أو لها ولاية شرعية مع أن أصول الخطاب العقائدي وكذا الحكم الفرعي الفقهي يقرر بأن مثل هذا الفعل ردة وكفر!

ثم شرعت في اختصار الورقة بحسب الوقت المتاح، وبصراحة الأعرابي التي فطرت عليها، فأنا بطبعي لا أحب المجاملة على حساب الحق، ولا المداهنة على حساب الدين، فنحن إنما حضرنا لنصدق قومنا القول، ونخلصهم النصح، ونمحض لهم الرأي، وهذه حقيقة الدين كما في الصحيح (الدين النصيحة .. لله ولكتابه ولرسوله وأئمة المسلمين وعامتهم)!

وهذا كله في حدود الأدب والخلق الكريم كما قال الأول :

وإني على ما كان من عنجهية ... ولوثة أعرابيتي لأديب!

وإنما يحملنا على هذا الأمر العظيم - الذي فرق بيننا وبين قومنا في الرأي، إذ لم يترك الحق لنا صديقا - الحب لله ولرسوله ولدينه وللأمة التي تواجه ما توجهه من تحديات غير مسبوقة، والحب للحركة الإسلامية التي أضاعت طريقها بعد أن قدمت خلال قرن من الزمن آلاف الشهداء والأبطال فإذا النتيجة هذا الواقع المعاصر للحركة الإسلامية حيث المراجعات تلو المراجعات حتى لم يبق من أهدافها إلا أن تعيش!

وإلا هذا التحالف مع الاحتلال أو مع حلفاء الاحتلال في كل قطر، ليرضى عنها الطاغوت وما هو عنها براض!

وقد تحدثت عن أزمة الحركة الإسلامية السياسية وأنها تتمثل في :

١- غياب أو ضبابية (العقيدة السياسية) التي هي أساس أي مشروع سياسي أو نظام حكم سياسي.

٢- عدم وضوح (المشروع السياسي) الذي يفترض أن يقوم على الكتاب والسنة حيث صار ما يقدمه الإسلاميون لا يختلف عما يدعو إليه الإصلاحيون السياسيون الوطنيون والليبراليون اللهم إلا بشعارات (الإسلام هو الحل)!

٣- عدم تطوير آلية العمل التنظيمي السياسي حيث ما زالت الحركة الإسلامية تتنازع في مشروعية تأسيس الأحزاب السياسية فضلا عن تطويرها لتواكب تطور العصر ووسائله التي باتت فيه الأحزاب السياسية أهم أدوات التغيير السياسي في الدول المعاصرة!

ثم لما فرغت من الورقة جاء دور الأستاذ المعقب على الورقة والذي لم يقرأ الورقة إلا في تلك اللحظة كما يبدو، حيث استخف بها بتعالم فج وزعم بأن الورقة لم تعرّف العقيدة السياسية! مع أن الورقة عرّفت العقيدة السياسية مرتين!

كما زعم بأن (العقيدة السياسية) مصطلح مخترع!

مع أنه لا مشاحة في الاصطلاح إذ (النظام السياسي الإسلامي) و(الاقتصاد الإسلامي) و(الإعلام الإسلامي).. الخ كلها مصطلحات مخترعة عصرية إلا إن مضمونها ومعناها صحيح، وكذلك (العقيدة السياسية) هي من أصول الإيمان وأصول الدين إلا أننا استخدمنا هذا المصطلح لتقريب المعنى إلى الأذهان للتفريق بين الأصول العقائدية التي لها حكم وارتباط بالواقع السياسي كاعتقاد وجوب التحاكم إلى الكتاب والسنة، والأصول الإيمانية التي لا ارتباط لها بالواقع السياسي كالإيمان باليوم الآخر.

انحراف الفطرة:

وقد تجادل الناس في الورقة في جنبات المؤتمر ووصلني من أخبارها ما وصلني مما كشف لي عن وجه آخر للأزمة فلم يكن الخلل فقط في (العقيدة السياسية) بل تجاوزها إلى (الفطرة السياسية)!

وقد دار جدل بين المعقب على الورقة والشيخ الفاضل محمد بن الحبر يوسف:

قال الشيخ محمد للمعقب :

ما هو موقف الحركة الإسلامية في العراق؟

فقال المعقب : انقسمت إلى ثلاثة أقسام قسم تعامل مع الاحتلال وقسم قاومه وقسم اعتزل ولكل اجتهاده!

فقال الشيخ محمد : بالله عليك حركة واحدة تنقسم إلى ثلاثة طوائف في قضية خطيرة مثل هذه القضية الواضحة الجلية ألا يدل ذلك على أزمة لدى الحركة الإسلامية السياسية كما جاء في ورقة الدكتور حاكم؟!

كما دار جدل بين قاض عادل وعالم فاضل في شأن الورقة وهذا فحوى ما دار بينهما بحسب ما بلغني بالمعنى لا بالنص:

فقال القاضي : ما رأيك فيما يدعو إليه الدكتور حاكم في كتبه؟

فقال العالم : لقد بالغ الدكتور حاكم في موضوع سنن الخلفاء الراشدين مع أنها لا تعدو أن تكون اجتهادات لهم قد تناسب عصرهم ولا تناسب عصرنا ولم يقل أحد بحجيتها!

فقال القاضي : يبدو أنك لم تقرأ كتب الدكتور؟

فقال العالم : قرأت شيئا منها !

فقال القاضي : المقصود بالسنن كما أفهم وكما في حديث (عليكم بسنتي سنن الخلفاء الراشدين) هي الأصول التي يقوم عليها النظام السياسي الإسلامي والتي أجمع عليها الخلفاء وقامت عليها الأدلة من الكتاب والسنة كالخلافة ووحدة الأمة وحق الأمة في اختيار السلطة بالرضا والشورى ..الخ

وليس المقصود اجتهاداتهم الفرعية! ثم ما هو الأصل عندك الذي يمكن أن نقول بأنه الأساس للنظام السياسي الإسلامي الذي إذا فقد زال عن النظام وصف كونه نظاما إسلاميا؟!

فقال العالم : بأن الإسلام جاء بمبادئ عامة وترك الباب مفتوحا لكل زمان ومكان ولا يوجد نظام محددا!

فقال القاضي : إذن ما ذكره الدكتور حاكم صحيح في أنه لا يوجد لدينا عقيدة سياسية محددة ولهذا صرنا نعترف بالأنظمة الحاكمة على اختلاف صورها؟

فقال العالم : لا توجد حركة إسلامية في العالم كله تعترف بالأنظمة الحاكمة الموجودة كما يزعم الدكتور !!

فقال القاضي : وما تسمي دخولها في هذه الحكومات واعترافها بشرعيتها ووصم كل من خرج عليها بأنه خارجي أليس في ذلك اعتراف لها بقدر من المشروعية؟

ثم ألا ترى بأن الدخول في تحالف مع حكومة احتلال والقتال معها ضد الأمة التي تجاهد هذا الاحتلال ردة وكفر؟!

فقال العالم : لا ليس هذا الفعل في حد ذاته كفرا وردة!

فقال القاضي : ومتى تكون مظاهرة الكافر المحتل والقتال معه في نظرك كفرا وردة؟

فقال العالم : إذا قصد المسلم بقتاله معهم ظهور دينهم على دين المسلمين!

فقال القاضي : وهل يتصور أن يقصد مسلم بقتاله معهم ظهور دينهم على دين المسلمين؟ فهذا القصد وحده يخرجه عن دائرة الإسلام حتى لو لم يقاتل معهم فبقيت مظاهرته لهم وقتاله معهم دون حكم!

قال العالم : المظاهرة لهم مظهر للكفر لا كفر بحد ذاته فلا بد من معرفة القصد!

فقال القاضي : دع عنا الحكم الشرعي أليس العقول تقضي بأن من يقف مع العدو في اعتدائه على أمة من الأمم يكون في نظر تلك الأمة عدوا مثله وله الحكم نفسه؟!

أليس من يقف من أفراد تلك الأمة مع العدو المحتل خائنا يستحق القتل لخيانته في نظر كل شعوب الأرض؟

فقال العالم : لا دخل للعقول في هذا الحكم بل الحكم للشرع!

فقال القاضي : ألا ترى بأننا قد وصلنا إلى الحال التي ذكرها الدكتور في رقته حيث لم يعد هناك لدى الحركة الإسلامية السياسية أية قضية تستحق التضحية ولا الجهاد في سبيلها؟!

فقال العالم : التضحية من أجل الدين لا تقتضي القتال!

فقال القاضي : اذكر لي قضية واحدة إذن تستحق في نظرك القتال في سبيلها؟

فانقطع العالم الفاضل عن الحديث ولم تنقطع القضية بعد بل تجلت أزمة كبرى تعيشها الحركة الإسلامية المعاصرة بدعاتها وعلمائها ومفكريها وسياسييها إلا من رحم الله منهم!

لقد كشفت هذه المحاورة بين القاضي العادل والعالم الفاضل أزمة الأمة في عقلها قبل دينها وكما في الحديث (ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل)!

كما كشفت عن خطورة التصورات الدينية حين انحرافها على (الفطرة الإنسانية)!

جذور الأزمة:

لقد قرر المتكلمون والأصوليون من الأشاعرة بأنه لا حسن ولا قبح إلا ما حسنه الشرع أو قبحه وأنه لا حكم للعقل! وكان ذلك ردا على المعتزلة الذين قالوا بأن العقل يدرك الحسن والقبح ولهذا لا عذر لمن كفر بالله إذ توحيد الله واجب عقلا!

وقد رد على الطائفتين شيخ الإسلام ابن تيمية بأن هذا القول لا يعرف عن سلف الأمة بل هو قول محدث فالعقل هو مناط التكليف ولولا إدراك العقول حسن ما جاء به الشرع لما آمنت به، فإذا قيل بأن العقول لا تدرك إلا ما حسنه الشرع لزم الدور وهو باطل!

كما قرر شيخ الإسلام بأن الصواب الذي دل عليه الكتاب هو أن العقول تدرك الحسن والقبح بما فطرها الله عليه ولهذا نعى القرآن على المشركين تعطيلهم لعقولهم ﴿ أفلا تعقلون ﴾إلا أنه لا ثواب ولا عقاب إلا بعد ورود الشرع ﴿ وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا ﴾.

ومن هنا ندرك خطورة الخطأ في الفتوى والخطأ في الحكم الشرعي عند من يقررون قاعدة الأشعرية إذ يصبح الحسن قبيحا والقبيح حسنا بدعوى أن هذا هو حكم الشرع، فتنتكس الفطرة الإنسانية ويرتكس العقل في وهدة غيبته وانطماس نوره باسم الدين!

فإذا كان الإنسان مدنيا واجتماعيا بطبعه يحب من الناس حوله أن يأتوه بمثل الذي يأتيهم منه كما في الحديث النبوي – وهذا معيار موضوعي – وكما في الحديث الآخر حين جاء رجل يستأذن النبي صلى الله عليه وسلم بالزنا فقال (أترضاه لبنتك؟ قال لا ! قال أترضاه لأمك؟ قال لا! قال :كذلك الناس لا يرضونه لبناتهم ولا لأمهاتهم)!

وكما أن الإنسان مدني واجتماعي بطبعه وفطرته فهو سياسي أيضا بطبعه وفطرته فهو يحب العدل ويستحسنه ويبغض الظلم ويستقبحه وكذلك يستحسن الحرية ويستقبح العبودية ..الخ.

ولهذا جاء في الحديث الصحيح (خير أمرائكم الذين تحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم، وشر أمرائكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم)!

فهذا دليل واضح على أن العقل الجمعي والحس الجماعي يتوافق في أحكامه السياسية تجاه السلطة وله معيار موضوعي يزن به ممارسات السلطة لكون الإنسان سياسيا بطبعه وفطرته فهو يدرك عدل السلطة وجورها وإحسانها وإساءتها ولهذا جاء المدح والذم للأمراء لا للناس، إذ أحكام عامة الناس صحيحة، فمن أحبوه ودعوا له من أمرائهم فهو من الأخيار، ومن أبغضوه ولعنوه فهو من الأشرار، ولا يلحق الأمة من تبعات ذلك شيء إذ هي الحكم والرقيب على الأمراء وليس العكس!

وهذا ما يؤكده الحديث الآخر (الإثم ما حاك في صدرك وخشيت أن يطلع عليه الناس) إذ فيه دليل على أن للناس معيارا يميزون ويفرقون به بين البر والإثم والخير والشر!

فإذا كان الأمر كذلك وهو أن الإنسان يدرك الخير والشر والحسن والقبح بفطرته وطبيعته، فإنه لا يخرج عن ذلك الطبع الغريزي والفطرة الطبيعية إلا إذا طرأ عليه تصور ديني ممسوخ أو تحلل خلقي ينحرف بالإنسان عن طبيعته كما في الحديث الصحيح (خلقت عبادي حنفاء فاجتالتهم الشياطين) سواء شياطين الجن أو شياطين الإنس وطواغيتهم كما قال تعالى: ﴿ والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات ﴾!

فإذا كان الإنسان الطبيعي يرفض بغريزته وفطرته الإنسانية عدوان أحد على نفسه أو ماله أو عرضه أو أرضه ووطنه ويجد دافعا يدفعه للقتال والدفاع عن حقوقه، وكذا يجد دافعا طبيعيا لرفض ظلم السلطة وعدوانها، فإنه إذا طرأ عليه اعتقاد ديني يحسن له الرضوخ للظلم والعدوان ويستقبح الدفع عن الأرض والعرض، فإنه يرتكس وينتكس ويصبح القبيح عنده حسنا، كأن يعتقد بأن الله قضى وقدر ذلك عليه وليس له أن يرفض قضاء الله وقدره!

أو يعتقد بأن هذه عقوبة من الله بسبب ظلمه وظلم قومه ويجب الرضا بتطهير الله لهم!

أو يعتقد بأن الله لم يخلقهم كي يموتوا من أجل الأرض والحدود أو الموت من أجل الدنيا وزخرفها بل خلقهم لعبادته وتوحيده!

أو يعتقد بأنه يحرم عليه القتال إذ قد يقع فتنة ويموت أبرياء بسبب المقاومة ومن ثم يجب الكف عن القتال!

أو يعتقد بأنه يحرم القتال والمقاومة إلا بوجود خليفة شرعي للأمة أو بخروج المهدي المنتظر.. الخ

أو يعتقد بأن العدو المحتل دخل بشبهة عقد وإذن من الحكومات فتصبح لوجوده حرمة تمنع من مقاومته!

أو يعتقد بأن الحكومات التي تقع تحت نفوذ العدو وسيطرته لها ولاية شرعية فلا يحل مقاومته إلا بإذنها!

فكل هذه العقائد وغيرها تفضي بمن يعتقدها إلى القابلية للرضوخ للاحتلال الأجنبي والطغيان والاستبداد الداخلي بل والرضا والتعايش مع هذا الواقع الذي لا تتقبله الفطر السليمة والعقول الصحيحة حتى وإن كان أهلها وثنيين!

ومثل ذلك إذا وقع عليه ظلم وطغيان من السلطة الجائرة فإنه قد يستحسن ترك المقاومة لها تدينا وتقربا إلى الله، كأن يعتقد بأن رفضه للجور يخرجه من دائرة المؤمنين أو من دائرة الدين أو من دائرة الفرقة الناجية!

وقد يتصور بأنه يحرم عليه حتى بغض الجائر فيستحسن حبه والثناء عليه والدعاء له فيخرج بذلك عن الفطرة الإنسانية السوية التي تبغض بالفطرة من ظلمها أو اعتدى عليها!

وقد يبلغ به الحال أن يبغض كل من أبغض الجائر بل ويحرض على قتل وقتال من يبغض الجائر!

وكل هذا الانحراف عن الفطرة الطبيعية بسبب الانحراف في فهم الدين!

ولهذا صارت الأمم على اختلاف أديانها تدفع عن نفسها بالفطرة الطبيعية وترفض بالغريزة الإنسانية ما يسوغه المسلمون اليوم باسم الدين!

وصارت كل جريمة أخلاقية عند الأمم الوثنية واللادينية أمرا مباحا عند بعض المسلمين! كالخيانة والتحالف مع العدو المحتل أو أكل أموال الشعوب بدعوى أنها هدايا الأمراء جاءت (من غير استشراف ولا سؤال) أو سجن عشرات الآلاف بلا تهمة ولا جريرة..الخ

فكل هذه صارت أمورا سائغة باسم الدين عند كثير من المسلمين بينما هي جرائم أخلاقية باسم العقل والفطرة عند الكافرين!

فصار ما تنبذه الأمم من سيء الأخلاق بفطرتها وعقولها قد يستسيغه كثير من المسلمين بدعوى أن ذلك ما يأمر به الدين!

ولهذا أخبرت الأحاديث النبوية بأنه سيأتي زمان يكون المعروف منكرا والمنكر معروفا!

لقد كان الصحابة رضي الله عنهم يدركون بالفطرة السليمة والعقول الصحيحة ما لا يدركه المتأخرون الممسوخون باسم الدين والسنة كما في الحديث الصحيح عن الروم والصفات الحسنة فيهم وقول عمرو بن العاص عنهم (وخامسة حسنة جميلة وأمنعهم من ظلم الملوك)!

وكذا إذا طرأ على الإنسان تصورات وأوهام عقلية ممسوخة فإنها قد تخرجه عن الفطرة السياسية والاجتماعية الطبيعية كأن يتصور بأن الاستسلام للعدو المحتل والتعاون معه مما تقتضيه السياسة وتسوغه الحكمة!

أو يعتقد بأن من يقاومونه يفسدون أكثر مما يصلحون!

أو يتصور أن الحكمة تقتضي الاستفادة من الاحتلال حتى تقوى الأمة تنهض!

لتصبح الخيانة للأوطان عند كل شعوب الأرض سياسة عند المسلمين وبعض حركاتهم الإسلامية ودعاتهم وعلمائهم إلا من عصم الله منهم لا لشيء إلا لشيوع مثل هذا الهوس والجنون السياسي الذي يمارسونه منذ مئة عام بدعوى ضعف الأمة وعجزها عن مواجهة عدوها مع أن دولهم حازت على القنبلة النووية كما في الباكستان، وأصبحت تصنع الأسلحة المتطورة كما في إيران وتركيا، وصارت أكثر أمم الأرض مالا وثراء بالنفط والغاز كما في دول الجزيرة العربية وليبيا والعراق والجزائر، وبلغ تعدادهم مليار ونصف ومع هذا كله ما زال هؤلاء المهزومون نفسيا الموسوسون عقليا يتصورون أن الأمة لا تستطيع هزيمة العدو الاستعماري الغربي وهم يرون كيف استطاع أضعف شعب إسلامي في أفغانستان وحده هزيمة

حلف النيتو بكل قواته وجيوشه ومن وراءه، فكيف لو تداعت الأمة معه ودعمت جهاده المشروع بكل الشرائع السماوية والمواثيق الدولية!

بل لقد استطاعت المقاومة في العراق أن تهزم وحدها جيوش الاحتلال حتى صرح العدو عن هزيمته سنة ٢٠٠٧م لولا خيانة العرب والعجم للمقاومة ومحاصرتهم لها وصدور فتاوى المفتين المفتونين الدينية وصدور تخرصات المهووسين السياسية التي فعلت بالمقاومة أشد مما فعلته جيوش الاحتلال!

فلم تؤت الأمة من قلة عدد وعتاد وإنما أوتيت من فساد حكوماتها وخيانة بعض علمائها وسياسييها كما في الحديث (تتداعى عليكم الأمم كما تتداعى الأكلة على قصعتها قالوا أمن قلة نحن يومئذ يا رسول الله؟ قال لا بل أنتم يومئذ كثير ولكنكم غثاء كغثاء السيل وليترعن الله المهابة من صدور أعدائكم وليقذفن في قلوبكم الوهن حب الحياة وكراهية الموت)!

لقد فسدت (الفطرة السياسية) عند كثير من المسلمين - لا أقصد العامة الذين أكثرهم أصح عقولا وأزكى نفوسا بل الخاصة الذين رتعوا مع حكوماتهم بأموال الأمة وثرواتها وباعوها للعدو بأبخس ثمن وأخسه - قبل أن تفسد (العقيدة السياسية) فصارت كثير من الحركات الإسلامية السياسية نفسها كما هو حال كثير من علماء الأمة ودعاتها عبئا ثقيلا وشرا وبيلا على الأمة ودينها وعلى حريتها واستقلالها بعد أن صار استرضاء الغرب الاستعماري غاية تحاول الحركة تحقيقها والله يقول﴿ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا﴾بينما يتحدث المهووسون والموسوسون عن ضرورة تبرئة الإسلام من تهمة الإرهاب وضرورة التواصل الحضاري ومد الجسور مع الغرب الاستعماري قبل أن تخرج جيوشه التي تدك قرى أفغانستان على رؤوس النساء والأطفال، وقبل الخروج من العراق الذي ذهب بسبب عدوان الجيوش الصليبية عليه خمس سكانه بين قتيل وجريح ومهجر وقبل أن تتحرر فلسطين التي يسوم العدو شعبها سوء العذاب بدعم أمريكي أوربي منذ ستين سنة!

لقد وصل الحال من شؤم كثير من الحركات السياسية الإسلامية على الأمة ما عبر عنه الشيخ الفاضل محمد قطب حين سأل أحد قادة الحركة الإسلامية بعد اجتماع لهم :هل ناقشتم أوضاع الأمة؟

فقال القيادي الإسلامي : لا !

فقال الشيخ محمد قطب : إذن الأمة بخير!

الحركات الإصلاحية
بين الحالة الثورية والمحاولة السلمية *

يشهد الخليج العربي حراكا سياسيا وفكريا كبيرا منذ عقدين من الزمن تقريبا تقوده نخب سياسية وتجمعات حركية إسلامية ووطنية إصلاحية سلمية و ثورية ترى أن الوقت قد حان لتغيير الواقع السياسي وضرورة تجاوز الحال العشائرية الأسرية في الحكم من جهة، وحال التشرذم القطري لدول الخليج العربي من جهة أخرى، تلك الحالتان اللتان فرضهما الاستعمار الغربي على المنطقة منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى في حدود سنة ١٩٠٠ م إلى اتفاقية سايكس بيكو سنة ١٩١٦ م ـ ثم ما تلاها من ترتيبات سنة ١٩٢٠ م تمت وفق مصالح الغرب الاستعماري على حساب مصلحة شعب الجزيرة والخليج العربي حيث ما زال هذا الشعب الواحد – بقوميته وهويته ولغته ودينه وثقافته وتاريخه وجغرافيته – يدفع ثمن تلك الترتيبات إلى اليوم سياسيا وعسكريا واقتصاديا وأمنيا واجتماعيا بعد أن كان إقليما واحدا منذ وحد النبي صلى الله عليه وسلم جزيرة العرب بالإسلام والتوحيد ثم قاعدة للخلافة الراشدة ثم أهم أقاليم الخلافة الأموية ثم العباسية ثم أهم ولايات الخلافة العثمانية حيث كانت الحاميات العسكرية العثمانية تحيط بالجزيرة العربية من الإحساء إلى مكة وجدة والطائف وعسير واليمن مدة خمسة قرون تقريبا حتى سقطت في آخر الحرب العالمية الصليبية الأولى سنة ١٩١٨ م وما تزال إلى اليوم وهي تعيش تداعيات ذلك السقوط! (٥)

فعلى الصعيد العسكري ما تزال القواعد العسكرية الاستعمارية الأمريكية والبريطانية والفرنسية تنتشر في الخليج من شماله إلى جنوبه ومن شرقه إلى غربه باسم الاتفاقيات الأمنية وهي الاسم الجديد لاتفاقيات الحماية والاحتلال الأجنبي للمنطقة منذ مطلع القرن الماضي إلى اليوم حيث لا سيادة لحكوماته ولا استقلال لدوله ولا إرادة لشعوبه فيما يجري فيها وحولها من أحداث كبرى وحروب استعمارية تدفع المنطقة فاتورتها دون أن تحقق لها الأمن والاستقرار الدائم!

فقد بقي الحال في المنطقة كما هو عليه منذ الحرب العالمية الأولى إلى اليوم ولم يتغير شيء سوى أن بريطانيا عجزت عن حماية مستعمراتها فورثتها الولايات المتحدة واستبدلت الاتفاقيات

---

* كتب هذا المقال بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٣ م

(٥) انظر كتابي (عبيد بلا أغلال) في موقعي.

الأمنية الأمريكية بمعاهدات الحماية البريطانية للمحافظة على وجود مصالحهما بالحفاظ على حلفائهما!

وكما يقول الكاتب الفرنسي جان بيربي عن السيطرة البريطانية على المنطقة (ونتيجة لتعهداتها القديمة التي تفرض عليها حماية علاقاتها وامتيازاتها، ترى بريطانيا نفسها مضطرة لحماية استقلال إمارات ومشيخات رجعية التركيب، في الوقت الذي يتطور فيه رعاياها بسرعة مذهلة ويفتحون عيونهم على ما يجري حولهم، وأي ضعف أو تهاون في المساندة البريطانية معناه انهيار نظام قائم على بضعة أشخاص مخلصين للصداقة البريطانية، وللاحتفاظ ببترول الخليج والأرباح الطائلة التي يدرها، تجد بريطانيا نفسها ملزمة أكثر فأكثر في وجوب تقديم مساندة مسلحة لكل أصدقائها في الخليج، مهما كانت نوعية تلك الدواعي، لقد عزمت وقررت نهائيا أن تربط بها مصير جميع الإمارات والمشيخات العربية الواقعة على الخليج العربي، دون أن تأخذ بعين الاعتبار كبر هذه الكيانات أو صغرها، وإنتاجها النفطي، وإمكاناتها الحياتية، في هذه المنطقة التي لا حدود لها فاصلة).[٦]

وعلى الصعيد الأمني لا يوجد أي شعور بالأمن في كل دول الخليج العربي حتى صارت الأخطار تتهددها من كل جانب وأصبح الخليجيون في مهب الريح يترقبون المصير المجهول لهم بعد أن رأوا ما جرى في العراق من مجازر وحشية ذهب ضحيتها على يد قوات الاحتلال الصليبية وفرق الموت الطائفية والميليشيات الصفوية ما يقارب مليون قتيل وملايين المهجرين، وهو ما يستدعي في الذاكرة الأحداث التاريخية لحروب التتار والشواهد اليوم أكثر من أن تحصى على خطورة ما يخطط له الصليبيون الصهيونيون والعلقميون الطائفيون بتحالفهم المشبوه اليوم في العراق وما يحضر له الصفويون من وراء الكواليس لمشرعهم الطائفي على حساب العرب خاصة والأمة عامة!

ولهذا صارت المنطقة كلها اليوم ضحية تقاطع المصالح الغربية الإيرانية وأسيرة التفاهم الأمريكي الإيراني كما جرى في العراق وأفغانستان وهو ما يجري اليوم في الخليج العربي أيضا الذي قد يتعرض لما تعرض له العراق سنة ٢٠٠٣م!

وعلى الصعيد الاجتماعي تعيش القبائل العربية الممتدة في الخليج العربي - حيث كانت وما تزال على أرضها وأرض آبائها وأجدادها - أزمة هوية تاريخية حيث تدفع القبيلة والأسرة العربية الواحدة الممتدة جغرافيا - المقسمة لشعوب ودول قطرية وطنية وهمية - ضريبة مشروع

---

(٦) جزيرة العرب لجان جاك بيربي ٢٢٩.

الاستعمار البريطاني للمنطقة منذ الحرب العالمية الأولى وهي حال اجتماعية غير طبيعية ولا يمكن لها أن تدوم ولا حل لها إلا بالوحدة بين شعب الخليج والجزيرة الواحد.

وعلى الصعيد الاقتصادي باتت ثروات المنطقة كلها تقريبا ملكا خاصا للمتنفذين في السلطة وحاشيتهم لا ملك للدول والشعوب حيث يقدر ما تم إيداعه في البنوك الغربية بأسمائهم الشخصية نحو ترليون دولار أي ألف مليار دولار وهو ما يساوي ميزانية دول المنطقة كلها لمائة عام قادمة وهي أكبر سرقة عرفها التاريخ البشري!

كما فشلت الحكومات في استثمار الثروة في إيجاد قاعدة صناعية إنتاجية وتوطين الصناعة لمواجهة عصر ما بعد النفط في الوقت الذي استطاعت ماليزيا أن تقطع شوطا كبيرا في هذا المجال في زمن قياسي بينما بددت حكومات الخليج ثروتها دون تحقق تنمية اقتصادية حقيقية وقد صارت صالات القمار والمجون في العواصم الغربية أحد أهم مصادر استنزاف ثروات المنطقة على أيدي السفهاء من الأمراء والأثرياء الطارئين!

لقد دفعت المنطقة ثمنا فادحا لخطأ تاريخي ومخطط استعماري جعل حق منح امتياز النفط للشيوخ الذين تحالفوا معه قبل قيام الدول الخليجية نفسها إذ تم توقيع الاتفاقيات السرية معهم كمشيخات موانئ تحت ظل السيادة العثمانية للمنطقة وهو ما يجعلها اتفاقيات باطلة حسب القانون الدولي وكما تقول اليزبيث ستيفتر (والجانب المثير في اتفاقيات الامتياز هو أنه تم توقيعها باسم الشيوخ لا باسم الدول التي يحكمونها، ويرى بعض المحللين أن شركات النفط بتوقيعها تلك الاتفاقيات مع أولئك الشيوخ جعلت موارد النفط وكأنها ملك شخصي لهم).[٧]

لقد خلقت تلك الاتفاقيات السرية غير القانونية دوليا واقعا إقطاعيا كما يقول بيربي عن الوضع في الجزيرة العربية (مازال يدير البلاد سيد، ويتصرف بالممتلكات والسكان كأنه يتصرف بأملاكه الخاصة).

وعلى الصعيد السياسي تكاد الحكومات الخليجية تتشكل حصرا من المشيخات الحاكمة ومن يواليها من الأسر حيث يشكل الوزراء من هذه الأسر نحو نصف الوزراء في هذه الحكومات فهي حكومات أسرية أكثر من كونها حكومات وطنية وهي حالة عشائرية لا توجد في أي دولة في العالم كله إلا في الخليج العربي!

كما أصبحت كل وسائل الإعلام وتوجيه الرأي العام بأيدي أفراد من المتنفذين في السلطة!

---

(٧) العلاقات العسكرية والاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوربي ص ١٤.

وفي المقابل تواجه الحكومات تململ الشارع الشعبي في الخليج العربي الرافض لهذا الواقع سواء من يرفض الاستبداد السياسي أو الفساد الاقتصادي أو التخلف التنموي أو الاحتلال الأجنبي وسواء كان الرفض بسبب دوافع دينية أو قومية أو ليبرالية – إما بالتضييق على الحريات أو بالاعتقالات حتى صارت السجون تمتلئ بالآلاف من سجناء الرأي حيث يقدر مجموع ما في سجون دول الخليج العربي نحو ٣٠ ألف سجين رأي يتم اعتقالهم وسجنهم بدعوى المحافظة على الأمن الوطني بإيعاز من الاحتلال الأجنبي الذي لم يعد يستخدم الجزر لنفي كل من يرفض وجوده ولو بالكلمة كما كان يفعل في القرن الماضي بل أصبحت الحكومات نفسها تفتح السجون الواسعة لسجن كل من يرفض هذا الواقع الاستعماري الجديد ولو بشكل سلمي! أو تواجه الحكومات ذلك بإثارة الأزمات الداخلية تلو الأزمات تارة طائفية وتارة فئوية وأحيانا بحروب حدودية مؤقتة ليظل الشارع السياسي الداخلي على صفيح ساخن حتى لا يقر للمجتمعات قرار فلا تفكر إلا بالأمن والاستقرار لا بالإصلاح والازدهار!

ويزداد المشهد السياسي تعقيدا بعد قيام المشيخات الأسرية ومنذ تأسيسها – بإشراف بريطاني –بإحداث تغيير ديمغرافي في سكاني على سواحل الخليج العربي لمواجهة أي تغيير سياسي محلي وقد كان لبريطانيا يد فيما جرى سنة ١٩٢٠ م وما قبلها وما بعدها من تهجير قبيلة الدواسر العربية التي كانت تقف مع الخلافة العثمانية ضد الوجود البريطاني في البحرين وفتحها في المقابل الباب لهجرة الإيرانيين الشيعة إلى البحرين، وكذا ما جرى في نفس الفترة في الكويت لترسيخ حكم المشيخات بعنصر أجنبي يرتبط بها ويكون حاشية لها أكثر من ارتباطه بالأرض، وهذا ما جرى بعد ذلك في الإمارات بتوطين العنصر الهندي البوذي والسيخي والهندوسي! ليواجه العرب في جزيرة العرب أخطر تحد قومي في تاريخهم حيث ظلت الجزيرة العربية مهدا للقبائل العربية منذ فجر التاريخ ولم تشهد في تاريخها مثل هذا التحول الديمغرافي الخطير بوجود تجمعات سكانية غير عربية تحتفظ بمخزون قومي وطائفي وثقافي عدائي للعرب وللإسلام!

وتزداد الخطورة حين يتم العبث بالوحدة الوطنية والاستقرار الاجتماعي بالاستقواء بهذه الفئات الاجتماعية على شعوب المنطقة للحيلولة دون الإصلاح السياسي الذي يطمح إليه شعب الخليج والجزيرة العربية لمعالجة آثار سايكس بيكو حيث بات جليا أن بعض الحكومات تتكئ على بعض هذه الفئات الاجتماعية للحيلولة دون الدفع باتجاه الوحدة الخليجية ودون تعزيز الحريات السياسية للوصول إلى الحكومات المنتخبة، ولهذا تعالت أصوات هذه الفئات ضد أي دعوة للإصلاح السياسي – كما جرى في الكويت مؤخرا حين تم طرح موضوع الوحدة بين دول

الخليج وحين تم طرح موضوع العملة النقدية الخليجية الموحدة وكذا حين طرح موضوع الحكومة المنتخبة – إذ ترى هذه الفئة المستوطنة بأن مصلحتها الطائفية الفئوية ليست في الوحدة الخليجية ولا مع إرادة الأكثرية، بل مع مشروع التجزئة الذي تم توطينها في المنطقة لترسيخه خشية أن تؤثر الوحدة الخليجية على وجودها وتأثيرها ونفوذها الذي يقوم على الارتباط بالأقلية الحاكمة لا مع الشعوب والأكثرية الرافضة لهذا الواقع الاستعماري!

إن هذا المشهد المعقد سياسيا واجتماعيا واقتصاديا حيث يتداخل النفوذ الاستعماري الخارجي الذي يرى أن المنطقة تمثل عمقا استراتيجيا حيويا له مع التروع للاستبداد الداخلي الذي يستمد قوته ومشروعية وجوده من تحالفه مع الأجنبي!

وحيث تتداخل مصالح شركات النفط العالمية مع مصالح وكلائها من المشيخات الحاكمة وطبقة التجار وأصحاب رؤوس الأموال الذين أثروا في ظل هذا الواقع السياسي الاستعماري!

وتتداخل مصالح الفئات الاجتماعية المهاجرة مع مصالح الأقلية الحاكمة التي تستقوي بها على شعب المنطقة!

كل ذلك يجعل من مهمة الحركة الإصلاحية في الخليج العربي أكثر تعقيدا وصعوبة مما يتراءى لها على اختلاف توجهاتها الثورية والسلمية!

لقد أدى كل ما سبق إلى ظهور حركات احتجاج واسعة إسلامية ووطنية وقومية وهي تتفاوت في رفضها لهذا الواقع بين حالة ثورية تؤمن بضرورة التغيير بالقوة المسلحة ومواجهة الاحتلال بالجهاد في سبيل الله، وحالة أخرى سلمية ترى بأن الإصلاح يجب أن يتم دون اللجوء إلى تغيير الحكومات بل من خلال التفاهم معها والضغط عليها بالوسائل السلمية للوصول إلى حكومات شعبية منتخبة في ظل الأنظمة الحاكمة، وإنهاء الوجود العسكري الأجنبي بشكل سلمي، وهو ما يدعو إليه الإصلاحيون الدستوريون حفاظا على المكتسبات الوطنية دون اللجوء للعنف الذي قد يعصف بالمنطقة كلها وبين الحالتين الجهادية والدستورية تتوسط حالة إصلاحية ثالثة ترى بأن الحل هو في تغيير الحكومات بالتحضير لثورة شعبية سلمية بعيدا عن العنف المسلح.

إن هذا التباين بين هذه الحركات الإصلاحية على اختلاف توجهاتها هو نتيجة للاختناق السياسي الذي تعيشه منطقة الخليج والجزيرة العربية وهو شبيه إلى حد ما بالحالة الإيرانية قبل الثورة حيث كان الشارع الإيراني يموج بكل ألوان الطيف السياسي من حزب توده الشيوعي

اليساري إلى حزب الملالي!

إن أمام الحركات الإصلاحية في الخليج والجزيرة على اختلاف توجهاتها تحديات وحقائق لا يمكن القفز عليها ولا بد من الوقوف أمامها وهي:

أولا : أن النفوذ الاستعماري الدولي كان وما زال المؤثر الرئيس في واقع المنطقة السياسي وهو الذي كان وما زال وراء وجود هذه الحالة الأسرية الحاكمة وترسيخها وحمايتها والحيلولة أمام كل حركات التغيير في المنطقة منذ احتلاله لها في الحرب العالمية الأولى إلى هذا اليوم - فقد كانت بريطانيا وراء ضرب حركة مجلس الشورى في البحرين والكويت سنة ١٩٣٧م و ١٩٣٨م ـ وهو الذي وراء تجميد النخب الحاكمة وحمايتها وفق اتفاقيات سرية مشبوهة ضمن لها فيه ولذريتها بقاءها في الحكم من جهة وحق منح امتياز النفط من جهة أخرى وهو ما لم تحتج بعده الحكومات إلى التفاهم مع شعوبها حول حقوق المواطنة والمشاركة في السلطة والثروة فقامت العلاقة بين الحكومات وشعوبها على أساس الرعوية حتى في أخص حقوق المواطنة وهي الجنسية التي صارت علاقة بين المواطن والحكومة ممثلة بوزير الداخلية لا بين المواطن والدولة بسلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية!

كما أصبحت كل دول الخليج اليوم عضوا في حلف النيتو وازدادت تبعيتها للغرب الاستعماري أكثر فأكثر بعد ضعف مصر واحتلال العراق وأصبح الحلف يعقد مؤتمراته العسكرية السرية والعلنية في دول الخليج العربي وهذا النفوذ الاستعماري لن يتزحزح قيد أنملة عن تكريس وحماية هذا الواقع السياسي الاستبدادي إلا إذا أدرك خطورة الحالة الثورية على وجوده وأنه ليس من مصلحته الوقوف خلف الاستبداد على حساب حريات الشعوب وحقوقها واستقلالها وسيادتها.

إن وجود الحالة الثورية سببه هو تنامي نفوذ الاستعمار الذي يسيطر على المنطقة ويتحكم بها في ظل عجز الحركات السلمية عن تحقيق أهدافها وعجز حكومات المنطقة - التي قد يتفهم بعضها طموحات شعوبها - عن تحقيق الأمن والوحدة وليس من صالحها أمام هذا النفوذ الاستعماري عدم وجود حالة شعبية ثورية تكبح جماح هذه القوى الاستعمارية التي كشفت عن أقبح الممارسات الإجرامية التي يمكن تخيلها كما جرى على يد قواتها في العراق وأفغانستان وما زالت فضائحها تتولى مما يجعل الحديث عن الإرهاب أمام جرائم جيوش الاحتلال وميليشياته العميلة ضرباً من الترف!

ثانيا : إنه ومع ضرورة الدفع باتجاه الإصلاح السياسي السلمي خطوة خطوة للمحافظة على

المكتسبات التي تم تحقيقها في ظل الدول الحديثة والمحافظة على السلم الأهلي والاجتماعي من خلال تطمين كل فئات المجتمع بما فيها الفئات المهاجرة بأن مشروع الوحدة الخليجية ومشروع المشاركة الشعبية في اختيار السلطة والرقابة على أدائها من قبل شعوب المنطقة سيكون لصالح الجميع على اختلاف فئاتهم الاجتماعية، وأن حقوق المواطنة ستكون محفوظة للجميع بلا استثناء إذ تحاول القوى الاستعمارية وبعض الحكومات في المنطقة استغلال تناقضات المجتمع ومكوناته لصالح ترسيخ وجودها وتخويف كل فئة من الفئات الأخرى وهو ما زادت وتيرته في هذه المرحلة في بعض الدول الخليجية ليتمسك الجميع بالواقع السياسي الحالي خوفا من المجهول فإنه لا مناص أمام الحركة الإصلاحية من تعزيز الروح الوحدوية من جهة وعدم الدخول في صراع مع الحالة الثورية من جهة أخرى على المستوى النظري والفكري إذ كل تجارب الأمم تؤكد أن الإصلاح السياسي السلمي لم يتحقق أصلا إلا في ظل تنامي حالة ثورية رديفة أو في ظل أنظمة حكم تعددية تختار الشعوب فيها حكوماتها، ولم يعرف التاريخ السياسي أن حركة إصلاحية سياسية نجحت سلميا بتغيير واقع سياسي استبدادي دون اللجوء للشارع ولو من خلال المظاهرات والاعتصامات، فهذا ضرب من الخيال وطلب للمحال، وهو أحد أسباب إخفاق الحركة الإصلاحية الخليجية التي حاولت النأي عن الاصطدام بالسلطة حتى على مستوى الكلمة والرأي والفكر فتخلفت كثيرا عن تحقيق أهدافها!

ولهذا فوجود التيار الثوري والحالة السياسية الثورية – وشرعنتها سياسيا وفكريا وثقافيا – سيكون في ظل هذه الأوضاع الدولية في صالح الحركة الإصلاحية السلمية ومشروعها لمواجهة الاستبداد الداخلي من جهة، كما سيخدم الحكومات الوطنية أمام تنامي النفوذ الأجنبي من جهة أخرى، ولن يكون من صالح الجميع التخندق مع الحكومات أو مع الاحتلال ضد الحالة الثورية مهما كان الموقف منها، إذ وجود هذه الحالة كان ردة فعل طبيعية لواقع سياسي بلغ أوجه من الفساد والتخلف وفقد السيادة والاستقلال ونهب ثروة المنطقة على نحو غير مسبوق في العالم كله!

ثالثا : لم تستطع الحركات السياسية السلمية الخليجية أن تحقق نجاحا لمشروعها في ظل تشرذمها وانقسامها وهو ما يحول دون ترشيحها لتكون البديل عن الواقع السياسي الحالي، وهذا يفرض عليها أن تتداعى لمشروع إصلاحي عام من خلال جبهة سياسية عريضة تتجاوز القطرية من جهة والحزبية الفكرية والتنظيمية من جهة أخرى، لتضم كل الحركات الإصلاحية ذات الأهداف المشتركة في المنطقة، فلا يمكن حل مشكلات دول الخليج العربي حلا جذريا من خلال الحلول القطرية، إذ هي مشكلات تاريخية نتجت عن مشروع سايكس بيكو وتداعياته ويحتاج إلى حلول على مستوى الخليج والجزيرة العربية كلها، فلن تستقل المنطقة ولن تتحرر عن النفوذ

الأجنبي في ظل وجود قواعد عسكرية في أي بلد خليجي، ولن تنعم الشعوب بالحرية السياسية في ظل فقد أوطانها لحريتها واستقلالها، ولن تستطيع الحركات الإصلاحية حتى لو وصلت للسلطة سلميا أن تحافظ على ثروات شعوبها في ظل نفوذ استعماري أجنبي استطاع من خلال وصايته على حكومات المنطقة أن يستحوذ على ثروات دولها، وهو ما يشكل تحد خطير أمام كل حركات الإصلاح السياسي في الخليج العربي، ولعل في تسييل الصناديق السيادية الخليجية لصالح حل الأزمة الاقتصادية الغربية التي ذهب فيها ما يعادل ٥٠٠ مليار دولار من أموال شعوب الخليج العربي في سنة واحدة ما يؤكد مدى الهيمنة على المنطقة التي تتزاحم فيها القواعد الأمريكية العسكرية مع القواعد البريطانية والفرنسية التي توجت سيطرتها على المنطقة باحتلال العراق بشكل مباشر للسيطرة على ثرواته النفطية!

رابعا: لم تستطع الحركة الثورية مع ما وجدته من تعاطف شعبي وجداني إقناع شعوب الخليج بقدرتها على أن تكون البديل لعدم وضوح مشروعها السياسي، إذ حاجة الشعوب إلى الأمن والاستقرار قد تكون أشد من حاجتها للحرية! وحاجتها للاطمئنان على مستقبلها أشد من حاجتها لتغيير واقعها، ومن هنا لم تتجاوز الشعوب الخليجية في تعاطفها مع الحالة الثورية حد تأييدها في مواجهة الاحتلال دون قبولها لطرح نفسها كبديل للحكم، فواقع الشعوب السياسي والاجتماعي والاقتصادي أشد تعقيدا من أن يتصدى له الثوريون لمجرد إيمانهم وإخلاصهم وتضحيتهم لقضيتهم وقضية أمتهم، فإذا كانت المعارضة لا تحتاج من السياسة إلا إلى فن صناعة الأكثرية للوصول للحكم من خلال القدرة على استثارة الجماهير وإلهاب مشاعرهم وعواطفهم، فإنها بعد الوصول للسلطة في حاجة إلى كل فنون السياسة ومهاراتها لإدارة شئون الحكم، وهو ما يجعل الحالة الثورية تضطر في كل مجتمع للتحالف مع المعارضة السلمية الأقدر لظروفها على ملء الفراغ السياسي حال حدوثه، وهو ما حصل في الثورة الإيرانية حيث استعانت بمهدي بازركان والتكنوقراط من رجال السياسة والحكم المعارضين لنظام الشاه في إيران!

خامسا: من الخطأ تحميل الشعوب الخليجية فشل الحركات الإصلاحية بدعوى تخلف الشعوب أو ضعفها أو تبعيتها، بل على الحركات تحمل مسئولية عجزها عن اكتشاف أدوات تحريك الشعوب وتفجير طاقاتها، فقد يكون فقد الحركات الإصلاحية السياسية السلمية للديناميكية السياسية، وفقدها لعنصر المبادرة والمغامرة، وفقدها للطاقات والقيادات التاريخية، أحد أهم أسباب تأخر مشروعها، إذ تهيأت للمنطقة فرص تاريخية كان أمام الحركات الإصلاحية فرص لاستثمارها غير أنها تقاعست وفوتت الفرصة على نفسها، وأمام الحركات الخليجية ثلاث تجارب يمكنها دراستها والاستفادة منها للتشابه بين ظروف كل منها والحالة الخليجية من جهة أو أخرى فهناك التجربة الماليزية التي حققت التغيير مع المحافظة على الشكل حيث نجحت الحركة الوطنية

فيها بعد الاستقلال من إقامة نظام ملكي دستوري منتخب، حيث يرأس الاتحاد الماليزي سلطان كل خمس سنوات يتم انتخابه من قبل سلاطين ماليزيا، بينما ينتخب الشعب السلطة التشريعية والحكومة التي تشرف على إدارة شئون الدولة، وهناك التجربة الإيرانية الثورية التي نجحت في إحداث التغيير بشكل ثوري جذري، وأسقطت نظام الشاه وأقامت الجمهورية الإيرانية، وهناك التجربة التركية وتحولاتها السلمية التدريجية بعد صراع ونضال سياسي شعبي مع المؤسسة العسكرية الحاكمة!

سادسا : كما على الحركات الإصلاحية أن تدرك ضرورة استثارة الحس القومي العربي المخزون بطاقة نفسية ووجدانية تاريخية خلاقة لصالح مشروعها السياسي، إذ كان هذا الحس القومي العربي النبيل – وليس العصبية القومية الجاهلية أحد أهم مرتكزات الهوية والوحدة ووراء نهضة العرب بالإسلام بعد البعثة النبوية، كما كان وراء حركة التحرر في نصف القرن الماضي ضد الوجود الأجنبي، وهو ما لا يستطيع القيام به الحس الوطني الذي لا جذور له تاريخية، ولا مشروعية سياسية لوجوده، ولا شعور بالانتماء إليه، وقد تحدث دكسون المسئول البريطاني في الخليج عن أثر المد القومي على شعوب المنطقة فقال (والمؤسف في ذلك كله أنه في الوقت الذي يتزايد فيه شعور الشبان المتطرفين القوميين ضد الأجانب وضد البريطانيين بصورة خاصة فإن عرب الصحراء القدامى وكبار تجار المدينة النافذين الذين ما زالوا يحبون ويحترمون الإنجليز بدءوا يتحولون ببطء ضد الغربيين لأسباب تختلف تماما، فهؤلاء وهم مؤمنون متدينون يرون في التأثير الغربي بماديته خطرا يهدد عاداتهم وأخلاقهم وتقاليدهم وديانتهم.... وهكذا نجد أن العربي المرح! الذي ينتمي للمدرسة القديمة أصبح ضد الأجنبي على الرغم من أن الأسباب الموجبة لهذا الشعور ليست مماثلة للأسباب الدافعة لأبناء الجيل الجديد؟)![٨]

فالتدين الخليجي بطبيعته باعتراف دكسون لا يرفض الاحتلال الأجنبي، وإنما يخشى فقط على عاداته وتقاليد آبائه أكثر من خشيته على وطنه وسيادته واستقلاله، وهذا ما يفسر القابلية لدى الخطاب الديني الرسمي والشعبي اليوم لوجود الاستعمار الأمريكي للمنطقة، وتذمره فقط من مظاهر التغريب التي جاءت معه دون رفض وجود الاستعمار ذاته!

ومن هنا فالحس القومي الوحدوي المدفوع بهاجس الخوف على ذاته وهويته أقدر على تحريك الشعوب الخليجية العربية نحو الوحدة والنهضة، وهو ما يؤكده التاريخ العربي القديم والحديث، ولعل تجاوب شعوب المنطقة العفوي مع جمال عبد الناصر وخطابه القومي العربي – مع وقوف

(٨) الكويت وجاراتها (٢/٢٧٣).

الحكومات الخليجية ضده بإيعاز أمريكي بريطاني - أوضح دليل على هذا المخزون النفسي والوجداني الفطري لدى العرب، وهو ما يجب على الحركات الإصلاحية السياسية التنبه إليه واستثماره لصالح مشروعها الوحدوي والتحرري!

وهو ما يفرض على الحركات الإصلاحية ذات التوجه الإسلامي الاستفادة من التجربة القومية وقدرتها على تحريك الشارع العربي، كما يفرض على الحركة القومية العربية تجاوز حالة القطيعة مع الإسلام، فقد أثبتت الأحداث أن الإسلام هو قدر هذه الأمة كما قال الملهم عمر بن الخطاب (نحن قوم أذلة أعزنا الله بالإسلام فإن ابتغينا العزة بغيره أذلنا الله)!

كما على الحركات الإصلاحية الخليجية أن تدرس بعمق جذور الأزمة الطائفية التي جاءت في ظل تنامي وجود الاستعمار وحلفائه، ويجب إدراك حقيقة أن العرب بفطرتهم وطبيعتهم يترعون للقومية أكثر من نزوعهم للشعوبية والطائفية، ولهذا وقف الشارع العربي بعفويته ونزعته العربية القومية الفطرية مع المقاومة اللبنانية دون نظر إلى هويتها الطائفية، ولم تأثر به كل الفتاوى التي خرجت لصرفه عن موقفه العفوي، كما لم يستطع التشيع الشعوبي الصفوي أن يجد له بينهم موطئ قدم إلا في مناطق الأطراف، إذ التشيع الغالي يحمل في طياته بذور الشعوبية وانتقاص العرب وتاريخهم منذ عهد الخلافة الراشدة والخلافة الأموية والعباسية إلى العصر الحديث، ولا يرى في تاريخ العرب الإسلامي العظيم وإنجازاته التاريخية وفتوحاته وبطولاته إلا الظلم والظلمات والتخلف والهمجية تحت ذريعة مظلومية آل البيت النبوي - بينما حقيقته استبطان إرث عدائي تاريخي قومي للعرب - ولا يرى في أبطاله وعظمائه منذ أبي بكر الصديق وعمر الفاروق تاريخا يستحق الحفظ في ذاكرة الأمة الجماعي، ولا يرى وجود للإسلام إلا في الدولة الصفوية الإيرانية والثورة الخمينية، وفي المقابل يرى في ابن العلقمي ونصير الدين الطوسي والحلي وكل من جاء مع الغزو التتاري المغولي ووقف معه رموزا تاريخية! وقد تأكد ذلك في هذا العصر حيث جعل الشعوبيون الطائفيون يوم سقوط بغداد تحت الاحتلال الأمريكي عيدا وطنيا للعراق! كما وقفوا مع المحتل جنبا إلى جنب يحاصرون المدن العراقية المقاومة بما في ذلك النجف وكربلاء العربيتين! وهم يعملون اليوم جاهدين على طمس تاريخ العرب الإسلامي من مناهج التربية والتعليم العراقية في عاصمة هارون الرشيد!

وهو ما يجعل بين التشيع الشعوبي وبين العرب كأمة سدا منيعا لا يستطيع اختراقهم إلا في ظل احتلال أجنبي، كما حصل مع التتار سابقا ثم المد الإيراني الصفوي في القرون المتأخرة، ثم الأمريكان لاحقا، ولهذا السبب ذاته لم يتجاوز عدد الشيعة في العالم العربي الذي يبلغ سكانه

نحو أربعمائة مليون إلا خمسة بالمئة أي عشرين مليون تقريبا نصفهم من أصول غير عربية! مما يؤكد أن الطبيعة العربية لا تتقبل التشيع الغالي المشحون بالحقد والضغينة على العرب المسلمين الذين فتحوا العالم ونشروا الإسلام وأقاموا حضارة إنسانية لم يعرف التاريخ الإنساني لها مثيلا إلى اليوم!

كما صار التشيع بهذه الصبغة الشعوبية والطبعة الصفوية مشكلة في حد ذاته بين الشيعة العرب وأمتهم العربية كما إنه مشكلة بين الإيرانيين والعرب خاصة، وبينهم وبين العالم الإسلامي السني عامة، ولا حل للأولى إلا بتعزيز الحس القومي لدى العرب الشيعة الذين يجدون في عروبتهم جامعا لهم مع أمتهم حيث يعيش أكثرهم حالة اغتراب نفسي وفكري مع التشيع الشعوبي، وهو ما جعل من حزب البعث ومشروعه القومي في العراق أملا لهم للخروج من هذه الشرنقة التي فرضها عليهم المذهب الصفوي الذي بسط نفوذه على العراق منذ قرون، وضرورة استلهام تجربة العبقري الملهم عمر الفاروق في مراعاته لهذا الجانب القومي مع نصارى العرب في الشام!

كما في تعزيز الأخوة الإسلامية بين العرب والإيرانيين ومواجهة المد الصفوي الشعوبي من قبل الجميع حلا جذريا لعودة إيران إلى العالم الإسلامي بعد أربعة قرون من الانقطاع والانعزال عن الأمة بسبب التشيع الصفوي وهوسه الديني الذي تجلى في أبشع صوره بعد احتلال العراق!

ومن هنا فالتواصل بين حركات الإصلاح السياسي العربية الخليجية، وحركات الإصلاح الإيرانية أمر في غاية الأهمية للتفاهم المشترك وتخطي الإرث الثقافي العدائي الذي شكله المذهب الصفوي مدة أربعة قرون باسم التشيع، ولا شك بأن في كتابات مفكري إيران وعلماء الشيعة المعتدلين – كعلي شريعتي وآية الله البرقعي وأحمد الكاتب وموسى الموسوي وعلي الأمين ومحمد حسين فضل الله وغيرهم – ما يسهم في ردم الفجوة وقطع الطريق على المشروع الاستعماري الذي يستغل هذا الإرث العدائي لتوظيف الجميع لخدمة مصالحه على حساب استقرار المنطقة ومصالح شعوبها.

سابعا : يجب على الحركات الإصلاحية الخليجية الحذر من الوقوع في الشرك السياسي الذي يسوق له الإعلام الغربي وصداه العربي بأن العالم اليوم يعيش عصر ما وراء الأيديولوجيا، وأن مهمة القوى الإصلاحية هو فقط في تحقيق واقع معاشي أفضل لشعوبها بعيدا عن الأيديولوجيا، فهذه خديعة كبرى فالعالم كله يعيش صراع أديان وأفكار وقيم، بما في ذلك البرغماتية النفعية التي أصبحت اليوم دين العصر وفلسفته، وكل الشواهد السياسية تؤكد ذلك، ولعل آخر تصريح

لرئيسة وزراء ألمانيا ميركل من أن ألمانيا لها هويتها المسيحية اليهودية للرد على من أرادوا الاعتراف بالإسلام كمكون ثقافي في ألمانيا، يكشف جانبا من هذه الحقيقة بالإضافة إلى ما ثبت من سيطرة المسيحية الصهيونية على مراكز القوى في الولايات المتحدة والتي جاءت ببوش ليقود حربا استعمارية على العالم الإسلامي باسم الصليب، وما تزال رحى هذه الحرب دائرة إلى اليوم في أفغانستان والعراق حيث يتداخل العامل الديني بالسياسي والاقتصادي وراء شن هذه الحروب الهمجية الدموية، ولن تستطيع شعوب المنطقة مواجهة هذه التحديات إلا باستعادة الهوية العقائدية والثقافية من جهة، ووجود حالة ثورية تحقق توازن الرعب وحالة الردع المطلوبة لشعوب معزولة باتت تواجه الأخطار وحدها، وحكومات مشلولة فاقدة الإرادة والمشروعية، وفي حالة ارتهان للعدو ومشروعه الاستعماري!

ثامنا : كما على الحركات الإصلاحية الخليجية أن لا تقع ضحية تضليل الإعلام الغربي وشعاراته كشعار مكافحة الإرهاب ومواجهة قوى التطرف ..الخ فإن التجارب التاريخية تؤكد أن الغرب الاستعماري لا يفهم إلا لغة القوة، وهو ما اضطر بريطانيا للجلوس على طاولة التفاوض مع الجناح السياسي للجيش السري الأيرلندي الذي كان يصنف كمنظمة إرهابية وكانت عملياته العسكرية تضرب قلب العاصمة البريطانية دفاعا عن حقوقه المشروعة حتى انتزع حقوقه من بين أنياب الأسود!

تاسعا : إن على الحركات الإصلاحية أن تدرك بأن مشكلتها هي مع الحكومات على وجه الخصوص وليس كما يحاول البعض تشخيصه بالمشكلة الثقافية أو الفكرية حتى وإن كان ذلك صحيحا، إذ مهمة مواجهة الانحرافات والتشوهات الثقافية تقع على عاتق رجال العلم والفكر والقلم، لا على الحركات الإصلاحية السياسية، ومن هنا فالدخول في صراع داخلي فكري مع الحركات المحافظة يعيق مشروعها الإصلاحي، وهو ما تراهن عليه الحكومات، فيجب تجاوز حالة التجاذب فيما بين الحركات الإصلاحية والحركات المحافظة ومخاطبة الجماهير مباشرة من خلال كل القنوات المتاحة وبلورة مشروع تتجاوب معه شعوب المنطقة، يجعل من الإسلام كمرجعية عقائدية وتشريعية ومن العروبة كهوية ومرجعية ثقافية أساسا لمشروعها السياسي الإصلاحي، إذ هذا الجزيرة كانت وستظل مهد العرب ومهبط الإسلام، وكل مشروع سياسي فيها يتجاوز هاتين الهويتين سواء كان مشروعا قطريا وطنيا ليبراليا أو مشروعا أمميا عالميا شيوعيا فمصيره الفشل، وقد أدركت الحكومات والاحتلال الأجنبي من ورائها هذه الحقيقة فكانوا أكثر وعيا ومراعاة للحس الشعبي من بعض الحركات الإصلاحية التي أهدرت وقتها في نشر ثقافة

دخيلة على المجتمعات، وهو ما لا تتفاعل معه الشعوب والمجتمعات مهما كانت هذه الثقافة صالحة ومفيدة، كما الثقافة الأصيلة التي قد يصل الحال بالشعوب الموت من أجلها!

عاشرا : إن على الحركة الإصلاحية السياسية في الخليج أن تبلور رؤى سياسية لحل المشكلات التي قد تواجهها في المستقبل بعد نجاحها ولو بشكل سلمي في المشاركة في حكومات منتخبة، ولعل من أعقد تلك المشكلات وأشدها خطورة ملف الإثراء غير المشروع من المال العام ومن ثروات المنطقة حيث ذهب ما يعادل نصف ثروة شعوب الخليج من واردات النفط والغاز والثروات الطبيعية الأخرى لحساب المتنفذين والمفسدين، وباتت في أرصدتهم في البنوك الغربية وأي حديث عن إصلاح سياسي لا يطرح تصورا لحل هذه الكارثة الاقتصادية التاريخية لن يكون جديرا بقيادة المنطقة في المستقبل، وهناك تجارب يمكن الاستفادة منها كما حصل في إيران بعد الثورة وكيف أمكن معالجة هذه المشكلة لديهم.

كما على الحركة الثورية أن تدرك ضرورة وجود حركات إصلاحية سلمية مهما اختلفت معها في وجهة نظرها، إذ الحركة الإصلاحية السلمية هي الأقدر على ملأ الفراغ السياسي حال حدوثه وهي الأقدر على قيادة المجتمعات بعد التغيير، ومن هنا تتطلع المجتمعات إلى الحركات السلمية وتميل إلى قيادتها في حال السلم والاستقرار أكثر من ميلها إلى الحركات الثورية التي لا تحتاجها إلا في الظروف الاستثنائية لتحقيق التغيير سواء كان في مواجهة احتلال أجنبي حتى يخرج أو في مواجهة استبداد داخلي حتى يسقط، وما لم تتناغم الحركات السلمية مع الحالة الثورية، وما لم يتواكب المشروعان الثوري والسلمي ويستثمر الثاني نجاحات الأول على الأرض، فسيبقى الاستعمار والاستبداد وسيبقى الخليجيون عبيد بلا أصفاد!

نهاية الدولة الوظيفية في المنطقة العربية *

هذه الحلقة الرابعة من سلسلة (نحو وعي سياسي راشد) التي تنتظم في عقدها (العقيدة السياسية) و(الفطرة السياسية) و(الحركات الإصلاحية الخليجية بين الحالة الثورية والمحاولة السلمية) وما سيأتي من مقالات في هذا الباب للإسهام في ترشيد الوعي السياسي في العالم العربي الذي يعيش حالة من الفوضى السياسية، وهي نذر تحولات كبرى وإرهاصات تغيير جذري يترقب الجميع حدوثه هنا أو هناك، فالمنطقة تعيش مخاضا لن يطول كثيرا، وهو يشبه الحال التي كان عليها العالم العربي بعد قيام دولة إسرائيل، وقد كان سقوط بغداد تحت الاحتلال إذانا وإعلانا عن نهاية الدول الوظيفية في المنطقة العربية وهو ما يوجب على الحركات والقوى السياسية والنخب الفكرية بلورة رؤية مشتركة لمشروع عربي جديد قبل فوات الأوان! (١٠)

أقسام المشاريع السياسية

تنقسم القوى الإصلاحية ومشاريعها السياسية – على اختلاف توجهاتها – بحسب أسباب ظهورها وأهدافها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: قوى سياسية تحمل (مشروع سلطة) فقط، فأسباب وجودها وظهورها هو فساد السلطة أو عجزها عن تحقيق أهداف الدولة وتطلعات المجتمع، فهي تطرح نفسها كبديل عن السلطة القائمة، دون تعرض للدولة ونظامها السياسي، وهو ما يجري في الدول المستقرة سياسيا كما في أوربا والولايات المتحدة حيث تتنافس القوى السياسية على برامج سياسية وتجعل من ضعف أداء الحكومة وفسادها سببا مشروعا لتغييرها.

فهذه القوى تجعل الفاعلية السياسية ـ وليس (المشروعية السياسية) – قطب الرحى في موقفها من السلطة، ولا تحتاج في دعوتها للتغيير إثبات عدم شرعية الحكومة التي ينتخبها الشعب، بل تقتصر على إثبات عدم فاعليتها السياسية وعجزها عن إدارة شئون الدولة، وعادة ما يكون النظام السياسي في هذه الدول هو الذي ينظم عملية التداول السلمي للسلطة وفق النظام العام، الذي عادة ما يعبر عن الإرادة العامة للشعب في تلك الدولة.

---

* كتب هذا المقال بتاريخ ٢٤/١١/٢٠١٠م

(١٠) كان هذا المقال قبل حدوث الثورة التونسية بأقل من شهر!

وهذا نفسه ما جرى مع الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه حين أراد منه بعض أهل العراق ومصر أن يترك الخلافة، لا لأنه لم يكن خليفة شرعيا، بل لأنهم رأوا عجزه في آخر حياته عن إدارة شئون الدولة على الوجه المطلوب، ففقدان الفاعلية السياسية كاف في الدعوة لتغيير السلطة، حتى لو كانت خلافة شرعية صحيحة، إذ المقصود من انتخاب السلطة إدارة شئون الأمة والدولة على أحسن وجه وأكمله، فإذا اختل ذلك فللأمة الحق في تغييرها، دون تغيير النظام العام للدولة، ودون الجدل في شرعيتها وعدم شرعيتها، وكفرها أو إسلامها!

القسم الثاني: قوى سياسية تحمل (مشروع دولة) بحيث تتجاوز المشكلة عندها أداء السلطة القائمة وقصور فاعليتها السياسية، إلى مشكلة وجود الدولة ذاتها وطبيعة نظامها السياسي وأهدافه الإستراتيجية، وهو ما يحدث عادة في الدول التي لم تستقر سياسيا، والتي لا يمثل النظام العام فيها إرادة الأمة التي يحكمها أو إرادة الأكثرية فيها، والتي ما زالت تبحث عن ذاتها وهويتها وأهدافها كما يجري في روسيا وتركيا وإيران وغيرها من الدول التي تعيش إرهاصات تحولات تاريخية فكرية واجتماعية واقتصادية وسياسية تتشكل معه ومن خلاله رؤى جديدة لهذه المجتمعات وما تتطلع إليه داخليا وخارجيا، مما يجعل الصراع فيما بين قواها السياسية – التي تعبر عن تلك الرؤى وعن توجهات مكونات المجتمع – يصل إلى كل مؤسسات الدولة وطبيعة نظامها السياسي وأهدافه، ولعل أبرز الأمثلة ما يحدث في تركيا بين التيار العلماني الذي ورث تركيا بعد الحرب العالمية الأولى بمفاهيمه القومية الغربية وقبضته العسكرية الاستبدادية، والتيار الإسلامي بمفاهيمه الدينية وقيمه التاريخية وشرعيته الشعبية التي عادت من جديد، لا لتقف عند استبدال حكومة بحكومة، بل لتعيد صياغة الدولة التركية على كل المستويات وفي كل الاتجاهات استجابة لتوجه الشعب التركي وتطلعاته، وبحثه عن ذاته وهويته وأهدافه، كما عبر عن ذلك مهندس السياسة الخارجية الحالية داود أوغلو في كتابه (العمق الاستراتيجي) حيث يقول (الحراك الفكري في تركيا ناتج عن بحث تركيا عن أساس جديد لهويتها الإستراتيجية والفكرية وربما تمر تركيا في أكثر المراحل جدية في تاريخها الحديث من جهة مواجهتها لذاتها وإعادة تحليل نفسها من جديد)! [11]

ويتحدث عن خطورة أزمة الهوية التي عاشها الشعب التركي بعد حالة الاغتراب التي عاشتها النخب السياسية العلمانية، فيقول (تعتبر الهوية والمرجعية لأي بلد أهم عنصر رابط ما بين

---

(١١) ص ١٠٧

المعطيات الثابتة والمتغيرة للدولة.. إن المجتمعات التي تمتلك هوية قوية وحسا مرجعيا نابعين من فهم مشترك، وتمتلك ثقافة تستطيع من خلالها تحريك العناصر النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، يمكنها أن تحقق انفتاحات إستراتيجية متجددة بخلاف المجتمعات التي تمر بحالة أزمة هوية، والتي تجعل من هذه الأزمة مشكلة ثقافية في بؤرة تموجات نفسية واجتماعية وسياسية واقتصادية تقع في حفرة من الانغلاق الاستراتيجي).[١٢]

وما ذكره أوغلو هي الأزمة ذاتها وبكل أبعادها التي تعيشها الأمة العربية من خليجها إلى محيطها والتي حاولت تسليط الضوء عليها في كتابي (عبيد بلا أغلال ... الحرية وأزمة الهوية في الخليج والجزيرة العربية)!

القسم الثالث : قوى سياسية تحمل (مشروع أمة) بحيث تتجاوز تطلعاتها حدود الدولة التي تعيش فيها لتحقق أهدافا أممية تشترك فيها أمم عدة لروابط دينية أو قومية أو فكرية، فتتصدى دولة رئيسية لحمل مسئولية تحقيق طموحات تلك الأمم كما حدث في مصر إبان عهد جمال عبد الناصر ومشروعه القومي العربي الذي تجاوز حدود مصر ليظلل العالم العربي كله بظلاله من المحيط إلى الخليج، وكما جرى من الاتحاد السوفيتي سابقا تجاه نشر الشيوعية في العالم، وكما يجري من طرف الولايات المتحدة التي تقوم بمسئولية أممية لصالح شعوب أوربا المسيحية من خلال حلف النيتو، وكما تحاول إيران اليوم أن تجعل لها مشروعا أمميا يتجاوز حدود إيران إلى ساحة خارجية أرحب تارة مشروعا طائفيا (الأمة الشيعية)وتارة مشروعا عالميا (نصرة المستضعفين في العالم) بغض النظر عن مدى قدرتها على تحقيق ذلك أو مدى صدقيتها في طرح المشروع..الخ

فهذه هي المشاريع التي تستهدفها أي قوة سياسية طامحة للتغيير في وطنها، لا تكاد تخرج عن واحدة من هذه الثلاثة أهداف:

١- إما تغيير السلطة الحاكمة بشخوصها وأفرادها.

٢ - أو تغيير طبيعة الدولة ذاتها وتغيير نظامها السياسي والدستوري ورسالتها وأهدافها.

٣ - أو تغيير واقع أمم أخرى فيما وراء الدولة وحدودها القانونية ترتبط معها برباط قومي أو ديني أو فكري.

---

(١٢) ص ٤٢

إن الفرق شاسع والبون واسع بين هذه المشاريع الثلاثة، ففي الحال الأولى يكون صراع الإرادات عادة بين الأحزاب والقوى السياسية المتنافسة للوصول إلى الحكم وإدارة الدولة، بينما الحال الثانية يكون الصراع وتنازع الإرادات عادة بين الشعب والسلطة، لتغيير طبيعة نظام الدولة ذاته كالتحول من الملكية إلى الجمهورية، أو التحول من الشيوعية والشمولية وحكم الحزب الواحد إلى الديمقراطية والتعددية، أو من نظام علماني إلى نظام إسلامي..الخ

بينما الحال الثالثة تمثل صراعا وتنازع إرادات بين الأمم والدول ذاتها لتحقيق أهداف كبرى ومصالح إستراتيجية لشعوبها، وهو ما يدفع القوى السياسية ذات الطابع الإيديولوجي والعقائدي إلى العمل للوصول للسلطة، لتحقيق تطلعات تتجاوز حدود الدولة الجغرافية.

ولا شك بأن القوى الساعية للتغيير في عالمنا العربي والإسلامي – على اختلاف توجهاتها – تواجه تحديات كبرى في تحديد أي هذه الأهداف تريد تحقيقها؟ وذلك بناء على تصورها لطبيعة المشكلة التي تعيشها دولها من جهة والحلول التي تطرحها لحلها من جهة أخرى.

فهل مشاكل الدول العربية قطرية فقط، ومن ثم لا تحتاج القوى الإصلاحية أكثر من تغيير الحكومات، وتطوير طريقة إدارة دولها بشكل أفضل، ومن ثم لن تواجه بعد ذلك مشكلة توظيفها من قبل القوى الاستعمارية نفسها التي أوجدت الدولة بحدودها القطرية، ولن تصطدم بها في حال سعت لتغيير الحكومات المدعومة من قبل هذه القوى الاستعمارية؟

أم إن مشاكلها تتجاوز تغيير السلطة في بلدانها، إلى تغيير طبيعة نظمها السياسية والدستورية التي تحتاج إلى إعادة صياغتها وبناء دولها من جديد على أسس جديدة، دون أن تتجاوز حدودها الجغرافية؟

أم تتجاوز ذلك كله لتصل إلى إعادة النظر في وجود دولها القطرية ذاتها، التي قد لا تعبر عن هوية شعوب المنطقة القومية والدينية، ولا تحقق طموحها ورسالتها في الحياة، ومن ثم تنتظر فرصة تاريخية سانحة تعيد فيها لا بناء الدولة وصياغتها من جديد، بل تغيير خريطة المنطقة كلها لصالح مشروع قومي أو إسلامي أو أممي؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة هو المدخل الضروري الذي يجب على القوى الإصلاحية في العالم العربي الوقوف أمامه لمعرفة إلى أين تسير؟ وهل ستحقق تضحياتها أهدافها؟ وهل مشكلتها حقا قطرية لا ارتباط لها بالمنظومة العربية كلها، ولا بالترتيبات التي تمت منذ سايكس بيكو وأكد

بيرجنسكي في كتابه (رقعة الشطرنج) ضرورة المحافظة عليها؟

لقد أثبتت الأيام والأحداث والوقائع أن مشاكل العالم العربي واحدة ومتشابكة لا انفصام بينها، ولا يمكن حلها حلا قطريا مهما تصور الواهمون ذلك، فالنفوذ الأجنبي في أي قطر عربي يمثل تهديدا مباشرا وحقيقيا لسيادة الأقطار الأخرى المجاورة له على فرض استقلالها، فقد تم احتلال العراق من عمقه العربي الإستراتيجي، ما أدى إلى استثارة العالم العربي كله من أقصاه إلى أقصاه، وصارت القوى الإصلاحية قومية أو وطنية أكثر إدراكا للمشكلة وأبعادها، بعد أن رأت خطورة سقوط أي بلد عربي تحت الاحتلال الأجنبي، وخطورة قواعده العسكرية في أي دولة عربية، وأدركت أن مشاريعها القطرية ستكون كلها في مهب الريح أمام مثل هذه الأخطار الخارجية مما يستدعي النظر في مشروعية الدولة القطرية ذاتها في المنطقة العربية كلها، بعد أن أثبتت الأحداث عجز الدولة القطرية في العالم العربي عن حماية وجودها كما جرى في العراق، وعجزها عن القيام بمسئولياتها القومية كما جرى في مصر حيث عجزت السلطة فيها عن فتح معبر حدودي لظرف إنساني في ظل حرب عدوانية على قطاع غزة المحاصر!

وكذا ثبت أن مشكلة اختلال الأمن في بلد عربي قد يخلخل أمن العالم العربي كله كما يجرى في اليمن!

وكذلك الاستبداد السياسي في بلد مركزي يلقي بظلاله على الأقطار المجاورة له بحسب ثقل هذا القطر المحكوم بالاستبداد، مما يجعل القوى الإصلاحية في تلك الأقطار المختلفة، تدرك ضرورة إحداث التغيير في ذلك البلد المركزي، وقد صار العالم العربي يتطلع إلى حدوث الإصلاح والتغيير الإيجابي في مراكز الثقل فيه كالقاهرة ودمشق وبغداد والرياض والجزائر والرباط وصنعاء والخرطوم، وأدركت القوى السياسية أن ما قد يحدث في هذه المراكز من تحولات سياسية قد تؤثر في محيطها العربي كله!

لقد كشف احتلال العراق عن عمق المشكلات التي تعاني منها الدول العربية حيث تبين أنها كلها وبلا استثناء دول وظيفية لا مشروع للأنظمة فيها إلا مشروع السلطة والبقاء فيها مهما كان الثمن فادحا، فليس لها مشروع بناء دولة فضلا عن مشروع بناء أمة!

فالهدف الاستراتيجي لها هو المحافظة على الحكم، ولهذا السبب ولغياب مشروع الدولة وغياب مشروع الأمة تحولت الدول العربية المعاصرة إلى دول وظيفية تقوم بخدمة مشاريع الدول الأخرى!

إنه لا وجود في العالم اليوم للفراغ السياسي، بل كل فراغ سياسي يحدث في أي منطقة يستدعي تلقائيا القوى المجاورة لسده، فالدول التي لا مشروع لديها كالعامل العاطل الذي يتم استخدامه وتوظيفه واستئجاره من طرف من لديهم أعمال ومشاريع إقليمية أو دولية، بخلاف الدول التي لها مشروعها فإنها مشغولة بتحقيق أهدافها ولا وقت لديها للعمل لدى الآخرين!

كما كشفت الأحداث أيضا عن عدم وجود أي أهداف إستراتيجية للدول المركزية في العالم العربي، وأثبتت الأحداث التي عصفت بالمنطقة أنه ليس للأنظمة فيها رسالة وهدف أبعد من استمرارها في السلطة، ولا تتطلع إلى دور إقليمي فضلا عن دور عالمي لخدمة مصالح شعوبها، مما كرس دورها الوظيفي لصالح المشاريع التي تتصارع في المنطقة كالمشروع الغربي الصليبي والمشروع الإيراني الطائفي، ليتحول نحو أربعمائة مليون عربي - يمتدون على مساحة جغرافية تصل إلى نحو عشرة ملايين كيلو مربع، تمثل أغنى بقعة على وجه الأرض، وتقع على أهم البحار الإستراتيجية في العالم كله (الخليج العربي، البحر الأبيض، بحر العرب، والمحيط الأطلسي، والمحيط الهندي) وعلى أهم المضايق البحرية (مضيق هرمز ، باب المندب ، قناة السويس)- إلى أمة تعيش على هامش التاريخ، لا هم لحكوماتها إلا البقاء في السلطة وتنفيذ مشاريع القوى الاستعمارية، ولا هم لقواها السياسية إلا السعي من أجل تغيير حكوماتها فقط، وليس وراء ذلك شيء آخر!

لقد سقطت كثير من القوى السياسية في العالم العربي في الشرك الذي صنعه لها العدو الخارجي الذي شكل هذا الواقع السياسي بكل تفاصيله، فصارت تبحث عن الحل لا خارج المشكلة بل في المشكلة ذاتها! فغاية ما تصبو إليه أن تصل إلى السلطة لتقوم بالدور الوظيفي الذي كانت تقوم به الحكومات الحالية، دون مراجعات عميقة للبحث في مشروعية الدولة القطرية التي هي في حد ذاته المشكلة الرئيسة، ودون مراجعات لتحديد الهوية والمرجعية التي تعبر عن الأمة ورسالتها في الحياة، ودون بحث عن كيفية بعث الروح من جديد للإنسان العربي الذي غاب عن الشهود الحضاري منذ قرون، حتى لم يعد له رسالة في الحياة إلا العمل لتوفير لقمة العيش من أجل البقاء والتكاثر، وملأ الأسواق والمقابر! بعد أن كان العرب يخرجون من جزيرتهم يحملون رسالة الله إلى العالمين، لتحرير الإنسانية كلها من العبودية للملوك والطغاة، ولنشر العدل والرحمة والعلم والهداية كما وصفهم القرآن ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾!

إن هذا الموت الحضاري والروحي الذي يعيشه العالم العربي اليوم، لا يعالج بالمشاريع السياسية

الجزئية القطرية كدخول برلمان هنا أو هناك للمشاركة في صالون سياسي في دولة وظيفية تحت نفوذ أجنبي استعماري! بل هو في حاجة لحلول جذرية سياسية وفكرية تبدأ من البحث في الهوية والمرجعية والرسالة التي يجب أن يؤمن بها الإنسان العربي ويحملها على عاتقه ويناضل من أجلها للمشاركة في الشهود الحضاري للبشرية، وتنتهي بالدولة العربية الواحدة الجديدة وأسسها وحدودها، والسلطة ونظامها السياسي وأهدافه، والمجتمع ودوره، والإنسان ومهمته!

لقد بات جليا للقوى الإصلاحية في العالم العربي بأن دولها القطرية ليست سوى دول وظيفية تم ترتيب أوضاعها على هذا النحو لتقوم بدور محدد لها في خدمة مشروع غربي استعماري منذ سايكس بيكو إلى اليوم فمنها ما هو مجرد قواعد عسكرية للاستعمار، ومنها ما هو أطواق لحماية وجود إسرائيل، ومنها ما هو شركات لاستخراج الثروات النفطية والمعادن، ومنها ما هو أسواق لاستهلاك إنتاج مصانع الغرب .. الخ

لقد كان حصار العراق مدة عقد من الزمن، وقبله حصار ليبيا، وحصار غزة، وحصار السودان، وقيام الدول العربية نفسها بتنفيذ الحصار واحتلال العراق من العمق العربي نفسه وباستخدام الدول العربية برا وبحرا وجوا وبدعم لوجستي عربي لتحتل أمريكا وجيوش الحلفاء العراق لتجعله أثرا بعد عين - ليقيم بوش بعده احتفال نصره ليس في واشنطن بل في عواصم الخليج العربي وجزيرة العرب حيث تم إقامة حفلات الرقص بين يدي هرقل الروم وهو يبتهج برؤية حرائر العرب وهن يلفحن بشعورهن أمامه - أوضح شاهد على طبيعة الدولة العربية الوظيفية فليست إسرائيل وحدها دولة وظيفية في المنطقة للمشروع الاستعماري الغربي، بل كل دويلات المنطقة التي أقامها الاستعمار هي دول وظيفية تخدم مشروعه وتقوم بتنفيذه وتكريس حمايته!

إن إدراك هذه الحقائق يجعل القوى الإصلاحية في العالم العربي أمام تحديات تاريخية في تحديد أهدافها والعمل على أساس هذه الأهداف بشكل قومي يتجاوز الحالة القطرية، التي ارتهنت لها منذ ما قبل كامب ديفيد إلى اليوم لتتفاجأ بهذا الواقع السياسي العربي المتخلف فلا أمن ولا استقرار ولا حرية ولا قانون ولا نظام ولا سيادة ولا استقلال ولا نمو ولا نهضة، بل عصابات إجرامية تحكم هنا وهناك وتقوم بدور وظيفي في مشاريع الغير حتى انقسم العرب ودولهم إلى فريقين الأول يصطف خلف المشروع الأممي الأمريكي الغربي الاستعماري في المنطقة ويتخندق في خندق إسرائيل بما في ذلك السلطة الفلسطينية في رام الله!

والفريق الثاني يصطف خلف المشروع الإيراني الإقليمي الطائفي الذي يتمدد ويوظف قوى

الجزئية القطرية كدخول برلمان هنا أو هناك للمشاركة في صالون سياسي في دولة وظيفية تحت نفوذ أجنبي استعماري! بل هو في حاجة لحلول جذرية سياسية وفكرية تبدأ من البحث في الهوية والمرجعية والرسالة التي يجب أن يؤمن بها الإنسان العربي ويحملها على عاتقه ويناضل من أجلها للمشاركة في الشهود الحضاري للبشرية، وتنتهي بالدولة العربية الواحدة الجديدة وأسسها وحدودها، والسلطة ونظامها السياسي وأهدافه، والمجتمع ودوره، والإنسان ومهمته!

لقد بات جليا للقوى الإصلاحية في العالم العربي بأن دولها القطرية ليست سوى دول وظيفية تم ترتيب أوضاعها على هذا النحو لتقوم بدور محدد لها في خدمة مشروع غربي استعماري منذ سايكس بيكو إلى اليوم فمنها ما هو مجرد قواعد عسكرية للاستعمار، ومنها ما هو أطواق لحماية وجود إسرائيل، ومنها ما هو شركات لاستخراج الثروات النفطية والمعادن، ومنها ما هو أسواق لاستهلاك إنتاج مصانع الغرب .. الخ

لقد كان حصار العراق مدة عقد من الزمن، وقبله حصار ليبيا، وحصار غزة، وحصار السودان، وقيام الدول العربية نفسها بتنفيذ الحصار واحتلال العراق من العمق العربي نفسه وباستخدام الدول العربية برا وبحرا وجوا وبدعم لوجستي عربي لتحتل أمريكا وجيوش الحلفاء العراق لتجعله أثرا بعد عين - ليقيم بوش بعده احتفال نصره ليس في واشنطن بل في عواصم الخليج العربي وجزيرة العرب حيث تم إقامة حفلات الرقص بين يدي هرقل الروم وهو يبتهج برؤية حرائر العرب وهن يلفحن بشعورهن أمامه - أوضح شاهد على طبيعة الدولة العربية الوظيفية فليست إسرائيل وحدها دولة وظيفية في المنطقة للمشروع الاستعماري الغربي، بل كل دويلات المنطقة التي أقامها الاستعمار هي دول وظيفية تخدم مشروعه وتقوم بتنفيذه وتكريس حمايته!

إن إدراك هذه الحقائق يجعل القوى الإصلاحية في العالم العربي أمام تحديات تاريخية في تحديد أهدافها والعمل على أساس هذه الأهداف بشكل قومي يتجاوز الحالة القطرية، التي ارتهنت لها منذ ما قبل كامب ديفيد إلى اليوم لتتفاجأ بهذا الواقع السياسي العربي المتخلف فلا أمن ولا استقرار ولا حرية ولا قانون ولا نظام ولا سيادة ولا استقلال ولا نمو ولا نهضة، بل عصابات إجرامية تحكم هنا وهناك وتقوم بدور وظيفي في مشاريع الغير حتى انقسم العرب ودولهم إلى فريقين الأول يصطف خلف المشروع الأممي الأمريكي الغربي الاستعماري في المنطقة ويتخندق في خندق إسرائيل بما في ذلك السلطة الفلسطينية في رام الله!

والفريق الثاني يصطف خلف المشروع الإيراني الإقليمي الطائفي الذي يتمدد ويوظف قوى

المقاومة العربية لتحقيق مشروعه، لتتخندق خلفه مشروعه، ولو على حساب الأمة ومصالحها الإستراتيجية وليستخدمها كورقة للمساومة والمفاوضة بما في ذلك قوى المقاومة في غزة لعقد صفقاته المشبوهة مع القوى الاستعمارية في العراق وأفغانستان!

ولهذا لم يجد أحمدي نجاد غضاضة في زيارة بغداد تحت الاحتلال الأمريكي وتحت حماية الجيش الأمريكي للإعلان من بغداد عن ضرورة خروج الاحتلال! ليقوم حلفاؤه الطائفيون وميليشياتهم الإجرامية بمواجهة كل من يقاوم الاحتلال بدعوى مكافحة الإرهاب ولتمتلئ شوارع بغداد بآلاف الجثث المغدورة والأعناق المنحورة، وسجونها بآلاف المعتقلين والمظلومين، لتخرج بعدها مسيرات الجنون والهوس الديني تحت حماية الجيش الأمريكي المحتل وهم يضربون أجسادهم بكاء على الحسين المظلوم!!

لقد بات العالم العربي يعيش اليوم أزمة هوية كبرى بعد الإعلان عن نهاية عصر الدويلات القطرية الوظيفية، وبعد التيه السياسي والفكري لقواه السياسية، والموت لقيمه الإنسانية والحضارية، ولم يعد أمام المصلحين فيه لبعث الأمة من جديد، إلا الثورة! والثورة بكل تجلياتها ومجالاتها واتجاهاتها ليصنع المخلصون لها من الموت واللحد الحياة والمجد![١٣]

---

(١٣) وكان من قدر الله أن جاءت الثورات العربية بعد هذه المقالة بأسابيع معدودة!

الحركات الإصلاحية بين المثالية والواقعية *

تواجه الحركات الإصلاحية في عالمنا العربي - مما تواجهه من إشكاليات - إشكالية المواءمة بين المثالية والواقعية السياسية؟ وهي الإشكالية التي أدت إلى سقوط دول وحكومات فضلا عن أحزاب وحركات!

ويمكن تعريف المثالية السياسية بأنها نظرة فلسفية للفعل السياسي الفردي أو الجماعي، ترى ضرورة أن يكون محكوما بالقيم والمثل والمبادئ العليا، لتحقيق الخير والعدل للإنسانية، سواء كان مصدر تلك القيم والمثل: الدين أو العقل أو الفطرة الطبيعية.

كما يمكن تعريف الواقعية السياسية بأنها نظرة فلسفية للفعل السياسي الفردي أو الجماعي، ترى ضرورة أن يكون محكوما بالمصلحة والمنفعة، التي تعود على السياسي، كفرد أو حزب، أو على حكومة في سياستها الداخلية، أو على دولة في سياساتها الخارجية.

فهذا هو التعريف للمثالية السياسية والواقعية السياسية، وقد تطلق صفة المثالي على الخيالي الحالم الذي يستحيل تحقق أحلامه، وتطلق صفة الواقعي على الذي لا تتجاوز طموحاته حدود قدراته!

وعليه فإذا كان (الإنجيل) هو دستور السياسيين المثاليين المسيحيين في أوربا، فإن كتاب (الأمير) لميكافلي هو دستور الواقعيين السياسيين الغربيين!

وقد عبرت البرغماتية كفلسفة سياسية عن الواقعية السياسية بأسوأ صورها حيث جعلت من المصلحة والمنفعة الذاتية المعيار الأخلاقي الذي يحدد مشروعية الفعل السياسي، ومن هنا أصبح المعيار نسبيا فما يحقق ضررا ويشكل خطرا حتى ولو على الإنسانية كلها، يكون مشروعا عند من يحقق لهم ذلك الفعل السياسي مصلحة ومنفعة، وهو ما يفسر لماذا تقدم الولايات المتحدة على جرائم بحق الإنسانية دون أن تجد أي مشكلة أخلاقية!

---

* كتب هذا المقال بتاريخ ٢٠١٠/١١/٢٩ م

إنه الصراع الدائم بين عالم المثل والقيم، الذي يتوق ويترع إليه القادة المصلحون والقديسون والربانيون والفدائيون الذين يضحون بأنفسهم من أجل تحقيق السعادة لشعوبهم وأممهم، وعالم المادة والواقع الذي ينجذب إليه السياسيون والإداريون والرأسماليون والاستعماريون الإمبرياليون الذين تحكمهم النتائج أكثر مما تهمهم المقدمات! فالسؤال عن المربحة والمصلحة والفائدة أهم عندهم من السؤال عن المشروعية والمسئولية الأخلاقية!

إنها إحدى تجليات تشظي النفس البشرية وتنازعها بين عالم الروح الذي جاءت منه، والجنة التي تطمح للعودة إليها، حيث الحب والخير والسعادة التي لا تكدرها الأحقاد والشرور، من جهة، ونزوعها من جهة أخرى إلى الخلود إلى الأرض والرضوخ لقوانينها الطبيعية وتناقضاتها، والصراع فيها، والتفاعل معها بواقعية للاستفادة منها حسب قدرة الإنسان وذكائه!

وقد شكا المؤرخ والمفكر الأمريكي كرين برنتون من هذه الإشكالية في كتابه (الثورة عناصرها ونتائجها)[١٥] حيث يقول (وقد لاحظنا أن محاولات قد بذلت في جميع ثوراتنا لسد الثغرة على هذه الأرض بين المثل الأعلى والواقع.. وفي الحقيقة كان على جميع ثوراتنا أن تجد حلولا وسطا فيما يتصل بمثلها العليا، وأن تحيل الكلمات العذبة إلى شعائر، وقد انتهت الحرية والمساواة والإخاء أخيرا إلى نقوش على الأبنية العامة..)!

إن ما عجزت عن تحقيقه الثورة الفرنسية والإنجليزية والأمريكية والروسية في التوفيق بين المثل والواقع، نجح النبي صلى الله عليه وسلم في تحقيقه، فكانت الأخوة والحرية والعدل والمساواة والرحمة حقيقة يعيشها المسلمون في عهد النبوة في أوضح صورها، وكان الواقع انعكاسا صادقا للمثل والقيم التي جاء بها ودعا إليها، فقد جاء القرآن والإسلام (بالمثالية الواقعية) ليكونا هداية للإنسانية في كل شئونها، ومنها العمل السياسي ﴿إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم﴾، ﴿كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم﴾، ففي الوقت الذي جعل الله للمؤمنين رسالة إنسانية عالمية مثالية ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف﴾، ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس﴾، ﴿وقولوا للناس حسنا﴾وأمرهم بالجهاد والفداء والتضحية من أجل تحرير المستضعفين ﴿فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة ...وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان﴾، فهي دعوة للموت في الدنيا، والفوز في الآخرة، في سبيل المستضعفين ورفع الظلم عنهم، وهي الغاية القصوى في المثالية السياسية والإيمان بالمثل العليا

(١٥) ص ٣٣٤- ٣٣٥

للخير ﴿من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا﴾، نجد القرآن في المقابل يشرع إباحة الغنائم وحق المجاهدين في الاستمتاع بما غنموه، مراعاة للفطرة الطبيعية للإنسان، التي فطرت على حب التملك، وحب الظفر والفوز والمجد المادي والمعنوي ﴿ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة والله عزيز حكيم .لولا كتاب من الله سبق لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم .فكلوا مما غنمتم حللا طيبا واتقوا الله إن الله غفور رحيم﴾!

فهذه الآيات التي جاء أولها بالمثالية السياسية، تحث على المُثل وعدم أخذ الفداء من الأسرى، وتذكر بالأجر الأخروي ﴿والله يريد الآخرة﴾ وهي خير لكم من ﴿عرض الدنيا﴾، ومع ذلك جاء آخرها بالواقعية السياسية، ليحلل الله لهم الغنائم والفداء الذي أخذوه من الأسرى﴿فكلوا مما غنتم حلالا طيبا﴾!

إن هذه الإشكالية هي من أشد التحديات تعقيدا التي تواجهها الحركات الإصلاحية والمعارضة السياسية العقائدية في أي مجتمع تريد تغييره، وهي قدرتها على المواءمة بين المثالية النظرية التي تؤمن بها، والواقعية العملية التي تمارسها، أي بين ما تبشر به وتناضل من أجله وتسعى لتحقيقه في صورته النهائية، وما تمارسه من فعل سياسي تفرضه عليها الواقعية السياسية، والظروف الموضوعية، أثناء نضالها ونجاحاتها المرحلية، بحيث لا تخسر أنصارها الاستراتيجيين المثاليين، أثناء صراعها المرحلي، وما تحققه من نتائج قد ترضي أنصارها العمليين، وهم عادة عامة الجماهير، التي قد تمل الصراع وتستعجل تحقيق نجاحات مرحلية!

لقد خسرت الولايات المتحدة كل شعاراتها التي رفعتها من أجل عالم تسوده الحرية والعدالة، حين رأى العالم كيف يدك طيرانها وبكل وحشية بيوت الطين في أفغانستان على رؤوس النساء والأطفال لتتطاير الأشلاء في كل مكان بحجة تحريرهم من طالبان!

كما نجحت طالبان في المقابل بالالتزام بالمثل والقيم التي تؤمن بها، ورفضت أي تجاوز على سيادتها، وأي مخالفة لشريعتها، حتى وإن أدى ذلك إلى حرب مع قوة استعمارية كبرى، وفضلت طالبان عودتها إلى الجبال من جديد لتقود حركة تحرير أفغانستان، من أن تكون حكومة صورية بيد الأمريكان!

بينما تتحول باكستان كلها بجيوشها وقنبلتها الذرية وتعدادها الذي يصل نحو مائة وخمسين مليوناً، وجماعاتها السياسية الإسلامية والعلمانية، إلى مجرد أداة في يد الاستخبارات الأمريكية لتسهيل احتلال أفغانستان ثم السيطرة على باكستان نفسها، وضرب شعبها في وادي سوات لمصلحة الاحتلال الأمريكي، مقابل مليار دولار سنوي تشتري بها الولايات المتحدة أكبر

دولة إسلامية نووية!

وهذا ما جرى للعراق سنة ٢٠٠٣ م الذي دفع ثمن رفضه الموافقة على وجود قواعد عسكرية للاحتلال الأمريكي على أرضه، مقابل ضمان بقاء حكومته في السلطة! في الوقت ذاته تنازلت الحكومات العربية الأخرى باسم الواقعية السياسية عن كل معاني السيادة والاستقلال، لتتحول دولها إلى مخافر شرطة، وسجون كبيرة لشعوبها، ومعابر لقوات الاحتلال الأجنبي للمنطقة، ومواخير دعارة لتقديم كل ما تحتاجه جيوش الاحتلال من خدمات ترفيهية في الصحراء العربية!

وكذا واجهت جمهورية إيران الثورة التي طرحت مشروعا أمميا تناقضا فاضحا بين المثالية والمبدئية التي ترفض التعامل مع أمريكا باعتبارها الشيطان العالمي، والواقعية السياسية التي تجعلها تنسق المواقف مع هذا الشيطان في العراق وأفغانستان، ففقدت بسبب هذا الموقف المتناقض تعاطف شعوب العالم العربي التي كانت تؤيد إيران وشعاراتها السياسية ضد الاستكبار العالمي، حتى خسرت كل ذلك في اختبار العراق، حيث حلفاؤها في العراق هم عملاء الاحتلال وأدواته وأعوانه ورجاله !فإذا حزب الدعوة والمجلس الأعلى وفيلق بدر الذين كانوا يرفعون شعارات المرشد الأعلى (الموت لأمريكا) هم من يضعون الزهور على قبر الجندي الأمريكي المجهول في العراق الذي جاء يحتل أرضهم ويقتل شعبهم، وبينما العالم كله ولجان حقوق الإنسان فيه تدعو إلى محاكمة قادة الجيش الأمريكي كمجرمي حرب، يقلد رئيس الحكومة الطائفية في بغداد ضباط الجيش الأمريكي المحتل الأوسمة تكريما لهم على جرائمهم في العراق، في مشهد هزلي لم ير العالم كمثله، في انعدام الضمير الإنساني، وموت كل القيم الأخلاقية الإنسانية والوطنية!

إنه أوضح مثل يمكن ضربه في بيان خطورة التناقض بين المثالية والواقعية، وضرورة تحقيق المواءمة بينهما، وكيف تتجنب حركات الإصلاح الوقوع في الأخطاء التي قد تنشأ بسبب هذه الإشكالية!

وتزداد خطورة الإشكالية حين تتناقض المثل والقيم نفسها، فما تراه طالبان محرما وجريمة دينية وأخلاقية لا يمكن لها أن تقوم بها نزولا عند رغبة بوش وحملته الصليبية، حتى وإن خرجت طالبان من الحكم وعادت للجبال والحرب من جديد، يراه أتباع إيران في العراق (الحشاشون الجدد) عملا مشروعا، فهم من يحاصرون المدن العراقية المقاومة للاحتلال، وهم من يقتلون كل من يقاوم الاحتلال، ويسلمونهم للجيش الأمريكي، حتى العرب الذين ذهبوا يقاتلون دفاعا عن الشعب العراقي!! ليخرج السياسيون الطائفيون لينفوا أن يكون هناك

أصلا مقاومة عراقية ضد الاحتلال الأمريكي!

فطالبان ترفض تسليم رجل واحد حتى لو فقدت السلطة وخاضت حربا مع حملة صليبية كبرى لكون ذلك يتنافى مع قيمها ومبادئها، بينما الحشاشون الجدد يأتون مع الاحتلال الأجنبي، وخلف جيوشه، ويقتلون مليون عراقي من شعبهم، ويهجرون أربعة ملايين، باسم الوطنية والديمقراطية ومظلومية آل البيت!

لقد خسرت طالبان السلطة إيمانا بالمثل والقيم، وربحت القضية والموقف، وهذه المثالية هي السبب ذاته الذي جعلها اليوم الرقم الصعب في المعادلة السياسية في أفغانستان بل في المنطقة كلها، وهو الذي سيعيدها للسلطة أشد ما كانت قوة، حتى صارت غاية جيوش الاحتلال أن تجد من يفاوضها من طالبان للتفاهم حول خروجها بأمان!

لقد ظنت الولايات المتحدة وحلف النيتو أنهم كسبوا الحرب، وأن هذا النصر يغفر كل جرائمهم التي فعلوها في الشعب الأفغاني، وكل ما فعلوه من جرائم مع الأسرى الذين قتلوهم أو حملوهم في الأقفاص إلى غوانتنامو لينتهكوا كل حقوق الإنسان التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية لحقوق الأسرى والمعتقلين، وليحطموا كل القيم والمبادئ والشعارات التي طالما بشروا بها العالم! فإذا هذه الواقعية ذاتها هي السبب في هزيمتهم وفرار جنودهم وانتحارهم وإعلان قادتهم أنهم قد خسروا الحرب في أفغانستان! مع أنهم لم يخسروا الحرب فقط بل خسروا القضية والرسالة التي حملوها للعالم باسم الحضارة الغربية!

ومن هنا يتأرجح السياسيون بين المثالية والواقعية، إذ يكتشف الواقعيون أنهم يخسرون مصالحهم بسبب واقعيتهم نفسها، حيث يتسلح خصومهم بمثاليتهم التي تحملهم على الموت والفداء، كما يخسرون تعاطف شعوبهم وشعوب العالم كله حين يظهرون كوحوش تفتقد أدنى قيم الإنسانية، وهو ما يدفع الجنود للانتحار والفرار، حين يشعرون بتأنيب وتعذيب الضمير الذي يذكر الإنسان بإنسانيته، ويؤنبه على خطيئته، مما يضطر معه الواقعيون إلى اللجوء للقيم والمثل لا بسبب إيمانهم بها، بل لكون الواقعية السياسية تفرض عليهم ضرورة مراعاتها من أجل تحقيق المصلحة ذاتها!

ومن هنا تواجه الحركة الإصلاحية والمعارضة السياسية، في العالم العربي، تحديات كبيرة، وعقبات كثيرة، أثناء مسيرة نضالها من أجل التغيير، في المقاربة بين المثل والنموذج الذي تطمح إلى تحقيقه، والواقع الذي تطمح إلى تغييره، وتتفاوت شدة تلك التحديات بحسب الهدف الذي تسعى لتحقيقه:

فالمعارضة التي تستهدف (مشروع أمة) كالحركة القومية العربية والإسلامية الأممية أشد حالا وأعقد مهمة من التي تستهدف مجرد(مشروع دولة) كالمعارضة السودانية مثلا التي تريد تغيير النظام القائم والدستور الذي وضعه، وهذه أشد حالا من التي تحمل مجرد (مشروع سلطة) كأكثر القوى المعارضة في العالم العربي اليوم كالمعارضة المصرية والمغربية واليمنية والأردنية..الخ، إذا افترضناها فعلا قوى معارضة وليست جزءا من النظام القائم لا يتجاوز دورها مناكفته دون طرح نفسها كبديل عنه إلا إنها كلها لا تستطيع تحقيق أهدافها إلا عبر الوصول إلى الحكم أو المشاركة فيه، فهو الهدف الأول لكل قوى المعارضة السياسية.

وإذا كانت المعارضة السياسية التي تطمح لتغيير السلطة فقط لا تحتاج في حركة نضالها من أجل التغيير إلا إلى إثبات عدم الفاعلية السياسية للسلطة القائمة، فإن المعارضة السياسية التي تطمح لتغيير نظام الدولة وطبيعته في حاجة إلى ما هو أبعد من ذلك ألا وهو إثبات (عدم المشروعية السياسية) للنظام كله أصلا، وهذا يحملها أعباء ثقيلة وأهمها:

١- ضرورة الأيديولوجيا السياسية، وتسلحها بالعقيدة والفكر في صراعها مع النظام القائم، إذ لن تقتصر ساحة الصراع على الساحة السياسية فحسب، ولن يجدي هذه القوى المعارضة مجرد فضح عجز السلطة، وفسادها، وعدم فاعليتها، وضعف قدرتها على إدارة شئون الدولة فقط، بل ستمتد ساحة الصراع إلى ما هو أبعد من ذلك وأشد خطرا وهو الساحة الفكرية والثقافية، وما تحتاجه من جهد كبير في تشكيل خطاب سياسي فكري قادر على إقناع الجماهير واستقطابهم من أجل التغيير، وما يستتبع ذلك من استدعاء الخطاب الديني عادة من قبل الأنظمة التي تحكم شعوبا محافظة، وهو ما يضطر حركات المعارضة إما إلى استخدام الخطاب الديني الثوري نفسه لمواجهة الخطاب الديني السلطوي، أو مواجهة الدين ذاته والعمل على إبطاله، إذا كان الاستبداد لا يسقط إلا بسقوط الدين، وهو ما لجأت له الأحزاب الشيوعية في نضالها ضد النظم الرأسمالية، وكذا احتاجته الأحزاب الليبرالية في مواجهتها للنظم الشمولية، حيث استدعت الخطاب المسيحي في صراعها مع الشيوعية، وهذا الذي يفسر سهولة سقوط الشيوعية في روسيا - حيث دخلت الكنائس في الصراع ضد الشيوعية - واستمرارها في الصين!

وقد أكد القرآن هذه الحقيقة الاجتماعية السياسية وهو توظيف الطاغية للدين في سيطرته على المجتمعات، كما في قول فرعون لقومه ﴿ذروني أقتل موسى... إني أخاف أن يبدل دينكم أو أن يظهر في الأرض الفساد﴾، وكذا في قول الملأ من قريش ﴿وانطلق الملأ منهم أن مشوا واصبروا على آلهتكم﴾، فكان الصراع في البداية بين النبي صلى الله عليه وسلم وبينهم

وفق قاعدة ﴿لكم دينكم ولي دين﴾، حتى انتهى إلى ﴿وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله﴾!

فالدين أحد أهم محركات الصراع السياسي، فإما أن يكون لصالح المصلحين ومشروعهم، إذا أحسنوا فهمه وفهم حقائقه وقوة أثره في النفس البشرية، أو يكون في صالح الطاغوت الذي يوظفه في خدمة تكريس واقعه، وفي مواجهته لمعارضيه!

٢- ضرورة الطهورية السياسية للقادة والزعماء في جهادهم ونضالهم السياسي، فهو الذي يحقق (الرمزية التاريخية) وهو ما تفتقده عامة القوى المعارضة اليوم في عالمنا العربي سواء كانت قوى إسلامية أو قومية أو وطنية، وهو أحد أسباب عجزها عن أحداث التغيير في الواقع السياسي، إذ لا يكاد يمضي وقت على المعارضة السياسية حتى تكل وتمل وتقفز من صفوف المعارضة إلى سفينة الحكومة، لتشاركها في المصالح والجرائم، وتعينها على التجديف معها في السير بالدولة والمجتمع نحو الهاوية والسقوط!

٣- ضرورة التنظيم واستقطاب الجماهير، وإقناعها بمشروعية تغيير النظام القائم، وتحريكها لحلبة الصراع، وهو ما يحتاج جهد وجهاد كبير، وعمل تراكمي، ومهارات قيادية.

أما حين تسعى المعارضة السياسية للوصول إلى السلطة من أجل (مشروع أمة) تتجاوز حدود الدولة القطرية، فهنا لا تقتصر المواجهة على النظام القائم الذي تسعى المعارضة لتغييره، بل ستكون المواجهة مع القوى الدولية التي تتحكم في العالم وتسيطر عليه، مما يجعل المهمة أشد خطرا وأبلغ أثرا، وقد رأينا كيف تحول السودان من مشروع إسلامي أممي في بدايات شعاراته، إلى مشروع مناطقي شمالي في نهايته، فأقصى أمانيه اليوم أن ينفصل الجنوب بلا حروب!

السيرة النبوية بين المثالية والواقعية :

وإذا نظرنا للسيرة النبوية وهي التطبيق العملي للسياسة القرآنية والتي جاءت بمشروع أمة عالمية لتحرير الإنسانية كلها ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف﴾ نجدها أروع نموذج يحتذى به في هذا الباب ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾!

لقد كان العرب قبل الإسلام في جاهلية وظلم وتشرذم وبؤس، فلا دولة، ولا أمة، ولا دين، ولا رسالة في الحياة، بل لا شأن لهم إلا التنازع والتقاتل على الشاة والبعير، والتفاخر بمآثر آبائهم وأجدادهم، كما قال شاعرهم:

وأحيانا على بكر أخينا … إذا ما لم نجد إلا أخانا

وقال الآخر :

ألهى بني تغلب عن كل مكرمة　　　قصيدة قالها عمرو بن كلثومِ

بينما العالم من حولهم في صراع دائم للسيطرة عليهم، ففارس في الشرق، والروم في الغرب، وأقصى أماني سادة العرب أن يدخل أحدهم على كسرى الفرس أو هرقل الروم فيخرج منه بحلة وتحفة ودراهم، وكان العرب وملوكهم الغساسنة في الشام تحت نفوذ الروم، وكان العرب وملوكهم المناذرة في العراق تحت نفوذ الفرس، وكان العرب ومخاليفهم وأقيالهم في اليمن تحت نفوذ الحبشة، وكان أهل الحجاز ونجد في حروب قبلية دائمة لا تنطفئ لهم نار، ولا يقر لهم قرار، فكان أول وعي للعرب بقوميتهم وهويتهم ما جرى لهم يوم ذي قار مع كسرى، وهي أول حرب تجمعهم في مواجهة خطر خارجي، حيث تداعت لها قبائل عربية شتى لم يكن من عادتها الاجتماع، وكان سيف بن ذي يزن قد نجح قبل ذلك في تحرير اليمن من نفوذ الحبشة وسطوتها، فجاءته وفود العرب من كل مكان تهنئه، فكانت تلك الأحداث أول إرهاصات تهيئ العرب واستعداهم ليكون لهم شأن على مسرح الصراع الدولي!

فبعث الله لهم آخر رسله محمدا صلى الله عليه وسلم فدعاهم إلى التوحيد بشموليته، إلى دين واحد، وأمة واحدة، ودولة واحدة، وبشرهم بالعدل والشورى والأمن والغنى، ووعدهم بالسيادة العالمية، فقال لهم وهو بمكة (أريد منكم كلمة واحدة تدين لكم بها العرب وتبذل لكم العجم الجزية) وقال لهم (إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده، والله لتنفقن كنوزهما في سبيل الله)!

لقد كان مشروع الإسلام مشروعا أمميا عالميا منذ أول يوم ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ ﴿قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا الذي له ملك السموات والأرض﴾، إلا أنه لن يتحقق إلا وفق السنن الاجتماعية السياسية في أسباب قيام الدول والأمم وظهورها، فكانت الأهداف المرحلية والنهائية التي سعى النبي صلى الله عليه وسلم لتحقيقها موافقة لكل سنن التغيير السياسي الاجتماعي ومن ذلك:

١- التبشير بدعوته لكل الناس بخطاب عام، فكان يقول (خلوا بيني وبين الناس)، وكان صلى الله عليه وسلم يقول وهو يعرض نفسه على العرب (من يؤويني حتى أبلغ رسالة ربي)، لعلمه صلى الله عليه وسلم أن من سيحدث التغيير هم الناس أنفسهم حين تتغير تصوراتهم وآمالهم وطموحاتهم، كما قال تعالى ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾!

لقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم بأن الله لن يخرق له نواميس الكون وسننه

لتحقيق هذه المهمة بل ستجري عليه وعلى المؤمنين معه ما جرى على الأنبياء من قبله من البلاء ﴿أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون .ولقد فتنا الذين من قبلهم﴾، ولهذا حدث التغيير التاريخي حين دخل العرب في دين الله أفواجا وكان ذلك هو النصر ﴿إذا جاء نصر الله والفتح ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا﴾، إذ بعده خرج العرب ليفتحوا العالم وليخرجوا العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد!

فاستهداف عامة الناس بالخطاب، والوصول إلى الجماهير لتحدث هي التغيير، أمر في غاية الأهمية لكل الحركات الإصلاحية، بل هو قطب الرحى لتحقيق التغيير المنشود.

٢- تكوين الجماعة والعصابة المؤمنة بالإسلام، وتنظيم شئونها، وإيجاد المحضن في دار ابن الأرقم، في فترة الدعوة السرية مدة ثلاث سنين، ولزوم العمل السلمي بعد الإعلان عن الدعوة مدة عشر سنين، مع تعرضه وأصحابه لكل صنوف الاضطهاد والإيذاء والحصار والحرب الإعلامية والتشهير به صلى الله عليه وسلم.

ومع أن الإسلام كان ينتشر شيئا فشيئا، وبين قبائل العرب، حتى أنه ربما جاءه بعضهم مسلما، فيقول ارجع إلى قومك حتى يأتيك خبري، فيعود يدعو إلى الإسلام في قومه، إلا أن دار ابن الأرقم كانت محضنا خاصا لمن يستطيع من المؤمنين تجاوز العوائق والعقبات الاجتماعية ليكون جزءا من الجماعة والتنظيم الذي كان يلزم النبي صلى الله عليه وسلم ويأخذ عنه، ويتأهل لقيادة المجتمع والدولة حين تقوم، فكان إطار الدعوة العامة، أوسع من إطار الجماعة والتنظيم في دار ابن الأرقم.

ومع كونه ممنوعا من القتال في هذه المرحلة إلا إنه حين اشتد بغي قريش وعدوانهم عليه وعلى أصحابه أخذ يتوعدهم حتى قال لهم يوما (والله لقد جئتكم بالذبح) ففجعهم ذلك حتى قالوا: (ما عهدناك يا محمد جهولا)!

لقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يمارس عملا سياسيا من حيث التكوين للجماعة والتنظيم والإعداد والدعوة والإرهاب النفسي للعدو الذي لا يفهم إلا لغة القوة مع كونه لم يؤذن له بجهادهم، إلا إنه كان في حاجة لممارسة الإرهاب النفسي للملأ والجبابرة منهم!

٣- البحث عن النصرة والسلطة التي ستحمل هذا المشروع الأممي العالمي، حتى عرض نفسه على كل قبائل العرب الرئيسة، وذهب للطائف يبحث عن النصرة ليقيم الدولة، فكان الأنصار وأهل المدينة هم أسعد الناس به، فبايعوه وهو في مكة طريدا (على السمع والطاعة)!

لقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يبحث عن النصرة عند من يستطيعونها من قبائل العرب كبني بكر بن وائل، وبني عامر بن صعصعة، وكان يسأل عن القبيلة وعن عددها ومنعتها، وكذلك شأنه مع المدن حيث ذهب للطائف وهي من أهم مدن الحجاز، وكذلك يثرب، إذ لا يخفى على النبي صلى الله عليه وسلم أن المشروع الذي يريد إقامته لا يصلح له إلا من يستطيع أن يحوطه من جميع جوانبه، وتحمل تبعاته كافة، كما قال لبني شيبان حين عرضوا عليه النصرة بشرط أن لا يتجاوزوا حدود جزيرة العرب لعهدهم مع كسرى، فرد عليهم (إن هذا الأمر لا يصلح إلا من أحاطه من جميع جوانبه)!

٤- ثم الهجرة، حيث خرج النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة فأقام فيها السلطة، وكتب صحيفة المدينة ودستورها وحدد فيها المرجعية السياسية والتشريعية، والحقوق والحريات الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، ونظم علاقات مكونات المجتمع، ففرغ بذلك من تحقيق الهدف الأول والمرحلة الأولى (مشروع السلطة).

٥-ثم لم يمض عليه عشر سنين بعد تأسيس السلطة في المدينة، حتى فتح جزيرة العرب كلها، ووحدها، وأرسل الولاة والقضاة والجباة لكل أقاليمها، ولم يمت صلى الله عليه وسلم حتى فرغ من الهدف الثاني والمرحلة الثانية وهو (مشروع الدولة)، حيث تهيأت الظروف لتحقيق المرحلة الثالثة (مشروع الأمة العالمية)، حيث سيخرج العرب من جزيرتهم أمة واحدة، ودولة واحدة، برسالة سماوية، ليفتحوا العالم ويحرروا الأمم ويقيموا العدل وينشروا الرحمة.

لقد بدأ النبي صلى الله عليه وسلم بالدعوة في مكة، ثم أقام السلطة في المدينة، ثم استكمل بناء الدولة على جزيرة العرب كلها، لتحمل هذه الدولة بعد وفاته مشروع الأمة العالمية، التي ستخرج الأمم من الظلمات إلى النور، ومن الظلم والجور إلى العدل والخير.

لقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يدرك حجم مشروعه وأبعاده ومراحله، كما في قوله لأصحابه - حين اشتكى بعضهم من اضطهاد المشركين - وهو في مكة (لتسيرن الظعينة من صنعاء اليمن إلى هذا البيت لا تخاف إلا الله)، فلما أقام السلطة في المدينة ودخل عامة العرب في جزيرتهم في الإسلام، وجاءه عدي بن حاتم الطائي وكان قومه في أطراف العراق، قال له (لئن طال بك عمر يا عدي لترين الظعينة تسير من الحيرة إلى البيت لا تخاف إلا الله)، فقال له عدي: وأين دعار طيء يارسول الله؟!

فالمرحلة الأولى توحيد جزيرة العرب، وأما المرحلة الثانية فتوحيد أرض العرب كلها، التي تشمل العراق كله وهي أرض المناذرة، والشام كله وفيها الغساسنة، وأما المرحلة الثالثة

فالامتداد خارج أرض العرب، لمواجهة كسرى وقيصر وتحرير الأمم من طغيانهما، كما أخبر عن ذلك في حديث (إن الله زوى لي الأرض فرأيت مشارقها ومغاربها وإن ملك أمتي سيبلغ ما زوي لي منها)!

لقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يدرك أنه لن يستطيع أن يقيم أمة عالمية، قبل أن يقيم دولة في جزيرة العرب كلها تستطيع حمل أعباء هذا المشروع الأممي، ولن يقيم دولة تحكم جزيرة العرب ما لم يقم سلطة في المدينة، ولن يقيم سلطة ما لم يجد أنصارا وأتباعا وأرضا تؤويهم، وكل من يروم اليوم استعادة (مشروع أمة)، قبل أن يصل إلى السلطة، وفي دولة مركزية قادرة على حمل أعباء هذا المشروع، فقد رام مستحيلا، وخالف سنن الله في قيام الدول وظهورها!

إن الله لم يفرض الجهاد على المؤمنين إلا بعد الهجرة وقيام الدولة، لكون الجهاد وسيلة لحماية دار الإسلام ودولته وأهله، كما إنه وسيلة لفتح الأرض وتوسيع دار الإسلام وبسط سلطان الدولة فيها، ولولا أن الجهاد اليوم جهاد دفع للعدوان عن المسلمين، وهو فرض عين كما قال تعالى ﴿وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم﴾ لكان الاشتغال به اشتغال بالوسائل عن الغايات، إذ لا توجد دولة للإسلام اليوم يجب القتال دونها، وإنما الموجود الأمة فقط وقد شرع الجهاد دفاعا عنها وعن أرضها، غير أن الإشكالية هي في أن الأمة اليوم يحكمها الطواغيت على اختلاف أشكالهم وصورهم، فهي تقاتل العدو الخارجي، ليعبث بها العدو الداخلي!

فليس كل بلد أو أرض تصلح لحمل هذا الأمر العظيم، والحركات السياسية التي لا تدرك حجم مشروعها وهل هو مشروع سلطة أم مشروع دولة أو مشروع أمة؟ والحاجة إلى تحضير الأرضية القادرة على تحمل أثقاله، لن تحقق التغيير المنشود، وفي إرهاصات البعثة النبوية وما هيأه الله من الظروف بين يديها ما يؤكد هذه الحقيقة، فقد كان العرب قد تهيئوا لحمل الرسالة بما صنعه الله لهم كيوم ذي قار، وطرد الحبشة من اليمن على يد سيف بن ذي يزن، وهو ما يجعل من الضرورة اليوم على القوى السياسية الإصلاحية الدفع نحو كل ما من شأنه تحضير المشهد السياسي لقيام مشروع الأمة في المستقبل، وتأييد كل خطوة على طريق الوحدة بين شعوبها ودولها، وكل خطوة على طريق الحرية والنهضة والإصلاح ولو على يد الحكومات القائمة، حتى إذا نهضت الأمة من عثرتها، وغيرت واقعها بيدها، فإذا هي تقف على أرض راسخة لا تهزها الزلازل!

ومن تأمل كيف ورثت الحركة الإصلاحية والمعارضة السياسية في تركيا اليوم دولة فيها كل مقومات النهضة والقوة، حيث لم تحتج الحكومة الجديدة إلا إلى عشر سنوات فقط من الإصلاح الداخلي، لتعود تركيا من جديد كقوة مؤثرة في الساحة الدولية، أدرك الحكمة من

قيام الدولة النبوية في المدينة دون غيرها، وهذا النجاح لا تستطيع تحقيقه المعارضة المصرية مثلا لو وصلت للسلطة بالمدة نفسها التي احتاجتها المعارضة التركية حين وصلت، إذ سترث المعارضة المصرية دولة آيلة للسقوط، لا تستطيع تأمين الخبز لشعبها فضلا عن القيام بغيرها!

ولهذا أمكن للمشروع الإيراني أن يتمدد بعد وصوله للسلطة بعد عقدين من الزمن فقط، حيث ورث دولة قادرة على حمل المشروع على مستوى الإقليم، بما توفر لها من إمكانات جاهزة منذ عصر الشاه!

لقد واءم النبي صلى الله عليه وسلم بين المثالية والواقعية السياسية، في مراحل جهاده كله، دون أن تحول المثالية بينه وبين التعامل مع الواقع والتفاعل معه بإيجابية تامة، ودون أن تؤدي به الواقعية إلى التخلي عن المثالية والمبدئية التي دعا لها، ففي الوقت الذي كان يبشر أصحابه بفتح فارس والروم، وكأنه ضرب من الخيال وطلب للمحال، كان يعقد صلح الحديبية مع قريش بكل واقعية سياسية ويترل على شروطهم، ويرسل إلى كسرى وقيصر (أسلم تسلم) بكل مثالية سياسية وإيمان جازم!

لقد تجلت هذه المواءمة في مواقف كثيرة ففي مرحلة الدعوة في مكة ومع صدعه بدعوة التوحيد والتنديد بالوثنية والشرك، كان يصل الرحم ويحمل الكل ويعين على نوائب الدهر ويغيث الملهوف، حتى أنه دخل حين رجع من الطائف في جوار المطعم بن عدي وكان مشركا، وحتى قال بعد ذلك حين أسر نفرا من المشركين (لو كان المطعم بن عدي حيا ثم سألني هؤلاء النتنى لوهبتهم له) ردا لجميله وحفظا لمعروفه!

وقال (شهدت في بيت عبد الله بن جدعان حلف الفضول لو دعيت إليه في الإسلام لأجبت) وكان الحلف على نصرة المظلوم والأخذ على يد الظالم!

وكانوا يودعون عنده أموالهم وأماناتهم ثقة به وبأمانته، حتى إذا عزم على الهجرة كلف عليا بردها على أهلها!

فلم يمنعه شرك قومه وكفرهم والعداوة التي بينه وبينهم، من الإحسان إليهم وصلة الرحم لهم، والتفاعل الإيجابي معهم، دون مداهنة أو محاباة أو تخل عن شيء من عقيدته ودينه ومبادئه.

وفي مرحلة الدولة سالم يهود في المدينة وعاهدهم، ورعى ذمامهم وحرمتهم، حتى إذا خان بنو قينقاع ونقضوا العهد، وحاصرهم صلى الله عليه وسلم، اعترضه ابن أبي سلول رأس

المنافقين، وقال والله لا أدعك حتى تهبهم لي فإنهم حلفائي، فوهبهم له وتركهم يخرجون من المدينة بأموالهم، وكذا فعل مع بني النضير، فلما خانت بنو قريظة يوم الخندق ووقفوا مع الأحزاب التي حاصروا المدينة، وهزمهم الله، نزلوا على حكم سعد بن معاذ، وكان حليفهم في الجاهلية، فحكم بقتل من لم يسلم منهم، فنفذ النبي صلى الله عليه وسلم حكمه فيهم وقال (حكمت فيهم بحكم السماء)، ولم يتعارض ذلك مع كونه ﴿رحمة للعالمين﴾!

فترك حلفاء رأس المنافقين ابن أبي سلول، وقتل حلفاء سيد المؤمنين سعد بن معاذ، وكان في كلا الفعلين مثاليا واقعيا، يسعى لتحقيق العدل الذي جاء لقيمه في الأرض، دون أن يتجاوز حدود الرحمة التي جاء لينشرها في العالمين، فكان حقا (نبي الرحمة والملحمة) نبي القيم والمثل ونبي الجهاد والعمل!

وفي صلح الحديبية قال (والله لا تسألني قريش خطة يصلون بها الرحم إلا أجبتهم إليها)، وتجلى ذلك حين اعترض سهيل بن عمرو على صيغة المعاهدة حيث كتب النبي صلى الله عليه وسلم (هذا ما صالح عليه محمد رسول الله)، فقال سهيل اكتب (محمد بن عبد الله) فلو كنت أعلم أنك رسول الله ما قاتلتك! فمحاها النبي صلى الله عليه وسلم وكتبها كما أراد سهيل بن عمرو!

كما رضي بما اشترطه المشركون من شروط ظاهرها الإجحاف بحق المسلمين وباطنها الفتح، حتى اشترطوا رجوع النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه عامهم ذلك لا يطوفون بالبيت، وأن من جاءه مسلما من مكة يرده إليهم، فوافق النبي صلى الله عليه وسلم، حتى اعترض عمر رضي الله عنه وقال (أليسوا المشركين ونحن المسلمين فلم نعط الدنية في ديننا؟!)، وكيف يصالحون المشركين والله وعدهم فتح مكة نفسها كما في الرؤيا التي رآها النبي صلى الله عليه وسلم!

لقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يواءم في ذلك كله بين المبادئ العقائدية والمثالية من جهة، وما تفرضه الواقعية السياسية من جهة أخرى، فكان تحقيق الأهداف المرحلية أمرا ضروريا طبيعيا مهما كان ظاهرها مخالفا للمثالية، ولذا سماه الله فتحا كما في سورة الفتح، فخير للدولة الجديدة في المدينة وأنفع لها أن تقف الحرب بين النبي صلى الله عليه وسلم وبين مشركي مكة عشر سنين كما جاء في صلح الحديبية، حتى يتفرغ النبي صلى الله عليه وسلم لدعوة سائر العرب وسائر الأمم، وليتصدى لليهود في خيبر في شمال جزيرة العرب، حتى وإن ترك مكة بيد المشركين فترة، مع علمه صلى الله عليه وسلم أنه سيفتحها الله عليه!

وكذا تعامل النبي صلى الله عليه وسلم بواقعية سياسية مع كسرى وقيصر والنجاشي ومقوقس مصر، فأرسل إلى قيصر (إلى هرقل عظيم الروم) وخاطب كسرى(إلى كسر عظيم الفرس)، مع إنه لم يعترف لهم بملك، لأن الملك كله لله، ولذا قال النووي (ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم (إلى هرقل عظيم الروم)ولم يقل ملك الروم لأنه لا ملك له، ولا لغيره، إلا بحكم دين الإسلام.[١٦]

فوفق النبي صلى الله عليه وسلم بين المثالية والمبدئية التي لا تعترف بأي ملك إلا لله وحده، وراعى الواقعية السياسية وما تفرضه من الاعتراف بالواقع وحقائقه، إذ كان قيصر فعلا عظيم الروم، وكان كسرى كذلك عظيم الفرس، وإن كانا طاغيتين ظالمين، قد بشر النبي صلى الله عليه وسلم بزوال ملكهما وذهاب أمرهما!

وكذا نجد النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة يواءم بين المثالية المبدئية والواقعية العملية، فيخاطب الناس من (دخل داره فهو آمن، ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن)، فمع كون الإسلام دين المساواة بين الناس جميعا، ومع كون أهل مكة مشركين حين دخلها النبي صلى الله عليه وسلم، إلا أن الواقعية السياسية تقتضي الاعتراف بمكانة أبي سفيان السياسية والاجتماعية، وما سيكون لها من أثر إيجابي على أهل مكة كلهم، حين يشعر الجميع أن النبي صلى الله عليه وسلم ودينه الذي جاء به وهداياته وسننه في سياسة الخلق، ليس كالملوك الذين جاء وصفهم في القرآن على لسان بلقيس ﴿إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون﴾، بل الإسلام على خلاف ذلك، فلا ذليل تحت حكمه وعدله، بل الذليل في حكم الإسلام يعود عزيزا آمنا، والعزيز يزداد عزا وأمنا!

وقد سار الخلفاء الراشدون على هدي النبوة في سياسة الأمة، والمواءمة بين المثالية والواقعية السياسية، ومن أوضح الأمثلة وضع عمر رضي الله عنه الجزية عن نصارى تغلب حين أبوا أن تفرض عليهم جزية، وقالوا نحن عرب خذ منا كما تأخذ الزكاة من العرب، فرضي عمر بذلك!

لقد كان عمر في هذا الموقف يوفق بين المثالية والمبدئية، والواقعية السياسية، أو بين النص من جهة، والحكمة من تشريعه من جهة أخرى، أو بين الأحكام والمقاصد! إن على القوى الإصلاحية الإسلامية – السياسية والثورية في عالمنا العربي والإسلامي –أن تدرك بأن عدم الإحاطة بالعقيدة السياسية والالتزام بها وتصورها بكل أبعادها، وأن التفصي من المثالية والمبدئية، سيفضي بها إلى الميكافلية وعدم المصداقية وفقدان الموثوقية، إن لم يصل الأمر

(١٦) انظر شرح النووي لصحيح مسلم ح رقم ١٧٧٣ .

بها إلى الخروج عن دائرة الإسلام نفسه بارتكاب المحظورات القطعية كمولاة أعداء الأمة والدخول تحت طاعتهم والقتال معهم، وموالاة الطاغوت وتثبيت حكمه وتحريم الخروج عن طاعته!

كما إن عدم الواقعية السياسية والتعامل الإيجابي ومراعاة الظرف الزماني والمكاني، والظرف الاجتماعي، قد يفضي بالحركات المثالية والمبدئية إلى العزلة، والشلل والعجز عن تغيير الواقع السياسي لصالحها، لتخرج من دائرة القوى السياسية إلى دائرة التجمعات الدينية التي تعيش عالمها الافتراضي بعيدا عن الواقع وسنن التدافع!

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية إلى هذه الإشكالية حيث نعى على طائفتين، طائفة حملهم الورع والتقوى على ترك الجهاد وترك الأمر بالمعروف خشية الفتن والدماء، فاعتزلوا الواقع حفاظا على المثالية فرارا بدينهم بزعمهم، ففرطوا بالقيام بما أوجب الله عليهم!

وطائفة أخرى من الفقهاء وأهل الإرجاء اقتحموا أبواب المحظورات بالتأويل والتحريف ومشايعة أهواء الملوك فركنوا إلى الذين ظلموا، ففقدوا الطهورية والمبدئية!

من الحكومات الراشدة إلى الخلافة الراشدة *

تمثل التجربة الديمقراطية اليونانية في أثينا النموذج الذي يراود خيال دعاة الليبرالية منذ بداية عصر النهضة في أوربا إلى اليوم، وما زالت سهام النقد توجه للديمقراطية الحديثة، لكونها لم تصل إلى ذلك النموذج الذي كان قبل ألفي سنة، ولم يتجاوز حدود (الدولة المدينة) في اليونان، ومع كون حقوق المواطنة وحقوق المشاركة السياسية تقتصر على الرجال الأحرار، ولم تتجاوز مدتها في أفضل عصورها نصف قرن!

وتعد تلك التجربة لديهم هي النموذج، حيث كان الشعب في أثينا يمارس الحكم من خلال الديمقراطية المباشرة، لا الديمقراطية البرلمانية، فكان جميع الشعب في (الدولة المدينة) كأثينا، يجتمعون في الساحة العامة ليناقشوا قضاياهم ويتخذوا قراراتهم بالأغلبية، وقد نعى روجيه جارودي على الديمقراطية المعاصرة، التي لا تمثل إلا أصحاب رؤوس الأموال الذين يستطيعون بأموالهم خوض الانتخابات، وشراء الأصوات، فقال (كل نيابة هي تضليل فالديمقراطية تكون مباشرة أو لا تكون)!

فلم يمنع دعاة الديمقراطية والليبرالية من جعل الديمقراطية اليونانية نموذجا ومعيارا- يحتذى به، ويتطلع إليه - قصر مدتها التي لا تتجاوز نصف قرن، ولا قدم عهدها إذ لم تشهد أوربا منذ ألفي سنة إلا تلك التجربة، التي جاءت بعدها الدولة الرومانية العسكرية، فقضت عليها، ولا صغر مساحتها الجغرافية، حيث لم تتجاوز تلك التجربة حدود بعض المدن اليونانية، التي كان يسهل فيها جمع السكان في مكان واحد للتشاور والتصويت على القرارات فيها!

فقد ظلت التجربة اليونانية الديمقراطية مع كل هذه العيوب النموذج والمعيار الذي تقاس عليه التجارب الديمقراطية المعاصرة في أوربا، مع تطورها بما يتناسب وظروف العصر!

كما حاولت الشيوعية أن تجعل من المجتمع الإنساني الأول حيث المشاعية والمساواة هو النموذج التي كانت تطمح إلى عودته حيث تزول الملكية والطبقية والصراع بين الإنسان والإنسان!

ولم يمنع الإشكاليات التي تتعرض لها الديمقراطية والليبرالية والنقد الذي يوجه لهما من أن تصبحا واقعا سياسيا، وما زال مفكرو أوربا إلى اليوم لم يجيبوا عن أشد إشكال يواجه الديمقراطية والليبرالية، وهو كيف يكون النظام السياسي ديمقراطيا تتجلى فيه إرادة

* كتب هذا المقال بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٩م

الأكثرية، ويحكم فيه الشعب نفسه بنفسه، وليبراليا في الوقت ذاته تتجلى فيه حرية الفرد، دون أي قيود تفرضها عليه الأكثرية، حتى قيل بأن دكتاتورية الجماعة أشد خطرا من دكتاتورية الفرد!

وما زالت أوربا إلى اليوم تتأرجح بين حكم الشعب واحترام إرادة الأكثرية كما تقتضيه الديمقراطية، ومحاولة احترام حرية الفرد وخصوصيتها كما تقتضيه الليبرالية، ولهذا تم مصادرة حق الطالبة المسلمة في ارتداء حجابها في فرنسا وبقرار من الأكثرية في البرلمان، دون احترام لليبرالية التي تحمي خصوصية الفرد الشخصية، فضلا عن حريته الدينية!

كما تم محاكمة روجيه جارودي وغيره من مفكري أوربا في باريس ولندن، لكونهم أثاروا الشك في الأرقام المبالغ فيها عن محارق اليهود في عصر هتلر، وخالفوا قوانين منع العداء للسامية، ولم تشفع حرية الرأي وحرية البحث العلمي، لهؤلاء المؤرخين والمفكرين في بلدان الحرية والليبرالية، من تطبيق القوانين التي تسنها الأكثرية في البرلمان!

إنها الأزمة الأشد تعقيدا في حل الجدلية بين حرية الفرد وحقوقه، وحرية الجماعة وحقوقها، وأيهما يقدم على الآخر عند التعارض، فكلما كان النظام أكثر ليبرالية كان أشد حماية ونزوعا لتعزيز حرية الفرد وحقوقه، وكلما كان ديمقراطيا كان أشد نزوعا لاحترام إرادة الأكثرية، ولا يمكن أن يكون النظام السياسي ديمقراطيا ليبراليا في آن واحد، إلا عند من لا يعرف الديمقراطية، ولا يعرف الليبرالية!

فإذا ما تم إضافة الإشكالات الأخرى ازداد الأمر تعقيدا، كتحديد طبيعة النظام السياسي الديمقراطي، وهل الملكية الدستورية في بريطانيا والنرويج وهولندا وأسبانيا وغيرها من الملكيات في أوربا تمثل أنظمة حكم ديمقراطية؟ حيث لا دستور في بريطانيا، وحيث تملك الملكة دون وجه حق أرض إنجلترا وتوابعها، وتمتاز الأسرة الملكية وأفرادها بحقوق مالية وأدبية وامتيازات دون وجه حق بما لا يتمتع به غيرهم من أفراد الشعب البريطاني، وهو ما يتصادم مع مبدأ العدل والمساواة بين أفراد الشعب!

ولماذا يكون ملك بريطانيا وحسب النظام السياسي فيها هو حامي وراعي الكنيسة البروتستانتية؟

وأين هي القيم الليبرالية التي تساوي بين جميع الأديان والمذاهب لكونها كلها تدخل في إطار الحرية الدينية للأفراد؟!

وكيف يعقل أن تعيش بريطانيا وأيرلندا صراعا دينيا وإلى اليوم بين الكاثوليك

والبروتستانت!

ولماذا يتم تصنيف فرنسا وهي أول جمهورية ديمقراطية كدولة كاثوليكية تربطها علاقات خاصة بألمانيا وإيطاليا وأسبانيا، دون بريطانيا والولايات المتحدة البروتستانتيتين، ودون روسيا وصربيا والدول السلافية الأرثوذكسية!

إن كل هذه الإشكالات لم تمنع من قيام أنظمة حكم في أوربا تتمتع شعوبها بالحرية والعدل واحترام القانون، ولم ينتظر السياسيون حتى يحل المفكرون والمتفلسفون هذه الإشكاليات والتناقضات الفكرية بين الديمقراطية والليبرالية من جهة، والعلمانية والدينية من جهة أخرى، لأنه أصلا لا يمكن حلها، وما تزال أوربا منذ نهضتها تتأرجح بين توجهات الرأي العام من جهة، والقوى السياسية والاجتماعية المؤثرة من جهة أخرى، والأزمات الداخلية والأخطار الدولية من جهة ثالثة، فقد اضطرت الحرب العالمية أوربا وشعوبها للتروع نحو النظم العسكرية، كما أدت الظروف الاقتصادية إلى الثورات الشيوعية، والتروع نحو النظم الاشتراكية الاجتماعية، كما أدت أحداث ١١ سبتمبر إلى نزوع حكومة الولايات المتحدة نحو الاستبداد وتقليص هامش الحرية الفردية لتحقيق الأمن الداخلي..الخ

هذه مقدمة ضرورية لتدرك القوى الإصلاحية في العالم العربي والإسلامي عدم الوقوف عند المشاغبات التي يثيروها أعداء الإصلاح وأعداء المشروع الإصلاحي، والأسئلة السفسطائية التي يريدون من القوى الإصلاحية الإجابة عنها قبل أن تصل إلى السلطة في عالمنا العربي، فلا يشترط أن يكون للقوى الإصلاحية برامج عمل سياسية في ظل أنظمة غير شرعية! إذ برامج العمل السياسي إنما تقدمها قوى المعارضة في ظل نظام سياسي تعددي يفتح الطريق للمعارضة أن تطرح برامجها وتصل من خلال الشعب وإرادته للوصول إلى السلطة، أما في ظل أنظمة غير دستورية أو غير شرعية فالمعارضة عادة تطرح تصورا عاما للإصلاح، لا برنامجا تفصيليا!

كما لا ينشغل الإصلاحيون الراشدون بالشبه الذي يثيرها المنهزمون والموسوسون الذين يظنون أن التاريخ توقف، فإن وعد الله حق، وسيعود الإسلام كما بدأ حتى يحكم الأرض وتفتح روما كما فتحت القسطنطينية، وسيعود المسجد الأقصى، وكل ذلك على يد الأمة نفسها بأبطالها ورجالها، فهم من صنع التاريخ منذ أبي بكر وعمر وصلاح الدين ومحمد الفاتح، وما زالوا يصنعونه إلى اليوم، والأمة هي المخاطبة بذلك، ولن تنتظر الأمة حتى يأتي المهدي قبل قيام الساعة في عهد نزول المسيح!

كما لا ينبغي الاشتغال بالهوس الذي يثيره الفارغون للجدل حول الخلافة وكيف يتم اختيار الخليفة؟ وهل تشترط له القرشية؟.. الخ فإن الأمة التي سادت العالم ألف وثلاثمائة سنة بالخلافة ونظامها السياسي، وواكبت كل التطورات والتغيرات والتحديات، حتى عرفت كل أشكال النظم الدستورية كالخلافة العربية المركزية في العهد الأموي، والخلافة والسلطنة غير المركزية في العهد العباسي، والخلافة والوزارة، والخلافة غير العربية والصدارة والبرلمان في العهد العثماني، لن تعجز حين تتحرر إرادتها من الاحتلال الأجنبي، وعميله الاستبداد الداخلي، أن تعيد النظام السياسي الإسلامي من جديد بحسب ما يناسب العصر وتطوره!

إن على القوى الإصلاحية الراشدة في عالمنا العربي أن تولي أهمية قصوى لما يلي:

أولا: تحديد الهوية والمرجعية السياسية للمشروع السياسي الإصلاحي:

فإن قوة أي مشروع سياسي تكمن في وضوح هويته السياسية، وقوة أساسه العقائدي من جهة، ومدى حاجة الأمة له من جهة أخرى، ولا شك بأن الأمة ومنذ سقوط الخلافة العثمانية، وهي تعيش أزمة هوية ومرجعية سياسية، إذ قام الاستعمار والاحتلال الأجنبي بتشكيل هذا الواقع السياسي، وخلق هوية وطنية مصطنعة، وقد وصلت الأمة بعد عقود من التيه إلى طريق مسدود في كل بلد، بعد أن جربت الأمة كل الأنظمة السياسية المستوردة الليبرالية والقومية والشيوعية والاشتراكية، ومن هنا كان لا بد من استدعاء الخطاب السياسي الإسلامي الراشدي لتمتعه بكل أسباب القوة والصلاحية وذلك للتالي:

١- كونه النموذج والمعيار الشرعي للحكم الإسلامي، كما في قوله تعالى ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس﴾ والمخاطب به ابتداء وأصلا هم أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، وقوله تعالى ﴿وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض﴾ وقد تحقق الاستخلاف للصحابة رضي الله عنهم كما وعدهم الله، وقوله ﴿قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني﴾، والمقصود بهم أصحابه ابتداء، وكما في الحديث الصحيح (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار)، وللحديث الصحيح (اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر)، وحديث (إن يطيعوا أبا بكر وعمر يرشدوا)، وحديث (خلافة النبوة بعدي ثلاثون سنة)، وحديث (تكون النبوة فيكم ما شاء الله لها أن تكون ثم يرفعها الله، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة..)، ولوضوح هذا الأصل العقائدي السياسي - وهو وجوب لزوم سنن الخلفاء الراشدين في الحكم وسياسة شئون الأمة إذ هي التطبيق البشري المحض للخطاب السياسي القرآني والنبوي - اشترط الصحابة رضي الله

عنهم على عثمان وعلي حين تنافسا في الخلافة الالتزام بسنن الخليفتين الراشدين أبي بكر وعمر في سياسة شئون الأمة، فبايع الصحابة عثمان كما في صحيح البخاري (على الكتاب والسنة وسنة الشيخين أبي بكر وعمر)!

٢- كما إن هذا النموذج محل إجماع الفقهاء والمصلحين على اختلاف عصورهم، فلا خلاف بين طوائف الأمة ومذاهبها وأئمتها في كون الخلافة الراشدة هي النموذج الأكمل الذي يجب الاقتداء به، بخلاف المحدثات السياسية سواء القديمة التي رفضها الصحابة أنفسهم، ثم رفضها من جاء بعدهم من الأئمة وعلماء الأمة، أو الجديدة سواء كانت بثوب إسلامي كولاية الفقيه، أو مستوردة كالديمقراطية والليبرالية والاشتراكية..الخ.

٣- أن النموذج الراشدي له بريق وصدى في المخيال الشعبي عند عامة الأمة، فما يزال العدل يذكر إلا ويذكر عمر الفاروق !وما زالت الأمة تتوق لعدل الخلفاء الراشدين وسيرتهم وسننهم في سياسة الأمة، وهو ما يجعل النموذج الراشدي أقرب لمخاطبة وجدان الرأي العام الإسلامي من أي نموذج آخر، هذا في الوقت الذي لم يجد النموذج الديمقراطي الأثيني أي صدى في المخيال الشعبي الأوربي، بل ظل محصورا في دائرة المفكرين والسياسيين في عصر النهضة الأوربية!

٤- كما إن النموذج السياسي الراشدي قام كنظام حكم على دولة قارية - امتدت في عهد الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان، من جزيرة العرب إلى حدود الهند في آسيا شرقا، ومنها إلى حدود المغرب الأقصى في أفريقيا غربا - ليسوس أمما وحضارات وشعوبا على اختلاف قومياتها وأديانها وثقافاتها ولغاتها، بينما لم تتجاوز ديمقراطية أثينا حدود أسوارها!

٥- ثم إن النموذج الراشدي ظل هو المعيار طوال عصور الخلافة الإسلامية، الأموية والعباسية والعثمانية، ولم يستطع أحد أن يتجاوزه كأنموذج للحكم الإسلامي، ولهذا تكرر في كثير من العصور، كما في عهد عمر بن عبد العزيز، وعهد المعتضد العباسي الذي كان يعد من الخلفاء الراشدين، وعهد المستضيء العباسي وابنه الناصر، وكانوا خلفاء صالحين، وكان صلاح الدين الأيوبي هو السلطان في عصرهما، وكما في عهد نور الدين زنكي، وكما في عهد يوسف بن تاشفين المرابطي، ومحمد الفاتح العثماني، وغيرهم من الخلفاء والأمراء، ممن حاولوا الاقتداء بالخلفاء الراشدين وسننهم في سياسة الأمة، واشتهروا بالعدل والشورى، بينما لم تعرف أوربا في تاريخها منذ سقوط أثينا، وقيام الإمبراطورية الرومانية إلا الطغيان السياسي مدة ألفي عام تقريبا!

٦- كما إن الانحراف السياسي في عصور الخلافة الإسلامية العامة، لم يتجاوز كل الأصول القطعية للخطاب الراشدي، وإن تراجع عن بعضها كالشورى ورقابة الأمة على الأموال، إذ ظل عامة الخلفاء والأمراء يلتزمون بالمرجعية القضائية والتشريعية للنظام السياسي الإسلامي، وهو أحد أسباب شيوع العدل في عامة العصور، حيث حد القضاء من طغيان السلطة، التي كانت تحرص على شرعيتها من خلال احترام القضاء، كما لم يفرط الخلفاء في سيادة الأمة واستقلالها وحماية بيضتها، ووحدتها، وحافظوا على (الرسالة) والمهمة للأمة والدولة والخلافة وهو إعلاء كلمة الله والدعوة إلى الإسلام والجهاد في سبيله، حتى في أضعف عصور الخلافة!

٧- أن حاجة الأمة إلى بعث الخطاب الراشدي وأصوله أشد ما تكون في هذا العصر، حيث تعيش الأمة أزمات سياسية أدت إلى ضعفها وسقوطها على نحو غير مسبوق، وقد استطاعت شعوب العالم من حولها أن تستلهم تجاربها التاريخية لتعيد بناء نفسها من جديد، حتى أعادت أوربا اليوم تشكيل واقعها السياسي على أساس (الديمقراطية اليونانية)، و(القوة والوحدة الرومانية)، و(القيم الدينية المسيحية)، فجاء الاتحاد الأوربي اليوم ليستعيد وحدة أوربا التي وحدتها الإمبراطورية الرومانية، واشترط لوحدته أن يقوم على أسس الديمقراطية اليونانية، وأن تظل أوربا ناديا مسيحيا !بينما لا تزال الأمة الإسلامية اليوم تبحث عن هويتها وذاتها، مما يجعل الخطاب الراشدي هو الحل لمشروع سياسي جديد!

فالمشروع السياسي الإسلامي العقائدي يجب أن يقوم على هذا الأصل الشرعي، وهو الإيمان بضرورة سنن الخلفاء الراشدين - التي كانت التطبيق البشري المحض للخطاب السياسي القرآني والنبوي - واتخاذها النموذج والمعيار للحكم الإسلامي الراشد، ونبذ كل ما خالفها من سنن القياصرة والأكاسرة، والمحدثات السياسية على اختلاف ألوانها وأشكالها، سواء كانت دخيلة على الأمة، أو مما أحدثته الأمة نفسها وابتليت به من محدثات وانحرافات في عصورها المختلفة .وليس المقصود بسنن الخلفاء الراشدين هنا اجتهاداتهم، بل المقصود الأصول والمبادئ والأحكام التي أجمعوا عليها، وأجمع الصحابة معهم عليها، فيما يخص سياسة شئون الأمة والدولة، ومن ذلك إجماعهم على:

١- أن نظام الحكم في الإسلام خلافة راشدة، وإمارة للمؤمنين واحدة، نيابة عن النبي صلى الله عليه وسلم في أمته، فلا توارث فيها، ولا ملك ولا ملوك، ولا جبروت، ولا كسروية ولا قيصرية.

٢- وأن دار الإسلام واحدة، والأمة واحدة، والإمارة والخلافة واحدة، كما قال تعالى ﴿

إنما المؤمنون أخوة﴾، ﴿واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا﴾، وكما قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح (إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الثاني منهما..) الخ.

٣- وأن الخلافة والإمارة شورى بين المسلمين، وأنه لا تنازع فيها ولا اغتصاب، كما قال تعالى ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾، وفي حديث البيعة المتواتر (وأن لا ننازع الأمر أهله)، وكما قال عمر في خطبته بمحضر الصحابة (الإمارة شورى بين المسلمين، من بايع رجلا دون شورى المسلمين، فلا بيعة له ولا الذي بايعه، تغرة أن يقتلا)، فلا شرعية لكل بيعة صورية، أو بيعة على الإكراه والخوف، أو بيعة بالقوة والسيف!

٤- وأن الأمة رقيب على الإمام بعد اختياره بالرضا والشورى، فلا يقطع أمرا في شئونها دون إذنها، ولا يتصرف في أموالها ومصالحها دون رضاها، كما قال صلى الله عليه وسلم في الصحيح (أيها الناس إلا لا ندري من رضي منكم ممن لم يرض فارجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤكم أمركم)، وقال (والله ليس لي من هذا المال ولا هذه الوبرة، إلا الخمس، والخمس مردود عليكم)، فالأمة فوق الإمام تراقبه وتحاسبه، كما في حديث البيعة المتواتر (وأن نقوم أو نقول بالحق حيثما كنا لا نخاف في الله لومة لائم).

٥- وأن للأمة الاشتراط على الإمام وتقييد صلاحياته بما شاءت من الشروط الصحيحة، كما اشترطوا على عثمان عند البيعة فرضي بذلك، وكما اشترط من أنكر عليه من أهل العراق ومصر وكتبوا بينهم وبينه عقدا، وشرطوا عليه شروطا فرضي، وكان ذلك بمحضر كبار الصحابة.

٦- وأن الأمة هي التي تفرض للإمام من بيت المال قدر حاجته، وأنه ليس له أن يشتغل بالتجارة، ولا أن يستخدم السلطة للإثراء له أو لأهل بيته.

٧- وأن أهم واجبات السلطة وأعظمها إقامة الدين وأحكامه، والحكم بين الناس بما أنزل الله من العدل والقسط، وأن تكون كلمة الله هي العليا، فيقضي القضاة بحكم الله بالعدل لا سلطان لأحد عليهم، إلا سلطان الله وكتابه ﴿وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾.

٨- وحفظ البيضة وحماية الدولة ووحدتها الداخلية، والدفاع عنها وحمايتها من الأخطار الخارجية، وأن تكون الشوكة في دار الإسلام للأمة ظاهرة عزيزة منيعة ﴿ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا﴾.

٩- وأن تقسم الأموال بالسوية، وتؤخذ الزكاة من الأغنياء وترد إلى الفقراء ﴿خذ من

أموالهم صدقة﴾ ﴿كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾، وتوفر الدولة للجميع على حد سواء الفرص للاستثمار، وإحياء الموات، واستخراج المعادن..الخ.

١٠- وأن تصان الحقوق والحريات الدينية والسياسية والفكرية والاقتصادية العامة والخاصة، للأفراد والجماعات، فلا إكراه في الدين، ولا إجبار في الرأي، ولا يؤخذ مال إلا عن طيب نفس من صاحبه..الخ.

فهذه الأصول والمبادئ للحكم وغيرها من الأصول والأحكام، بما في ذلك الأحكام التفصيلية الجزئية كمشروعية التصويت على الآراء عند الاختلاف، والترشح والترشيح للإمارة والخلافة، وحصر الترشيح بعدد، والترجيح بالأصوات، والأخذ برأي الأكثرية، وتحديد مدة فراغ السلطة بثلاثة أيام، وتحديد مدة الولاية على المناطق بأربع سنين، والاستفادة من النظم والوسائل لدى الأمم الأخرى..الخ كل ذلك مما ثبت عن الخلفاء الراشدين ثبوتا قطعيا كما فصلته في (الحرية أو الطوفان) و(تحرير الإنسان)، و(أهل السنة والجماعة والأزمة السياسية)، و(الفرقان)، فمنها ما هي أصول قطعية بإجماع الخلفاء والأمة معهم، فيجب لزومها ويحرم الخروج عنها، كحق الأمة في اختيار الإمام بلا إجبار ولا إكراه، وتحريم التوريث في السلطة..الخ ومنها ما هو اجتهادات من بعضهم فجائز ومشروع الأخذ بها، وسننهم فيها خير من سنن من جاء بعدهم.

وما من سنة من هذه السنن السياسية إلا والأمة اليوم في حاجة إليها بعد فساد أحوالها فسادا لا حل له إلا بنبذ المحدثات، وتغيير هذا الواقع، وإقامة أنظمة حكم راشدة قائمة على هذه الأصول السياسية، والأحكام الشرعية!

وكل ما سبق ذكره هي حقوق سياسية للأمة، لها أحكامها الشرعية، التي يجب إقامتها والمحافظة عليها سواء وجدت الخلافة أم لم توجد، وسواء أمكن تحقيقها كلها أو بعضها، أما آليات تحقيق ذلك ووسائله، فهو بحسب كل عصر وتطوره، وبالإمكان الاستفادة من تجارب الأمم الأخرى، كما استفاد عمر الدواوين والنظم الإدارية من فارس والروم عملا بقول النبي صلى الله عليه وسلم (أنتم أعلم بأمور دنياكم).

ثانيا : تحديد الرؤية السياسية لتحقيق المشروع الإصلاحي :

وإذا كان تحديد الهوية والمرجعية السياسية والعقائدية لمشروع الحركة الإصلاحية أمرا في غاية الأهمية، لإقناع الأمة بالمشروعية الدينية والأخلاقية للمشروع الإصلاحي وضرورته، لتتفاعل وتتجاوب معه، من أجل تحقيق التغيير المنشود، فإن تحديد الرؤية السياسية التنفيذية

لا تقل أهمية وخطورة، إذ لا بد من المواءمة بين المثالية والأهداف النهائية من جهة التي تتمثل في (إقامة أمة واحدة وخلافة راشدة)، والواقعية السياسية حيث الأمة اليوم تقع تحت نفوذ الاحتلال الأجنبي، الذي قسمها إلى خمسين دولة وشعب، مما يصبح معه تحقيق الشعار والهدف النهائي ضربا من الخيال، ما لم تحدد الحركة الإصلاحية أهدافا مرحلية للمشروع يمكن تحقيقها من جهة، وتحقق الهدف النهائي في آخر المطاف من جهة أخرى، فيجب تجزئة المشروع على أساس نظرية (من الحكومات الراشدة إلى الخلافة الراشدة)، فالواجب قيام الحركة الإصلاحية في كل بلد بالعمل للوصول إلى السلطة من أجل إقامة الحكومة الراشدة فيها، ويكون المعيار للحكم عليها بأنها حكومة راشدة هو مدى التزامها بأصول الخطاب السياسي الراشدي، ومن ذلك:

١- أن تمثل الحكومة خيار الأمة في ذلك البلد، وأن تقيم نظامها السياسي على أساس حق الأمة في اختيار السلطة التي تحكمها وتسوس شئونها بالرضا والاختيار، بلا إكراه ولا إجبار، وأن تكون خيارا حقيقيا للأمة، لا خيارا صوريا.

٢- أن تكون المرجعية الدستورية والتشريعية للدولة هي الشريعة كتابا وسنة، وتطبيقها وفق أصول الخطاب الراشدي، فلا تعطل النصوص، ولا تهدر المقاصد، فالغاية تحقيق العدل والقسط الذي جاء به القرآن على أكمل وجه، ورعاية حقوق الإنسان، وصيانة حريته وكرامته.

٣- المحافظة في ذلك البلد على سيادة الأمة والدولة واستقلالها عن أي نفوذ أجنبي، وتعزيز قدراتها الاقتصادية والعسكرية لتتحمل مسئولياتها على مستوى الأمة حسب إمكاناتها.

٤- تعزيز التكامل والوحدة والاتحاد مع الدول الإسلامية المجاورة، للوصول إلى توحيد الأمة، وتحقيق الهدف النهائي (أمة واحدة وخلافة راشدة).

٥- تحقيق التنمية والنهضة الشاملة في جميع المجالات على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع والدولة، وأن تثبت فاعلية سياسية متميزة، وأداء سياسيا ناجحا.

فكل حكومة تحقق هذه الشروط هي (حكومة راشدة)، والفرق بينها وبين (الخلافة الراشدة)، هو أن الحكومة الراشدة خاصة في القطر الذي تقوم فيه، بينما الخلافة الراشدة عامة تشترك الأمة كلها أو أكثر دولها في إقامتها، بعد أن تتحرر أقطارها، وتصل إلى السلطة فيها حكومات راشدة، أو إلى الدول الرئيسة المؤثرة فيها، بحيث تكون قادرة على توحيد الأمة وحمايتها، كما توحدت أوربا اليوم في الاتحاد الأوربي باختيار شعوبها وبإرادة حكوماتها المنتخبة، حتى استطاعت بعد حربين عالميتين بينها لم يمض عليها نصف قرن أن توحد عملتها

وبرلمانها ودستورها!

وحين تقوم الحكومات الراشدة التي تمثل خيار الأمة في كل الأقطار، أو في أكثرها، أو في الدول الرئيسة المركزية فيها، فستكون قادرة على الإعلان عن اتحادها ووحدتها، واختيار مجلس رئاسة لدولها، يختار رئيسه بشكل دائم أو دوري، بحسب ما يحقق حكم الشارع ومصلحة الأمة، ويكون هذا المجلس الرئاسي هو مؤسسة (الخلافة الراشدة)، التي تشترك الأمة من خلال حكوماتها المنتخبة في اختيارها، لتستأنف الأمة حياتها السياسية من جديد في ظل (مؤسسة الخلافة الراشدة)، كما بشر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم حين قال (ثم تكون خلافة على منهاج النبوة)، حيث سيأتي بعد عصر الطواغيت - الذي تغيب فيه الخلافة وهو هذا العصر - عصر جديد تعود فيه الأمة من جديد لوحدتها وقوتها وشريعتها وخلافتها في الأرض!

إن هذه التجزئة للمشروع مع كونها متوائمة مع الواقعية السياسية التي تفرضها الظروف الموضوعية، فإنها متوافقة مع الأحكام الشرعية كما قال صلى الله عليه وسلم (ما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم)، وكما قال النبي شعيب ﴿إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت﴾، فعدم قدرة الأمة اليوم على إقامة الخلافة الراشدة، لا يسقط وجوب إقامة الحكومة الراشدة في كل بلد تستطيع الأمة فيه إقامتها، كما إن عدم قدرتها على إقامة حكومة راشدة هنا أو هناك، لا يسقط وجوب إصلاح الأوضاع السياسية الحالية، وتقويم أود الحكومات القائمة الآن، إذ الواجب شرعا الإصلاح حسب الإمكان في كل حال، ولا تتعطل الواجبات الشرعية، والفروض الكفائية بدعوى عدم وجود الخلافة الراشدة، أو عدم وجود حكومة راشدة!
كما إن من الواقعية السياسية معرفة مكامن القوة في الأمة ومكامن الضعف، ويمثل العالم العربي الحلقة الأضعف في منظومة شعوب الأمة، حيث التشرذم بين دوله العشرين، وحيث النفوذ الاستعماري الذي يسيطر عليه ويتحكم في شئونه، وحيث الفساد والاستبداد الذي لا يوجد مثله في أي بلد إسلامي آخر، كما إن العالم العربي وفي الوقت ذاته يمثل الحلقة الأهم والأشد خطرا، فهو يمتاز بما يلي:

أولا : يمثل العرب أكبر قومية في العالم الإسلامي، حيث يقدر عددهم في العالم العربي وفي أطرافه المحيطة به كما في تركيا وإيران وإرتيريا وتشاد ومالي والنيجر ونيجيريا..الخ نحو أربعمائة وخمسين مليون نسمة تقريبا، وهو ما يعادل ثلث العالم الإسلامي تقريبا.

ثانيا : كما يمتد جغرافيا على مساحة عشرة ملايين ميل مربع، أو أربعة عشر مليون كيلو متر مربع تقريبا، تمتد من الخليج العربي شرقا، إلى المحيط الأطلسي غربا، ومن البحر

الأبيض المتوسط شمالا، إلى المحيط الهندي والمحيط الهادي جنوبا حيث جزر القمر، كما يقع البحر الأحمر، والبحر الميت ضمن حدوده الجغرافية، ويسيطر على مضيق هرمز، وباب المندب، وقناة السويس.

ثالثا : يمثل العالم العربي حلقة الوصل بين العالم الإسلامي، فهو الرابط بين دول مسلمي آسيا، ودول مسلمي أفريقيا، كما إنه نقطة عبور بين الشرق والغرب، فلا يمكن تحقق وحدة أو اتحاد إسلامي عام دون العالم العربي.

رابعا : كما يمثل العالم العربي روح العالم الإسلامي، حيث مكة والمدينة والقدس، وحيث أماكن الحج والزيارة، وحيث تمثل لغة القرآن وهي اللغة العربية وعلومها وآدابها، الرابط الثقافي المشترك بين شعوب العالم الإسلامي، كما يكن المسلمون على اختلاف قومياتهم تقديرا للعرب لمكانتهم في الإسلام، كما يمثل تاريخ العرب الإسلامي تاريخا لكل المسلمين.

خامسا : يعد العالم العربي الأكثر ثراء بموارده الطبيعية ومعادنه ونفطه، وهو ما يؤهله لدور عالمي في حال حدوث التغيير السياسي فيه.

إن كل هذه الظروف تجعل من التركيز على العالم العربي أولى الأولويات للحركة الإصلاحية الراشدة، كما إن في العالم العربي دولا رئيسة مركزية في المشرق والمغرب، هي أكثر أهمية، ثم تأتي الدول الثانوية، ثم الدول الهامشية، وكلها يجب العمل على تحقيق الإصلاح السياسي فيها، إلا أن المشروع الإصلاحي بالنسبة للدول الرئيسة يجب أن يكون (مشروع أمة)، بينما المشروع الإصلاحي للدول الثانوية هو (مشروع دولة) فقط، حتى لا تحمل هذه الدول وشعوبها الصغيرة ما لا تطيق حمله من أعباء لا يستطيع القيام بها وتحقيقها إلا دول مركزية رئيسية، كما يمكن الاقتصار في الدول الهامشية على (مشروع سلطة)، بحيث تكون الحركة الإصلاحية فيها مشاركة أو مؤثرة في السلطة وتوجهاتها بما يخدم مشروع الأمة النهائي.

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يراعي هذه السياسة في دعوته قبل فتح مكة، حيث كان يقبل من بعض القبائل الدخول في الإسلام، دون أي تكليف آخر، بينما كان يحّمل أهل المدينة ومن حولها من المسئوليات ويقيم لهم من الشرائع والأحكام ما هم له أهل، مراعاة لقدرة كل قبيلة وبلد، إلى أن تم الفتح ودخل العرب في دين الله أفواجا!

ومن هنا يجب على الحركة الإصلاحية أن تعمل من خلال تنظيم سياسي أممي راشد، يكرس وجوده في كل قطر عربي وإسلامي، من أجل الوصول للسلطة وفق رؤية راشدة، ليقيم حكومات راشدة، تعيدها من جديد كما أمر وكما بشر صلى الله عليه وسلم (أمة واحدة وخلافة راشدة)!

نظرات شرعية في النظم الدستورية والأنظمة الجمهورية *

جاء في الحديث الصحيح (من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين)، والمراد بالفقه في الدين هنا ليس المعنى العرفي الاصطلاحي الشائع وهو معرفة الأحكام الفرعية، بل المقصود به هنا الفهم عن الله وعن النبي صلى الله عليه وسلم مرادهما في كل ما جاء عنهما سواء في أصول الدين وكلياته، أو فروعه وجزئياته، والقدرة على تحري الحق والصواب فيما أشكل من النوازل، كما قال تعالى﴿ومن يؤتى الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا﴾، وإنما ضل من ضل من هذه الأمة بسبب الإعراض عن تدبر القرآن وهداياته، في كل باب، وعن الإعراض عن السنة وتدبرها، والعمل بها في كل شئون الحياة، ومن ذلك معرفة الغايات الكلية للخطاب السياسي القرآني والنبوي، ومراعاة المقاصد في هذا الباب!

هذا وإن للدعوة للإصلاح عامة، والإصلاح السياسي خاصة، أصولا وقواعد يجب على الدعاة للإصلاح مراعاتها ومعرفة أحكامها، حتى يؤتوا الحكمة فيها، ويوفقوا للصواب فيما أشكل منها، ومن ذلك:

أولا :أن يعرف المصلح السياسي تفاصيل ما يلي:

١- واقع المجتمع الذي يعيش فيه وإشكالاته ونوازله وكيفية علاجها.

٢- والحكم الشرعي على هذا الواقع بمعرفة الواجبات ودرجاتها، والمحرمات ودركاتها، وما يجب عند تزاحمها.

٣- والحال التي يريد المصلح أن يصل بالمجتمع إليها، وحقيقة الإصلاح المنشود وصوره وأقسامه.

٤- والمقدور له من ذلك بحسب ظرف المكان والزمان.

ولا شك لمن عرف الجاهلية وأحوالها، وعرف واقع الأمة المعاصر، أدرك بأنها اليوم تعيش جاهلية ثانية، سواء كانت:

- جاهلية العقائد والتصورات والظنون عن الله وحقيقة الوجود وغاياته، كما قال تعالى ﴿يظنون بالله غير الحق ظن الجاهلية﴾، حتى عبد الطاغوت من دون الله باسم ولي الأمر

* كتب هذا المقال بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٦م

وطاعته، فحرموا ما أحل الله، وأحلوا ما حرمه !وحتى عبدت الشهوات، وطغت العقائد المادية، وشاعت العدمية واللاأدرية والإباحية!

• جاهلية الحكم والتشريع بقيام أنظمة حكم لا تحكم بالإسلام، ولا تحتكم إليه، فرضها الاستعمار الغربي على الأمة بلا رضاها ولا اختيارها ﴿أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون﴾.

• أو جاهلية اقتصادية بقيام مؤسسات الربا وشيوعها، حتى صار حجر الأساس للاقتصاد في كل بلد هو الربا، وقد قال صلى الله عليه وسلم (كل أمر الجاهلية موضوع تحت قدمي، وكل ربا الجاهلية موضوع، قضى الله أن لا ربا).

• أو جاهلية اجتماعية كالعصبية القومية والوطنية والفئوية وكل أشكال العصبيات التي تفرق بين المؤمنين، بل بين الإنسان وأخيه الإنسان بلا حق، كما قال تعالى﴿إذ جعل الذين كفروا في قلوبهم الحمية حمية الجاهلية﴾، وقال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي ذر حين قال لخادمه يا ابن السوداء !(أعيرته بأمه إنك امرؤ فيك جاهلية)، وقد أصبحت هذه الجاهلية تسود واقع المجتمعات في العالم الإسلامي وتتحكم في العلاقات بين فئات المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على نحو غير مسبوق!

• أو جاهلية السلوك وانحلال القيم الأخلاقية كما قال تعالى﴿ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى﴾، وشيوع حالة من التحلل الأخلاقي والفراغ الروحي!

وقد عاد الإسلام اليوم غريبا بين أهله كما بدأ، كما قال صلى الله عليه وسلم (بدأ الإسلام غريبا، وسيعود غريبا كما بدأ، فطوبى للغرباء الذين يصلحون ما أفسد الناس).

ومع ذلك كله فهذه الأحوال الجاهلية التي تعيشها الأمة اليوم سياسيا واقتصاديا وتشريعيا وأخلاقيا واجتماعيا، لا تخرج هذه المجتمعات عن كونها شعوبا إسلامية، ومجتمعات مسلمة، ولا عن كون أهلها مسلمين مستضعفين، تتحكم فيهم الجاهلية العالمية وتؤثر بهم، وتسوس شئونهم، بسبب ضعفهم وسيطرة العدو الأجنبي على شئونهم من جهة، وعجزهم عن تدبر هدايات الكتاب والسنة من جهة أخرى، ولا يمكن وصف دولهم وحكوماتهم بأنها إسلامية إلا على سبيل المجاز لا على الحقيقة، أي بحسب ما كانت عليه، أو بحسب ما يجب أن تكون عليه، أو لكونها تحكم شعوبا إسلامية، وكل ذلك مجاز لا حقيقة، إذ الحكومة الإسلامية هي التي تكون الشوكة فيها للأمة وللمؤمنين، فلا نفوذ ولا سيادة ولا شوكة للعدو الخارجي عليها، ويكون الحكم فيها للإسلام وشرائعه.

وإنما يجب على المصلحين معرفة مثل هذه الأحوال، ومعرفة الحكم الشرعي فيها، ليعرفوا الخلل، وكيفية علاجه، والحال التي يريدون نقل الأمة إليه، وكما قال تعالى ﴿ولتستبين سبيل المجرمين﴾، وقال تعالى ﴿ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار..﴾الخ

فمن لم يعرف الجاهلية المعاصرة، وسبيل المجرمين، وأحوال الطغاة والظالمين، كان أعجز من أن يعرف السبيل للخروج بالأمة من حالتها الجاهلية إلى واقع إسلامي!

وقد لا يكون بين المصلحين الإسلاميين كبير خلاف في أن الغاية والهدف النهائي أن تعود الأمة كما بشر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم (أمة واحدة وخلافة راشدة) كما في الحديث(ثم تعود خلافة على منهاج النبوة)، وإنما الخلاف بينهم في الحكم على الواقع، والحكم على الأنظمة الحاكمة اليوم، وكيفية العودة بالأمة إلى الإسلام، وإصلاح شئونها، فأصبحوا طائفتين:

الأولى : طائفة ترى بأن الواقع الحالي مع انحرافه إلا أنه واقع مشروع من حيث الاعتراف بالدولة الوطنية والقطرية، والاعتراف بالأنظمة الحاكمة، أو بأكثرها أو بعضها، دون وجود معيار يفرقون به بين ما يعترفون بشرعيته وما لا يعترفون بشرعيته من هذه الأنظمة!

كما ترى هذه الطائفة أو بعضا مشروعية المشاركة بالواقع السياسي، حتى تورطت فيه، وأصبحت جزءا منه، وحتى قال بعضهم وهو نائب إسلامي في بلد خليجي (نحن نحتكم إلى الشريعة بنسبة
٩٩٪ في كل شئوننا والباقي نعمل على استكماله)!

وإنما أتيت هذه الطائفة من جهة جهلها في طبيعة النظام السياسي الإسلامي كما جاء في الكتاب والسنة، وكما قام به الخلفاء الراشدون، إذ هذا الموضوع خارج دائرة الفقه التقليدية والفروع الفقهية التي يعنى بها الفقهاء التقليديون، فتغيب عنهم معرفة مثل هذه الأصول والكليات، وتحار فيهم عقولهم، لعدم إحاطتهم بها، واقتصارهم على الجزئيات الفرعية، وانشغالهم بها، ظنا منهم أن هذا هو الفقه!

الثانية : وطائفة أخرى لديها تصور عام عن النظام السياسي الإسلامي، وعن ضرورة الخلافة، إلا إنها ترى عدم شرعية هذا الواقع وتحرم كل مشاركة فيه، وتدعو إلى مقاطعته، وتتفاوت فيما بينها في حدود هذه المقاطعة، حتى ذهب بعضهم إلى القول بأن المقاطعة تشمل حتى العمل في الوظائف الحكومية وكل قطاعات الدولة..الخ بدعوى أن الحكومات غير شرعية، دون وجود معيار تحتكم إليه هذه الطائفة في معرفة ما يحل من ذلك وما يحرم، وبلغ الحال

ببعضها أن اعتزلت الواقع السياسي، وعاشت عزلة شعورية، حتى باتت غريبة عن واقع شعوبها، مع أنها تتأثر بالواقع ولا تأثر به!

وقد ظلت الخلافة أو الدولة الإسلامية عند هذا الفريق حلما ينتظرون إقامته على الأرض دون الأخذ بسنن المدافعة والمغالبة التي هي الشرط لقيام أي مشروع أو نظام سياسي!

والإشكالية الثانية لدى هذه الطائفة – مع إخلاصها وتضحياتها – هو في معرفة حقيقة الخلافة الراشدة، وأصولها وقواعدها، وغاياتها، وكيفية إعادتها، فصار غاية بعضهم إقامة دولة مستبدة لا توحيد خالصا فيها لله جل جلاله، ولا حرية فيها للإنسان، ولا شورى فيها للأمة!

بل ولا تعرف هذه الطائفة كيف السبيل إلى بعث الخلافة من جديد، وتحويلها من فكرة إلى واقع سياسي!

وزاد الأمر تعقيدا حين خاض كثير من المصلحين المخلصين فيما لا يحسنون فهمه من مشكلات العصر ونوازله، فهم يتحدثون عن حاكمية الله، ولا يعرفون حقيقتها؟

وعن الطاغوت ولا يعرفون كيف يواجهونه؟

وعن الدولة ولا يعرفون مشكلاتها وأوجه الخلل فيها وكيف معالجته؟

وعن الدستور والقانون وهم لا يعرفون الفرق بينهما؟

ولا يعرفون الفرق بين إرادة التحاكم إلى غير حكم الله، والحكم بغير ما أنزل الله، والإكراه على التحاكم إلى غير حكم الله؟

ولا يفرقون بين ما يصح من تصرفات السلطة غير الشرعية وما لا يصح؟

ولا يعرفون كيف يوجبون جهاد الدفع عن بلدان المسلمين اليوم مع أن الحكومات فيها غير شرعية أو طاغوتية...الخ؟

ولا كيف يحافظون على ثروات الأمة وأرضها ومصالحها تحت ظل حكومات غير شرعية؟!

فلما حارت في هذه النوازل أفهامهم، واضطربت فيها أحلامهم، رأوا اعتزال الواقع وعدم التورط فيه وفي إشكالاته أسلم لدينهم وآخرتهم، غير أنهم أرادوا من الأمة الاعتزال معهم،

والوقوف حيث وقفوا، دون أن يدركوا بأن الحياة والمجتمعات لا تتوقف، ولا تنتظر من توقف، بل هي في حركة دائبة، وهي لمن غلب (ومن عز فيها بز)!

وسيطرت على بعضهم أوهام ظنوها حلولا ناجعة، فقيدوا بها أنفسهم وأتباعهم، وأصبحوا أسرى الأوهام، فلم تحقق لهم تلك الأوهام ولا للأمة بعد سبعين سنة شيئا، وصدق فيهم قول شوقي:

وهمٌ يقيد بعضهم بعضا به   وقيود هذا العالم الأوهامُ

بل ولم يستطيعوا حتى فهم كلام فقهاء الأمة وأعلامها المعاصرين لهذه النوازل، ولم يستفيدوا من رأيهم واجتهادهم، مع أنهم أول من شهد سقوط الخلافة،وعاصر قيام هذه الدويلات وأنظمتها وقوانينها!

أحمد شاكر والموقف من النظام البرلماني الدستوري

لقد كان العلامة القاضي الشرعي والمحدث المجتهد الشيخ أحمد بن محمد شاكر— محقق مسند الإمام أحمد وسنن الترمذي وتفسير ابن جرير الطبري - من أوائل فقهاء الأمة الذين أدركوا الفرق بين الدستور والقانون، وأجاز العمل السياسي البرلماني لتحقيق الإصلاح، حيث يقول عن القوانين الوضعية التي تصادم أحكام الشريعة (القضاء في الأعراض والأموال والدماء بقانون يخالف شريعة الإسلام، وإلزام أهل الإسلام بالاحتكام إلى غير حكم الله، هذا كفر لا يشك فيه أحد من أهل القبلة)[١٩]!

بينما يقول في رسالته (الكتاب والسنة يجب أن يكونا مصدر التشريع في مصر)—التي كانت في الأصل محاضرات ألقاها على رجال القانون في مصر قبل سبعين سنة — (سيكون السبيل إلى ما نبغي من نصر الشريعة السبيل الدستوري السلمي، أن نبث في الأمة دعوتنا، ونجاهد فيها ونجاهر بها، ثم نصاولكم عليها في الانتخاب، ونحتكم فيها إلى الأمة، فإذا وثقت الأمة بنا، ورضيت عن دعوتنا، واختارت أن تحكم بشريعتها، طاعة لربها، وأرسلت منا نوابها للبرلمان، فسيكون سبيلنا وإياكم أن ترضوا بما يقضي به الدستور، فتلقوا إلينا مقاليد الحكم كما تفعل كل الأحزاب، ثم نفي لقومنا بما وعدناهم به من جعل القوانين كلها مستمدة من الكتاب والسنة..)

فكيف يكون التحاكم إلى القوانين كفراً بواحاً وردة جامحة عند الشيخ أحمد شاكر، وقد

---

(١٩) حاشية تفسير ابن جرير بتحقيق آل شاكر ٣٤٨/٢١.

نص على ذلك في كثير من مؤلفاته، وهو أشهر علماء الأمة الذين لم يترددوا في الحكم بالكفر على من يحكم بغير ما أنزل الله، وعلى كفر من يلزم الأمة بالتحاكم إلى غير حكم الله، بينما هو يدعو هنا إلى التحاكم إلى الدستور المصري، والعمل السياسي السلمي الدستوري من خلال الانتخابات، ودخول البرلمانات؟!

وما ذكره الشيخ أحمد هنا يكاد يوافقه عليه كافة علماء عصره ودعاتهم كالشيخ حسن البنا وقبلهما رشيد رضا وشيخ الإسلام مصطفى صبري وغيرهم من المصلحين؟!

فما الفرق بين الدستور والقوانين عند هؤلاء الأئمة؟

وكيف أجازوا العمل السياسي الحزبي، وخوض الانتخابات، والوصول للبرلمانات، والتحاكم إلى الدستور حتى صارت هذه الأعمال عند بعض المتأخرين من الشرك بالله؟

ولماذا أصبح الأمر مشكلا عند المتأخرين فيما كان واضحا جليا عند المتقدمين؟

ولماذا تراجع الوعي الشرعي والملكة الفقهية والوعي السياسي عند جيل الصحوة وجماعاتهم؟!

إن معرفة كل هذه المسائل وأحكامها الشرعية، هي في غاية الأهمية لمن أراد الخوض في الدعوة للإصلاح السياسي الشرعي!

إن الشيخ أحمد شاكر فقيه مجتهد وقاض شرعي يعرف الفرق الشاسع بين القوانين الوضعية التي هي أحكام، يقضي بها القضاء، ويلتزم بها المحكوم عليهم، والدستور الذي هو وثيقة سياسية وعقد ينظم شئون الدولة، فتجري عليه أحكام العقود وما يصح منها وما يبطل، وما يصح منها دون الشرط الفاسد فيها، ومن هنا صار من يخالف القانون يتعرض للعقاب، بينما من يخالف الدستور ونصوصه لا يتعرض لعقاب بل تبطل تصرفاته، ولهذا لم يشكل لا على أحمد شاكر ولا على حسن البنا ولا على أهل ذلك العصر الفرق بين القوانين التي هي أحكام قد تضاد حكم الله ورسوله، وبين الدستور الذي هو عقد بين السلطة والشعب، يتضمن مبادئ عامة، وشروطا سياسية، لا يلزم الأمة منها إلا ما وافق الشرع، ويبطل ما خالفه!

فلما رأوا أن الدساتير تنص على أن (دين الدولة الإسلام)، و(الشريعة المصدر الرئيس للتشريع)، ثم رأوا أن باقي المبادئ والشروط في الدساتير مما لا يتعارض مع الشريعة عموما، لم يروا في ذلك مشكلة، إذ مثل هذا العقد إذا وجد إرادة قوية تقف خلفه لتنفيذه، فلن يكون هناك عائق أمام أسلمة قوانين الدولة كلها، خاصة وأن خبراء الدستور يؤكدون أن نص

(دين الدولة الإسلام) كاف وحده في إلزام السلطة بعدم مخالفة دين الدولة في شيء من ممارساتها..الخ

وهذا السبب ذاته الذي حمل الفقهاء المتأخرين كالشيخ بن باز وابن عثيمين على القول بجواز دخول البرلمان، والمشاركة السياسية، والإصلاح من خلالهما لتعديل القوانين التي تخالف حكم الشريعة!

لقد كان المسلمون وقبل سقوط الخلافة العثمانية يمارسون العمل السياسي، ويعرفون الأحزاب السياسية، وينتخبون أعضاء المبعوثان وهو البرلمان، في كل ولايات الدولة العثمانية، كما عرفوا المشروطية وهو الدستور، ولم يقل أحد من علماء الأمة آنذاك، بأن هذا العمل محرم، أو أن دخول البرلمان في حد ذاته شرك وكفر، أو أنه يحرم على الأمة أن تشرع الأنظمة والقوانين التي تحقق المصالح العامة لها، فيما لا نص فيه!

إلا أن المشكلة ليست في هذا كله، فليست هي في الدساتير، ولا حتى في القوانين الوضعية المصادمة للشريعة مع كونها كفرا، بل المشكلة وراء ذلك كله فهي في تنازع الإرادات، وفي نفوذ إرادة الطاغية والمستبد على الأمة كلها، حتى استطاع أن يكرهها على التحاكم لغير حكم الله، وعجز الأمة في المقابل عن فرض إرادتها، فرأى هؤلاء المصلحون أن العمل السياسي السلمي الدستوري هو أسلم طريق يحقق الإصلاح، دون أن يفضي إلى قتال ودماء، ولم يدركوا بأن الدستور والبرلمان والانتخابات ما لم تكن وراءها إرادة أمة نافذة، وإلا صارت أدوات في يد الطاغية يفرض من خلالها إرادته على الأمة باسمها!

إن هذا هو السبب ذاته الذي جعل فقهاء الأمة قديما يعرفون دار الإسلام بتعريف واحد، وهو (أن تكون الشوكة فيها للمسلمين)، كما هو الحال في المدينة حين هاجر لها النبي صلى الله عليه وسلم، لأن الفقهاء لم يتصوروا أصلا أن تكون الشوكة والقوة للمسلمين في أرضهم، ولا يتحاكمون للكتاب والسنة، لأنهم يخرجون بذلك من دائرة الإسلام، ولهذا صار بعض الفقهاء يزيد في تعريف دار الإسلام قيدا آخر إضافيا وهو(وتكون الأحكام فيها أحكام الإسلام)!

وقد فصلت ذلك في رسالة(الأجوبة الفاصلة في المسائل النازلة)وفي (تحرير الإنسان).

لقد انشغل المصلحون السياسيون في موضوع تعديل الدستور أو تعديل القوانين، ودخلوا في صراع عقيم مع السلطة، دون أن يدركوا بأن المشكلة ليست في الدستور ولا القوانين، بل المشكلة في غياب الشوكة والقوة للأمة في أرضها، والتي هي مناط وصف الدار بالإسلام!

إن فقد الأمة للإرادة الحرة هو سبب الأزمة، فالواجب تقديم استرجاع هذه الإرادة، واستعادة الشوكة والقوة للأمة، وتحرير الأمة وإرادتها، على الانشغال بتعديل نصوص من حبر على ورق!

كما انشغل السياسيون الإسلاميون في البرلمانات في موضوع تطبيق الشريعة، دون أن يدركوا شيئا مما تمنوه، لأن الشوكة والقوة واليد ليست لهم ولا للأمة معهم، بل هي للسلطة المدعومة من الغرب، والتي لا تسمح بتحقيق ذلك!

لقد كان الفقهاء يدركون هذه الحقيقة، إلا أنهم رأوا بأن تحرير الأمة بالقوة قد يفضي إلى العنف والفتن، وقد صرح الشيخ أحمد شاكر في رسالته هذه بموقفه من العنف حيث يقول(لست رجلا خياليا، ولست داعيا إلى ثورة جامحة على القوانين، وأنا أعتقد أن ضرر العنف اليوم أكثر من نفعه)!

إلا أن خوف الشيخ شاكر ورفضه للثورة وأد حلمه بالإصلاح، في ظل عملية سياسية صورية، تفتقد للعنصر الأساسي وهو (نفوذ الإرادة) الحقيقية للأمة!

لقد جاء سيد قطب ورأى المشهد السياسي بكل أبعاده، فإذا الدستور والبرلمان والانتخابات في مصر كلها وسيلة لفرض إرادة الطاغوت باسم الشعب، فثار ضد هذا الزيف، وكفر به كله، ودعا إلى اعتزال هذا الواقع، والثورة عليه، إلا إنه سرعان ما وأدت الجماعة روح الثورة القطبية، وتأثر خطاه أقوام لم يفهموه، فاعتزلوا المجتمع فلم يعودوا إليه، ودخلوا عزلة شعورية فلم يخرجوا منها، ولم يستطيعوا تحريك الشعب وإحداث التغيير الذي كان يرنوا إليه سيد قطب!

لقد تحقق للشعب الإيراني من خلال الثورة الشعبية ضد الشاه، ما لم يتحقق للشعوب السنية بالمحاولات السلمية مع الطغاة!

والمقصود من ذلك كله فهم موقف علماء الأمة من الإصلاح السياسي السلمي، حيث كانوا يرون جوازه، ويدعون إليه، طمعا في تحقيق الإصلاح التدريجي، من خلال تأسيس الأحزاب السياسية، ودخول الانتخابات، والوصول إلى البرلمان، فإن حازوا على الأغلبية من الأمة ساسوها وفق حكم الإسلام وشريعته، وغيروا القوانين والأحكام التي تعارض حكم الله، وإن كانوا أقلية أمروا نواب الأمة وممثليها بالمعروف ونهوها عن المنكر، وبينوا حكم الله فيما يعرض عليهم من القضايا..الخ.

ولم يخطر ببال أولئك العلماء المجتهدين والدعاة المصلحين ما طرأ على من بعدهم بأن دخول البرلمان شرك وكفر واعتراف بالطاغوت!

إلا أن الذي حال دون تحقيق الإصلاح كما كان يرجو المصلحون في القرن الماضي، هو أن العملية السياسية كانت وما تزال صورية، لأنها تحت ظل نفوذ احتلال أجنبي، وأنظمة حكم تحت سيطرته، فلا يمكن أن تكون العملية السياسية السلمية وحدها هي وسيلة الإصلاح، ما لم تفضي إلى تحرير إرادة الأمة وإطلاق يدها، ونفوذ إرادتها!

ومما يؤكد هذه الحقيقة ما جرى في تركيا من تحولات سياسية جزئية، لتحرر إرادة الأمة وأكثريتها من قبضة السلطة العسكرية جزئيا، فتأتى للأحزاب القوية التي حازت على ثقة الشعب، أن تحقق بعض الإصلاحات التي يطمح إليها الشعب التركي، فتحرير الإرادة للشعب، وحصول الشوكة للأمة في أرضها أهم مما سواهما، لأن الشريعة لا تقيمها إلا الأمة، ولا تحميها إلا الأمة، فإذا كانت الأمة مسلوبة الإرادة، مغلولة اليد، مكسورة الشوكة، تسلط عليها عدوها الخارجي أو الداخلي، فعطل شريعتها، واستعبدها، وضيع حقوقها ومصالحها وأرضها، ولهذا قال شيخ الإسلام (ليس أوجب بعد الإيمان بالله من دفع العدو الكافر عن أرض الإسلام، فإنه ببقائه لا يبقى دين ولا دنيا)!

ثم تأتي القضية الأخرى التي يجب على المصلح معرفتها وتقديرها حق قدرها ألا وهي معرفة حدود المقدور له فردا كان أو جماعة بحسب المتاح له زمانا ومكانا وإمكانات، فهنا يجب تحديد الأهداف والوسائل، وهي في مجال الإصلاح السياسي على ثلاث درجات:

إصلاح كلي على مستوى الأمة، أو إصلاح كلي على مستوى قطر من الأقطار، أو إصلاح جزئي، وهي على النحو التالي:

١- الغاية المثلى والهدف الأقصى أن تعود (أمة واحدة وخلافة راشدة، وهذه لا يمكن بداهة أن تكون هدفا لفرد، ولا لجماعة قطرية، إذ هو هدف يشترك فيه المسلمون كلهم، على اختلاف بلدانهم، ولا يتصور أن يتحقق إلا بالأمة كلها، أو كثرها، من خلال حكوماتها التي تمثلها، كلها أو أكثرها، فكل من يعيش حلم عودة الخلافة دون وجود الوسيلة والأداة السياسية لتحقيق هذا الهدف، وهو وصوله للسلطة في أكثر الأقطار فهو واهم، وكذلك لا يمكن تحقيق هذا الهدف الأقصى ما لم تتوفر الشروط الموضوعية له وهي:

- تحرر الأمة وأقطارها كلها أو أكثرها، من الاحتلال والنفوذ الأجنبي، فلن تقوم خلافة في ظل احتلال العدو للأرض، ووجود قواعده العسكرية في كل بلد!

- تحرر إرادة الأمة من الاستبداد الداخلي، وإقامتها لحكوماتها الإسلامية، التي تمثلها وتختارها، وتعبر عن إرادتها، فلا يتصور أن تقوم الحكومات التي أوجدها الاستعمار الغربي على أنقاض الخلافة بإعادتها، أو أن تقوم حكومات علمانية لا تؤمن بالإسلام بتحقيق هذا الهدف!

- توحيد الأمة وأقطارها، كلها أو أكثرها، سواء باختيار شعوبها عند تحررها، أو بتوحيد دولة مركزية لمحيطها، لتكون الأساس القادر على النهوض بالخلافة العامة وأعبائها.

فقبل تحقق هذه الأهداف المرحلية لا يمكن الحديث عن الهدف النهائي، إلا من باب بيان الحكم الشرعي، ودعوة الأمة للعمل من أجل تحقيقه، فلن تقوم الخلافة في الهواء الطلق، ولا في الفضاء الرحب، بل ستقوم على الأرض، وفي دار الإسلام، بشرط تحرر دولها من أي احتلال خارجي أجنبي، وتحرر إرادة شعوبها من كل طاغوت داخلي!

٢- الغاية الوسطى والهدف المرحلي، وهو أن تقوم (حكومة راشدة)، في كل بلد يمكن إقامتها فيه، وهذا هدف مقدور لكل حزب سياسي قطري قادر على الوصول للسلطة في بلد يتمتع بسيادة واستقلال، أو يمكن أن يتمتع بها في حال تغير السلطة القائمة، وقيام سلطة راشدة تقيم حكومة راشدة، ولا يحتاج تحقيق هذا الهدف ما يحتاجه الهدف الأول من عمل مشترك وتنظيم سياسي على مستوى الأمة.

٣- الغاية الدنيا والهدف القريب، وهو الإصلاح الجزئي(حكومة عادلة)، بإصلاح ما يمكن إصلاحه في أي بلد إسلامي، وتحقيق ما يمكن تحقيقه من العدل، ورفع ما يمكن دفعه من الظلم فيه عن الشعب، إذ كل نهضة في أي بلد من بلدان المسلمين وتطويره وإصلاح أحواله، يصب في النهاية في مصلحة الأمة وقوتها، وتسهيل مهمة عودتها وعودة خلافتها.

وكذا تعزيز قدرات التنظيم السياسي الإصلاحي في هذا البلد أو ذاك، ليكون رديفا قادرا على ملء الفراغ السياسي عند حدوثه، أو إحداث التغيير عند وجود الفرصة لتحقيقه.

والمقصود بأن المصلحين أفرادا كانوا أو جماعات عليهم أن يحددوا هدفهم السياسي بحسب ظروف بلدانهم وقدراتهم في أوطانهم، فالبلدان المركزية في العالم الإسلامي، تختلف عن البلدان الثانوية أو الهامشية، التي لا يمكن بداهة أن تكون أساسا لقيام مشروع (الخلافة الراشدة)، فيتم الاقتصار فيها على العمل من أجل مشروع (الحكومة الراشدة)، عملا بالحديث الصحيح (ما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم)، فإن كانت الظروف لا تساعد

حتى على تحقيق هذا الهدف في ذلك القطر، فلا يتعطل المصلحون عن الدعوة فيه إلى تحقيق ما يمكن من الإصلاح السياسي الجزئي، بتحقيق ما يمكن من العدل، وصيانة الحرية، ودفع الظلم، وحماية مصالح شعوبهم وحقوقها، حتى لو كانوا خارج السلطة، أو في ظل حكومة غير شرعية، من خلال الوسائل المتاحة إن كان بالإمكان الإصلاح من خلالها، كالعمل السياسي السلمي، ودخول مجالس الشعب، والوصول إلى الأمة من خلال كل الوسائل، كالنقابات العمالية والمهنية لدعوتها وتحريكها..الخ ،

أو من خلال تحضير الأمة وإعدادها للثورة الشعبية العامة إن كان ذلك ممكنا، لبسط يدها، ونفوذ إرادتها.

أو من خلال إعداد العدة والشوكة والعصبية القادرة على التغيير بالقوة، ورفع الظلم والطغيان عن الأمة حال عجزها وضعفها، ورد الأمر إليها، وإعدادها لتحكم نفسها بنفسها.

والمقصود أن لا يحصر المصلحون وسائل التغيير المشروعة، ولا يحجروا على الأمة واسعا، ما دامت النصوص الشرعية قد جاءت بذلك كله، وتركت الأمر للمكلفين بفعل المقدور لهم من ذلك، كما في حديث (ألا ننابذهم السيف)، وحديث (إلا أن تروا كفرا بواحا)، وحديث (من جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن)، وحديث (لتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق أطرا)، وحديث (من رأى منكم منكرا فليغيره..) الخ

فالواجب على الأمة كلها أن تعمل لعودتها (أمة واحدة وخلافة راشدة)، والواجب على أهل كل بلد العمل من أجل إقامة (حكومة راشدة)، وإلى أن يتحقق شيء من ذلك، فلا يتوقف المصلحون عن الإصلاح حسب الإمكان والمتاح، فالأنظمة الديمقراطية خير للأمة من الأنظمة الدكتاتورية وأخف ضررا، والأنظمة الجمهورية الليبرالية خير من الأنظمةالعسكرية الشمولية وأهون شرا!

ثانيا : أن يعمل المصلحون، وأن يمارسوا العمل السياسي، وفق المتاح لهم بحسب الظرف المكاني والزماني، على أساس معرفة الأحكام الشرعية السياسية التالي:

١- أن بلدان العالم الإسلامي، هي في الأصل دار إسلام، وأهلها مسلمون، وأن الولاية الشرعية فيها للأمة، لا تسقط بحال من الأحوال، حتى لو كانت أحوالها جاهلية، وحكوماتها غير شرعية، كما قال تعالى﴿إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا﴾، وقال تعالى ﴿والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض﴾، وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن الأحوال التي تطرأ على الأمة بعده، والفتن التي تتعرض لها، كما في حديث (ثم يكون ملكا عضوضا، ثم ملكا

جبريا) وفي رواية (ثم يكون الطواغيت)، (ثم تعود خلافة على منهاج النبوة)، وقال (لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية وإذا استنفرتم فانفروا)، وقال (لتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق أطرا)، وكل ذلك خطاب للأمة إلى قيام الساعة، حتى في حال استضعافها، فولايتها ووجوب الجهاد عليها سواء جهاد الكلمة أو جهاد السيف قائمان إلى قيام الساعة، وهذا معنى قول أهل السنة والجماعة بأنه (الجهاد ماض إلى يوم القيامة لا يبطله جور جائر)، وكما في الحديث الصحيح (يكون أمراء يقولون ما لا يفعلون فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن)، وقال في الحديث الصحيح (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق يقاتلون لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك)، وكل ذلك يؤكد أن ولاية الأمة على نفسها لا تسقط بوجود حاكم جائر أو كافر، بل الواجب عليها بحكم هذه الولاية التي لها على نفسها أن تقوم بعزله أو قتاله والخروج عليه، فإن عجزت فلا يسقط حقها في تغييره، إلى أن تقوى على القيام بالواجب، كما تؤكد هذه النصوص أن جهادها الداخلي بالكلمة أو باليد والقوة، وكذا جهادها للعدو الخارجي بالسيف، كل ذلك لا يسقط بأي حال من الأحوال، وهو فرع عن ثبوت ولاية الأمة العامة على نفسها.

كما إن في هذه الأحاديث الأمر بالإصلاح في كل الأحوال، في حال القوة باليد، وفي حال الضعف بالكلمة، وفي أسوأ الأحوال رفض الفساد واعتقاد بطلانه ولو بالقلب!

ويدخل في مفهوم (التغيير باليد) كل ما يصدق عليه أنه من القوة كالضغط السياسي، والمغالبة السلمية للسلطة الجائرة، وتحريك الشعب لتحقيق الإصلاح ورفع الظلم.

والمقصود أن الأمة اليوم هي كما كانت بالأمس على أرضها، وفي دارها، وفي أوطانها وبلدانها، والحق والولاية لها، حتى وإن كانت إرادتها مغلولة، ويدها مشلولة، بوجود حكومات جائرة أو كافرة، فالواجب على الأمة بسط إرادتها، وإطلاق يدها، والأخذ على يد الظالم وأطره على الحق أطرا، ورفع يده ويد الكافر عن ولايتها التي جعل الله لها.

وقد كان من أشد الأخطاء تصورا اعتقاد أن كفر الحاكم في بلد إسلامي، وفي دار الإسلام، يفضي إلى فقد الأمة لولايتها على نفسها، وعلى أرضها ودولها، بحيث تترتب الأحكام كلها بالنظر إلى الحاكم وطروء الكفر عليه، بينما الصحيح أن كفره لا يبطل ولاية الأمة، ولا يحرم عليها شيئا مما ثبت لها من الحقوق والولايات، بل العكس هو الصحيح حيث أن ولايته هي التي تسقط بكفره وردته، ومما يؤكد ثبوت ولاية الأمة ثبوت حقها في عزله والخروج عليه بل وقتاله.

٢- أن كل ولاية اليوم غير ولاية الأمة على نفسها، وغير الولاية الشرعية التي شرع الله لها، هي ولاية باطلة، ولا شرعية لها، وليس للإسلام نظام سياسي شرعي إلا الخلافة على أصولها، كما قال الإمام أحمد عن حديث (من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية)، فقال أحمد (أتدري من ذاك؟ ذاك الذي يجمع المسلمون عليه كلهم يقول هذا هو الإمام)، فليس في زمن الفتنة والفرقة العامة، حين تغيب الخلافة الجامعة كما في هذا العصر، بيعة شرعية لأحد، كما جاء في الحديث الصحيح (يكون خلفاء فيكثرون فأوفوا بيعة الأول فالأول)، فدل على أنه لا بيعة إلا لخليفة واحد للأمة، وجاء في الصحيح (إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الثاني منهما)، ولهذا اعتزل أكثر الصحابة في الفتنة حتى قال ابن عمر (والله لا أبذل بيعتي في فرقة ولا أمنعها في جماعة)، ويؤكده الحديث الصحيح (فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال فاعتزل تلك الفرق كلها)، وفي رواية (إن كان لله في الأرض خليفة فالزمه)!

فكل دويلات الطوائف اليوم، والدول القومية، والوطنية القطرية في العالم الإسلامي، لا شرعية دينية لها، ولا بيعة شرعية لها واجبة على الأمة ولا على بعضها، بل هي فرقة عامة يجب على الأمة رفضها وإصلاح خللها، وهذا لا ينفي كون حكوماتها لها سلطة بحكم الأمر الواقع، فينفذ من أحكامها ما وافق الحق والعدل وحقق المصلحة، وإنما إذا قامت حكومة إسلامية في بلد من بلدان المسلمين، باختيار أهل ذلك البلد وشوكتهم، فولايتها عليهم ولاية قاصرة على أهل ذلك البلد ومستمدة منهم، وهي ولاية عرفية أو سياسية تعاقدية، وهي أشبه بإمارة السفر كما في الحديث (إذا كنتم في سفر فأمروا أحدكم)، فيجب على أهل ذلك البلد إعانتها على القيام بالواجبات الشرعية، والمصالح السياسية، والوفاء لها بما ولوها من ولاية، وطاعتها بالمعروف، ولا تعد تلك الحكومة خلافة شرعية، في حال عجزها عن تحرير وتوحيد الأمة كلها أو أكثرها، وفي حال عجزها عن نفوذ إرادتها على الأمة أو أكثرها، لأن الخلافة شأن عام للأمة كلها أو أكثرها، لا يفتأت عليها فيه أحد، إلا من استطاع تحريرها وتوحيدها، أو من بايعته الأمة أو أكثرها على إمامته السياسية ونفوذ ولايته عليها.

٣- وأنه لا تلازم بين عدم شرعية الأنظمة التي تحكم العالم الإسلامي، وكفرها أو عدم كفرها، وهو الشَرَك الذي وقعت فيه بعض الحركات الإصلاحية، فانشغلت في موضوع الحكم على الأنظمة بالكفر أو عدمه، وأضاعت وقتها في جدل عقيم، دون أن تغير من واقعها السياسي شيئا، مع أن مقصود الشارع أصلا هو تغيير المنكر، وتحقيق الإصلاح، سواء وصمت هذه الأنظمة بالكفر أو عدمه، فالواجب إزالة المنكر والجور والجائر سواء قيل بأنه مسلم أم كافر.

وقد أفضى جدل بعض الحركات حول هذه القضية، أن صار من يحكم بإسلام هذه

الأنظمة يشاركها فيما هي فيه، ويرى بأن لها ولاية شرعية ليس عليه وحده فحسب، بل على كل مسلم تحت سلطتها، حتى اتسع الخرق على الراقع، واقتحموا باب ردة جامحة، فصدقوا الطغاة بكذبهم، وأعانوهم على باطلهم وظلمهم، وركنوا إليهم، فصاروا زبانيتهم وأعوانهم!

وذهب من حكم عليهم بالكفر إلى اعتزال الواقع، والحكم على الأمة إما بالكفر معهم، أو بأنها في العهد المكي، ولا يجب على الأمة أن تقوم بشيء من واجباتها وفروض كفاياتها، قبل إسقاط الطواغيت، وإقامة الخلافة!

وكلا الرأيين مجانب للصواب، مخالف للنصوص، فالأمة منذ أن نزل قوله تعالى﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا﴾ وهي في حال استخلاف في الأرض إلى يوم القيامة، حتى وهي في حال الاستضعاف، وهي مخاطبة بكل الأحكام الشرعية، فلا يتعطل المقدور منها والميسور لها، بتعذر المعسور عليها.

٤- وأن الإصلاح باب واسع، وهو منوط بالقدرة والاستطاعة، كما في قوله تعالى عن شعيب
﴿إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله﴾، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم عن الغرباء (الذين يصلحون ما أفسد الناس)، فهو عام في كل من يصلح ما أفسده المفسدون، وكما في الصحيح (من رأى منكم منكر فليغيره) وهذا عام في كل منكر، وفي كل عصر، إلا أن الإصلاح درجات، وبعضها أشرف وأجل وأعظم درجة عند الله من بعض، كما في الحديث (أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر)، و(سيد الشهداء حمزة ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله)، إذ في إصلاح السلطة تحقيق الإصلاح الشامل لكل شئون الأمة والدولة، وفي فسادها فساد كل شئونها، كما في الحديث الصحيح (أخوف ما أخاف على أمتي الأئمة المضلون)، وقال (أخوف ما أخاف على أمتي جور الأئمة)، وفي رواية (جور السلطان)، لأن في جوره وطغيانه وانحرافه انحراف الأمة معه، إذ الأمم على دين ملوكها!

ولشرف الإصلاح في هذا الباب جاء في الحديث (من أحيا سنتي عند فساد أمتي كان له أجر سبعين شهيدا)، والمراد بسنته هنا سنته في باب الإمامة وسياسة شئون الأمة التي قال عنها (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور)، وهي المراد بقوله (أول من يغير سنتي رجل من بني أمية)، فإذا كان سيد الشهداء وأفضل المجاهدين من تصدى للإمام الجائر، فكيف بمن أزال الإمام الجائر، وأبطل الجور، وأحيى سنن العدل وأقام سنن النبوة في الأمة ألا يكون له أجر سبعين شهيدا؟!

ولهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بلزوم سنته وسنن الخلفاء الراشدين من بعده فقال (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي)، أي سننهم في باب سياسة الأمة بإقامة أحكام الدين والعدل والقسط، وبشر بعودتها بعد وقوع المحدثات التي حذر منها فقال (ثم يكون ملكا عضوضا، ثم ملكا جبريا وفي رواية ثم يكون الطواغيت - ثم تعود خلافة على منهاج النبوة)، فدل على أن أعظم ما يكون من الإصلاح في الأرض بعد عهد النبوة هو الخلافة الراشدة، ثم أعظم ما يكون من الإصلاح في الأرض بعد حدوث المحدثات والملك العضوض والملك الجبري والملك الطاغوتي عودة الخلافة الراشدة من جديد!

ثم لا يتوقف الإصلاح عند هذا الأمر العظيم، بل كما قال صلى الله عليه وسلم (ما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم وما نهيتكم عنه فانتهوا)، فيجب القيام بكل ما يمكن من المأمور به شرعا بحسب استطاعة الأمة وأفرادها وجماعاتها، كما في الحديث الصحيح (كل ميسر لما خلق له).

فإن استطاعت أي حركة إصلاحية في أي بلد إسلامي الوصول إلى السلطة، وتحرير إرادة الأمة، وإقامة حكم الله بالعدل والقسط، واجتهدت حسب قدرتها واستطاعتها بالإصلاح، فهي داخلة في عموم البشارة في الذين يصلحون ما أفسد الناس، وقد أدت ما عليها من الواجب الكفائي، كما قال تعالى ﴿لا يكلف الله نفسا إلا وسعها﴾، وقال تعالى ﴿ما جعل عليكم في الدين من حرج﴾.

ثم دون ذلك من الإصلاح كل إصلاح يقوم به المصلحون في بلدانهم أفرادا كانوا أو حركات سياسية، وإن لم تكن أنظمة الحكم فيها شرعية ولا إسلامية، إذ عدم شرعية الأنظمة وعدم إسلاميتها، لا يعطل وجوب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والدعوة إلى الإصلاح والخير وذلك من وجوه:

الأول : أن هذا هو الواجب الشرعي في كل حال، على كل مسلم، فردا كان أو جماعة، سواء كانوا تحت حكومة مسلمة أو غير مسلمة، ولهذا كان خطاب القرآن عاما، كما في خطابه للمشركين ودعوته لهم بالعدل وإقامة القسط والرحمة باليتيم والضعيف، ولهذا توعدهم على ظلمهم كما قال تعالى ﴿ويل للمطففين .الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون .وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون .ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم﴾، وقال تعالى ﴿أرأيت الذي يكذب بالدين .فذلك الذي يدع اليتيم .ولا يحض على طعام المسكين﴾، وكقوله ﴿ما سلككم في سقر.

قالوا لم نك من المصلين .ولم نك نطعم المسكين﴾، وقال شعيب لقومه ﴿أوفوا الكيل ولا تكونوا من المخسرين .وزنوا بالقسطاس المستقيم .ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا في الأرض مفسدين..﴾الخ

فالقرآن حين نزل خاطب الإنسانية كلها، والنبي صلى الله عليه وسلم كما وصفه القرآن ﴿ رحمة للعالمين﴾ كلهم، وقد دعاهم إلى كل حق وخير وعدل ورحمة، ونهاهم عن كل باطل وظلم وشر، ولهذا اختلف الأصوليون في(هل الكفار مخاطبون بفروع الشريعة أم لا؟ وهل يحاسبون عليها يوم القيامة أم لا؟) والصحيح أنهم مخاطبون بها، ويجازون عليها، ولا يقبل ذلك منهم لدخول الجنة إلا بالشهادتين، لعموم نصوص القرآن التي خاطبتهم في مكة كما في قوله تعالى ﴿ قل تعالوا أتلوا ما حرم ربكم عليكم ألا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا ولا تقتلوا أولادكم... ولا تقربوا الفواحش ما ظهر منها وما بطن... ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق... ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده وأوفوا الكيل والميزان بالقسط.. وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى وبعهد الله أوفوا.. وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله..﴾ الخ.

موقف الشيخ عبد الرحمن السعدي من الأنظمة الجمهورية :

ولهذا فالواجب الإصلاح السياسي حتى في غير دار الإسلام، كما قال الشيخ السعدي في تفسيره لقصة شعيب في سورة هود، والفوائد التي تستفاد منها (أن الكفار، كما يعاقبون، ويخاطبون، بأصل الإسلام ،فكذلك بشرائعه وفروعه، لأن شعيبا دعا قومه إلى التوحيد، وإلى إيفاء المكيال والميزان، وجعل الوعيد، مرتبا على مجموع ذلك..

ومنها :أن وظيفة الرسل وسنتهم وملتهم، إرادة الإصلاح بحسب القدرة والإمكان، فيأتون بتحصيل المصالح وتكميلها، أو بتحصيل ما يقدر عليه منها، وبدفع المفاسد وتقليلها، ويراعون المصالح العامة على المصالح الخاصة.

وحقيقة المصلحة، هي التي تصلح بها أحوال العباد، وتستقيم بها أمورهم الدينية والدنيوية.

ومنها : أن من قام بما يقدر عليه من الإصلاح، لم يكن ملوما ولا مذموما في عدم فعله ما لا يقدر عليه، فعلى العبد أن يقيم من الإصلاح في نفسه، وفي غيره، ما يقدر عليه) انتهى كلام السعدي.

ولهذا لم يتوقف النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة رضي الله عنهم وهم في مكة عن الدعوة إلى كل عدل وخير وبر، ومن ذلك قصة الأراشي – كما في السيرة – وكان رجلا غريبا عن مكة، وكان له عند أبي جهل حق، وقد رفض أبو جهل أن يرد عليه حقه، فجاء يشتكي لقريش فأشاروا عليه أن يذهب للنبي صلى الله عليه وسلم، فلما جاءه مشى معه صلى الله عليه وسلم حتى ضرب باب دار أبي جهل وهو (فرعون هذه الأمة) كما في الحديث، وقال له أعط الرجل حقه! فارتعد منه أبو جهل ودفع إليه حقه!

فلم يتوقف النبي صلى الله عليه وسلم عن الدفاع عن المظلوم وإقامة العدل، بدعوى أنه في مكة، ولا شوكة له فيها، أو أنه لا بد من حكومة إسلامية، أو أن الطاغية لا يؤمر بإصلاح، ولا ينهى عن فساد حتى يسلم!

وكذا قال صلى الله عليه وسلم (شهدت في بيت عبد الله بن جدعان حلفا – وكان على نصرة المظلوم – لو دعيت إليه في الإسلام لأجبت)!

وهذا يؤكد أن النبي صلى الله عليه وسلم ظل على التزامه بهذا الحلف وهو في مكة قبل قيام الدولة الإسلامية، وكذا في المدينة بعد قيامها.

والمقصود أن الأمة لا تتعطل عن الإصلاح في كل مجال، وفي كل بلد، حسب استطاعتها، فتدعو إلى العدل، وتأخذ على يد الظالم، وتسعى لتحقيق المساواة، وإصلاح شئون حياتها..الخ.

فأعظم الإصلاح وأفضل المصلحين من عمل من أجل إقامة (الخلافة الراشدة) في الأمة كلها، ثم من عمل من أجل إقامة (الحكومة الراشدة) في أي بلد من بلدان المسلمين، ثم من تصدى لتحقيق أي إصلاح ولو جزئي، في أي بلد إسلامي بأي وسيلة مشروعة تحقق الإصلاح سلمية كانت أو ثورية، دستورية كانت أو جماهيرية، بحسب الظرف المحيط به.

ولا يقتصر ذلك الإصلاح على الأمة في دار الإسلام، بل حتى في غير دار الإسلام، فللمسلمين في كل بلد، أن يدعوا إلى الإصلاح والعدل والخير والبر، والاستعانة بأقوامهم وعصائبهم وتجمعاتهم على تحقيق الإصلاح، كما قال العلامة عبد الرحمن السعدي في تفسير قوله ﴿ولولا رهطك لرجمناك﴾ وأنه يجوز للمسلمين في دار الكفر أن يؤيدوا قومهم في إقامة أنظمة الحكم الجمهورية، لما يتحقق لهم فيها من عدل وصلاح، بخلاف أنظمة الحكم المستبدة!

قال السعدي في تفسيره (ومنها :أن الله يدفع عن المؤمنين بأسباب كثيرة، قد يعلمون

بعضها ،وقد لا يعلمون شيئا منها، وربما دفع عنهم، بسبب قبيلتهم، أو أهل وطنهم الكفار، كما دفع الله عن شعيب رجم قومه بسبب رهطه، وأن هذه الروابط التي يحصل بها الدفع عن الإسلام والمسلمين، لا بأس بالسعي فيها، بل ربما تعين ذلك، لأن الإصلاح مطلوب على حسب القدرة والإمكان، فعلى هذا لو ساعد المسلمون الذين تحت ولاية الكفار، وعملوا على جعل الولاية جمهورية يتمكن فيها الأفراد والشعوب من حقوقهم الدينية والدنيوية، لكان أولى، من استسلامهم لدولة تقضي على حقوقهم الدينية والدنيوية، وتحرص على إبادتها، وجعلهم عملَةً و خدماً لهم.

نعم إن أمكن أن تكون الدولة للمسلمين، وهم الحكام، فهو المتعين، ولكن لعدم إمكان هذه المرتبة، فالمرتبة التي فيها دفع ووقاية للدين والدنيا مقدمة) انتهى كلام السعدي.

وهذا هو السبب في أمر النبي صلى الله عليه وسلم بعض أصحابه بالهجرة للحبشة لما فيها من عدل!

والضابط في هذا كله قوله تعالى﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾ وهذه الآية نزلت في شأن التعاون مع المشركين على العدل والخير والبر.

والثاني : أنه لا يسوغ عقلا ولا شرعا القول بوجوب ترك المسلمين في كل بلد لشئون حياتهم ومصالحهم في أرضهم وبلدانهم ودولهم وولايتهم التي جعل الله لهم، بدعوى عدم شرعية السلطة، أو بدعوى أنها سلطة طاغوت، فإن الله أرسل موسى لفرعون وهو إمام الطغاه فقال له ﴿اذهب إلى فرعون إنه طغى .فقل هل لك إلى أن تزكى﴾، وقال تعالى﴿اذهبا إلى فرعون إنه طغى .فقولا له قولا لينا .لعله يتذكر أو يخشى﴾، وقال موسى له بعد أن أبى فرعون وطغى ﴿أرسل معنا بني إسرائيل ولا تعذبهم﴾، فبعد أن يئس من هدايته طلب منه رفع الظلم عن قومه، فإذا كان باستطاعة الأمة رفع يد الطاغوت عنها فذلك الواجب عليها، فإن عجزت عن ذلك، فلها أن تدعوه إلى الإسلام والإيمان، فإن رفض فلا أقل من دعوته إلى كف ظلمه عن المظلومين!

والثالث : لأن الاعتزال اليوم في ظل الدولة الحديثة مستحيل، فليس هناك شعاب وصحراء يلجأ إليها الإنسان، حتى يأمن فيها من تدخل الدولة في شئون حياته، منذ ولادته إلى وفاته، فهو يحمل جنسيتها وجواز سفرها وبطاقتها، ويدرس في مدارسها، ويعمل في وظائفها..الخ فمن لم يؤثر بها أثرت به شاء أم أبى!

ثم إن الشارع أمر الفرد بالاعتزال إذا وجد وسيلة لذلك، كما في الحديث (إذا رأيت شحا مطاعا، وهوى متبعا، وإعجاب كل ذي رأي برأيه، فعليك بخاصة نفسك، ودع عنك أمر العامة)، وقال عند غياب الخلافة (فاعتزل تلك الفرق كلها)، أما الأمة والجماعة فهي مخاطبة بمجموعها بإقامة الواجبات الشرعية، بحسب قدرتها وطاقتها، كما قال صلى الله عليه وسلم (إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك الله أن يعمهم بعقابه)، وقال (لتأمرون بالمعروف، ولتنهون عن المنكر)، (ولتأخذن على يد الظالم، ولتأطرنه على الحق أطرا..) الخ

فللإنسان الذي يخاف على دينه ويجد وسيلة للاعتزال أن يعتزل، وللجماعة التي لا تستطيع مواجهة هذا الواقع أن تعتزله إذا استطاعت تحقيق ذلك فعلا، إلا أنه لا يعقل أن يدعو إنسان أو جماعة الأمة كلها بشعوبها التي تبلغ مليار ونصف، أن تعتزل الواقع، وأن لا تمارس حياتها، وألا تعمل في دولها وأوطانها، وألا تدافع عن حقوقها وحرياتها ومصالحها، وحماية أرضها من العدوان، بدعوى أن حكوماتها غير شرعية، أو أنها أنظمة حكم طاغوتية، أو أنه لا يجوز للشعوب أن تدعو هذه الحكومات إلى رفع الظلم، أو تحقيق العدل، أو تحقيق الوحدة بين شعوب الأمة وبلدانها التي فرقها الاستعمار، أو لا يحق للشعوب دعوة هذه الحكومات للدفاع عن الشعب الفلسطيني، أو رفع الحصار عن غزة، أو دعم الشعب العراقي، أو إنقاذ الشعوب المنكوبة بالفيضانات والمجاعات في بلدان العالم الإسلامي..الخ بدعوى أنها حكومات طاغوتية لا تحكم بما أنزل الله!

إن الأمة لن تتوقف عن الحياة ولن تموت، لأن بعض الجماعات توقفت عنها وماتت سياسيا !ولن تنتظر الأمة وشعوبها حتى يبلور الإسلاميون نظرياتهم عن الخلافة والحكومة الإسلامية، وهم خارج دائرة التأثير في واقعها السياسي، ولن تنتظر الأمة المهدي المنتظر، بل ستعيش الأمة حياتها، وستحافظ على ما يمكن لها أن تحافظ عليه من مصالحها، وستدافع عن حقوقها بفطرتها الطبيعية، وستدافع عن لقمة عيشها بغريزتها الفطرية، إلى أن تتحرر إرادتها، من قبضة عدوها الخارجي وعميله الداخلي، وستقف الأمة مع من يشاركها همومها وآلامها وآمالها، وستمضي مع من يضحي من أجلها لا من أجل نظرياته وأفكاره الخاصة به، ولن تشك الأمة في إسلامها وإيمانها، لأن هذه الجماعة أو تلك لها موقف من هذا النظام أو ذاك، فمن يستطيع تغيير هذا الواقع فليفعل بالعمل السلمي أو الثوري، وإلا فلا يطالب الأمة فوق طاقتها، إذ لا يقود الشعوب نحو التغيير والحرية والخلاص إلا القادة التاريخيون وعصائبهم، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر (اللهم إن تهلك هذه العصابة لا تعبد في الأرض)، مع أن المسلمين الذين لم يحضروا أكثر ممن شهد بدرا!

فإذا تأخر ظهور القادة التاريخيين وعصائبهم، فلا يكلف العامة بما لا يستطيعون، ولهذا جاءت البشارة بالطائفة المنصورة الظاهرة بالحق، وبالغرباء الذين يصلحون ما أفسد الناس، فالإصلاح هو مهمة النخبة من الأمة، الذين يجاهدون في الله حق جهاده، فإن نجحوا في مهمتهم وقامت الأمة معهم، وإلا فقد أدوا الذي عليهم، وكان للأمة عذرها في عدم قيامها معهم، سواء لعجزها وضعفها ووقوعها تحت حكم الطاغوت، أو لعجز المصلحين عن إقناعها وعجزهم عن تحريكها نحو الإصلاح!

التنظيم الراشدي وشروط النصر (١) *

إذا كان من شرط استعادة الخلافة الراشدة قيام حكومات راشدة، تحمل على عاتقها تحقيق هذا المهمة التاريخية على مستوى الأمة، فإن إقامة حكومات راشدة في كل قطر يشترط أن يسبقه وجود تنظيمات سياسية راشدة، تسعى لتحقيق هذه المهمة في كل بلد إسلامي، وهو ما يقتضي أن يتنادى المصلحون الراشدون إليها، وأن يتداعوا عليها، ليكملوا النقص، ويسدوا الخلل، ويتداركوا ما فات الحركات الإصلاحية الأخرى، على أساس التكامل والتعاون معها في تحقيق مشروع نهضة الأمة.

وهنا لا بد أن يتوفر لهذه التنظيمات السياسية الراشدة شروط ومواصفات في قياداتها وأنصارها وأحزابها ومشروعها السياسي لتحقيق النصر المنشود.

وقد صف القرآن الجيل الأول من الصحابة رضي الله عنهم بالرشد، فقال تعالى عنهم ﴿ولكن الله حبب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون﴾، وجعل الرشد غاية الإيمان وثمرة الاستجابة فقال تعالى ﴿فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لعلهم يرشدون﴾، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم من جاء بعدهم بلزوم هديهم ليرشدوا مثلهم، فقال كما في الحديث الصحيح (إن يطيعوا أبا بكر وعمر يرشدوا)، وقال (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ)!

فكان الرشد أشرف صفات أهل الإيمان، وهو غاية طاعتهم وعبادتهم واستجابتهم لله ولرسوله، وذلك بأن يتحقق لهم الرشد وهو الاهتداء والاستقامة، وبلوغهم درجة الكمال روحا وعقلا، وصلاح أحوالهم قولا وفعلا، فلا يتحرون إلا الحق، ولا يفعلون إلا الصواب، ولا يريدون إلا الخير، ولا يحبون إلا العدل.
ولهذا كان على الجيل الراشدي الجديد الذي يحمل على عاتقه مهمة إعادتها من جديد (أمة واحدة وخلافة راشدة)، أن يترسم خطاهم فيما هو بسبيله، إذ لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها، وهذا معنى الاقتداء بهم كما في الحديث(اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر)، فالاقتداء يشمل حتى التشبه بهم وبأحوالهم وأفعالهم وهديهم، وهو أعم من اتباع سننهم!

---

* كتب هذا المقال بتاريخ ٢٠١١/١/٤م

إن معرفة ذلك كله، ومعرفة أسباب النصر وشروطه التي تحقق لهم بها التمكين والاستخلاف في الأرض، كل ذلك شرط لتحقق النصر للراشدين والمصلحين الجدد، فقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن غربة ثانية، وعودة للإسلام ثانية فقال (بدأ الإسلام غريبا، وسيعود غريبا كما بدأ، فطوبى للغرباء، الذين يصلحون ما أفسد الناس)!

وهناك شروط وصفات يجب أن تتوفر لقيادات العمل الراشدي اليوم لتكون أهلا للنصر، كما يجب أن تتوفر في أنصارهم وأشياعهم صفات الرشد التي تجعلهم أهلا للقيام بالمهمة:

أولا : صفات القيادة الراشدة:

وليس المقصود هنا الصفات العامة التي تحققت في أهل الإيمان كما فصل فيها القرآن كالإيمان والتقوى والصلاح، وإنما المراد الصفات الخاصة التي توفرت في الخلفاء الراشدين قبل أن يصبحوا خلفاء، والتي أهلتهم للاستخلاف في الأرض، تلك الصفات التي تحلوا بها قبل أن يكونوا خلفاء، والتي واشتهروا بها منذ آمنوا وأسلموا، إذ كانوا جميعا قادة الدعوة مع النبي صلى الله عليه وسلم في مكة، إلى أن أقاموا الدولة في المدينة، ثم أقاموا الخلافة بعد وفاته صلى الله عليه وسلم، ومن ينظر في أبرز صفات الخلفاء الراشدين يجدها تتمثل في:

١- صديقية أبي بكر وعقائديته التي لا يطرأ عليها شك، ولا يخالطها ريب، ولا يعيقها تردد، وهو إيمانه المطلق بأن الله حق، والرسول حق، وأن ما جاء عنهما هو الحق، ووعدهما الحق، وهي الصفة التي شهرت أبا بكر حتى لقب بالصديق، كما وصفه القرآن ﴿والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون﴾، ومنزلة الصديقية هي التالية لمنزلة النبوة من حيث تحقق الإيمان واليقين كما قال تعالى ﴿مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين﴾.

لقد كان أبو بكر قبل خلافته وبعدها النموذج في عقائديته، فكان أول من آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم من الرجال، وأول من صدق حادثة الإسراء والمعراج، حين كذب بها من كذب، وشك من شك، حتى إذا هرعت قريش لأبي بكر تسأله فإذا جوابه جواب الصديقين (ويحكم أنا أصدق محمدا بخبر السماء ينزل عليه صباح مساء، فكيف لا أصدقه بالإسراء)!

إنه الإيمان المطلق بالغيب والتصديق بأخبار الوحي عما مضى من الأحداث، وعما يستقبل منها كأنه يراها رأي العين!

لقد ضعفت عرى الإيمان لدى بعض المسلمين ودعاتهم وعلمائهم اليوم حتى أصبح كثير منهم على (دين بلا يقين) فهم في شك من دينهم، وفي شك من كمال شريعتهم، وفي شك

من سنن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه في سياسة الأمة، وفي شك من وجوب اتباعها، وفي شك من صلاحيتها لعصرهم، وفي شك من بطلان هذه الجاهلية التي تحكمهم وتسوس شئونهم، وفي شك من وعد الله لهم بالنصر إن هم نصروه، وفي شك من عودتها خلافة راشدة كما أخبر بذلك صلى الله عليه وسلم، وكذبوا بما لم يحيطوا بعلمه ولما يأتهم تأويله!

ففقدوا بهذه الشكوك المتراكمة – التي ثبطتهم عن القيام لله بالقسط والحق – درجة الصديقية!

لقد تجلى إيمان أبي بكر العميق الراسخ رسوخ الجبال في مواقف تاريخية كبرى، وكان أولها حين دخل على النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته وهو على سريره، فقبله وقال(طبت حيا وميتا يا رسول الله ! أما الموتة التي كتبها الله عليك فقد ذقتها، ثم لن تموت بعدها أبدا)، وخرج على الناس وهم في المسجد وقد أصابهم هول المصيبة حتى طاشت عقولهم، وعمر يهذي ويقول: والله ما مات رسول الله وإنما ذهب يناجي ربه كما ذهب موسى!

فجاء أبو بكر يمشي حتى وقف في المكان الذي حق له الوقوف به وخطب الناس بكلماته الخالدة (أيها الناس من كان يعبد محمدا فإن محمدا قد مات، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت، وقرأ ﴿وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قتل انقلبت على أعقابكم﴾)!

لقد وقف أبو بكر موقف الصديقين الموقنين، فثاب المسلمون إلى رشدهم، وأدركوا أن الواجب عليهم في هذه اللحظة ليس البكاء بل نصر رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاته كنصره في حياته، وذلك بنصر دينه، وحمل رسالته، وحماية دولته، وإكمال مهمته، فبادروا إلى السقيفة في اليوم ذاته ليتشاوروا في أمر الخلافة واختيار السلطة، ومن يسوس شئون الأمة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلما اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة، اختلفوا واضطربوا حتى كادوا أن يقتتلوا، فإذا الصديقية تتجلى من جديد في أعظم حادثة تمر على الأمة وفي أشد أيامها، فانبرى لهم أبو بكر بثباته وإيمانه وخاطبهم بقوله للأنصار(أما ما ذكرتم من فضل فأنتم له أهل، إلا أن العرب لا ترضى إلا بهذا الحي من قريش، فاختاروا أي الرجلين ترون عمر أو أبا عبيدة بن الجراح)؟

فقالوا : بل أنت يا أبا بكر! فتتابع المهاجرون ثم الأنصار على بيعته، كأن لم يختلفوا فيها قبل قليل حتى كادوا أن يتفرقوا!

ثم خطب فيهم من الغد خطبته التاريخية ليبين لهم سنن الإمامة والخلافة الراشدة (أيها

الناس إني وليت عليكم ولست بخيركم فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني ...أطيعوني ما أطعت الله ورسوله فيكم، فإن عصيتهما فلا طاعة لي عليكم)!

ثم كانت أول قضية واجهها الصديق بصديقيته وإيمانه المطلق قضية أهل الردة، فقد اضطرب الصحابة في حكم من بقوا منهم على إسلامهم ومنعوا أداء الزكاة للدولة والخليفة بعد رسول الله، حتى قال عمر: كيف تقاتل الناس وقد شهدوا أن لا إله إلا الله!

فقال أبو بكر (والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، والله لو منعوني عقالا كانوا يؤدونه لرسول الله لقاتلتهم عليه)!

فما كان من الفاروق وهو الفاروق إلا أن قال (والله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر لهذا القول حتى عرفت أنه الحق)!

إنه التسليم من عمر لا عن تقليد لأبي بكر، بل عن اعتراف له بالصديقية التي ثبتت له بنص القرآن وبشهادة رسول الله له، وبالأمر النبوي بلزوم هدي أبي بكر، فكان عمر مع رفضه لقتال مانعي الزكاة ومجادلته أبا بكر فيهم، أول من رجع عن رأيه لرأي أبي بكر، حتى أجمع الصحابة على قتالهم، حتى قال ابن مسعود : لقد كدنا نهلك بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، حين ارتدت العرب، قلنا نعبد الله ولا نقاتل على حقة وابن لبون، حتى هدانا الله بأبي بكر، فقال والله لأقاتلنهم، فوالله ما قبل منهم إلا الحرب المجلية، أو الخطة المخزية!

فلما جاء المرتدون تائبين، أبى أبو بكر حتى يشهدوا على أن قتلاهم في النار، وقتلى الصحابة في الجنة!

لقد كان أبو بكر رجلا عقائديا إيمانيا لا يقبل أن يطرأ على دين الحق شك وريب، ولا أن يخالط الإيمان شبهة رأي، فأراد منهم قبل كل شيء، وقبل أن يعودوا إلى صفوف المؤمنين، أن يجددوا إيمانهم بالله ورسوله وبدينه، حتى لا تتكرر ردة باسم الإسلام، ولا يختلط الحق بالباطل، وحتى لا يزعم زاعم أنه قاتلهم اجتهادا!

ثم كانت الحادثة الثالثة في الأيام الأولى من وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، والتي واجهها أبو بكر بإيمان وطمأنينة، إنفاذ جيش أسامة بن زيد، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر الجيش بالاستعداد للتوجه للشام، فتوفي صلى الله عليه وسلم قبل أن يخرج الجيش، فأشار بعض الصحابة على أبي بكر أن يؤجل خروج الجيش، حتى يحمي المدينة من أهل الردة الذين يحاصرونها، فما كان من الصديق إلا أن وقف الموقف الذي يقتضيه مقام الصديقية، فقال (والله لا أحل عقدة عقدها رسول الله، حتى لو تخطفتنا الطير)، وأمضى الجيش إلى وجهته للشام، وترك المدينة بلا حماية، إيمانا منه بأن أمر رسول الله نافذ على الجميع في

حياته وبعد موته صلى الله عليه وسلم، وأن طاعته هي سبب النصر والتوفيق والهداية ﴿وإن تطيعوه تهتدوا﴾!

فكانت طاعته لرسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاته، كما هي في حياته، إنها تسليم مطلق، وانقياد تام، فهو النبي والإمام والقائد العام، حيا وميتا صلى الله عليه وسلم!

ثم كان الموقف التاريخي الآخر للصديق حين رجع العرب إلى الإسلام، بعد حرب داخلية استمرت سنة كاملة، جيش لها الصديق أحد عشر جيشا لمواجهة الردة وأهلها، وأخذ يشاور الصحابة في جهاد هرقل الروم أو كسرى الفرس وبأيهما يبدأ، وكان كلا الفريقين يتربص بالمسلمين ودولتهم الفتية الدوائر، فقال بعضهم دع الناس حتى يستجموا ويستعيدوا عافيتهم بعد حروب الردة، وقال آخرون بل نبدأ بالفرس، وقال بعضهم بل نبدأ بالروم، فأجابهم أبو بكر بكل ثقة بالله ووعده ونصره (بل نبدأ بالطائفتين معا) استجابة للأمر الإلهي ﴿يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار وليجدوا فيكم غلظة﴾!

ليبدأ الصديق عـصر الفتوح التي غــيرت وجه التاريخ الإنساني إلى اليوم، وليتحقق موعـود الله لعباده المؤمنين الراشدين ﴿وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض..﴾!

فبدأ أبو بكر مهمة الفتح التاريخي، ورحل بعد سنتين من استخلافه، ليصنع في تينك السنتين تاريخ الإسلام وخلافته ووحدته وفتوحاته كلها، فإذا كل الملايين من المسلمين على اختلاف قومياتهم منذ ذلك التاريخ إلى اليوم هم من حسنات أبي بكر وفي ميزان أعماله يوم القيامة، كما جاء في الحديث (وزنت في كفة والأمة في كفة فرجحت، ووزن أبو بكر في كفة والأمة في كفة ولم أكن فيها، فرجح أبو بكر)، كل ذلك بسبب صديقيته وإيمانه ويقينه، حتى قال عنه بكر بن عبد الله المزني: (ما فضلهم أبو بكر الصديق ولا سبقهم بكثرة صوم ولا صلاة، بل بشيء وقر في قلبه)!

٢- العبقرية العمرية التي اشتهر بها الفاروق عمر كما وصفه النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح (فلم أر عبقريا يفري فريه)، والإلهام والتحديث كما قال عنه النبي صلى الله عليه وسلم (كان فيما مضى محدثون فإن يكن في أمتي فعمر)!

فإذا كانت إقامة الخلافة، ومواجهة الردة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم، وبدأ الفتوحات، مواقف تاريخية تحتاج إلى قائد عقائدي لا يتزعزع كأبي بكر الصديق، فإن اتساع دولة الإسلام لتضم إمبراطورية كسرى في الشرق، وقيصر في الغرب، وما كانتا عليه من حضارة

ونظم، وما تعانيه شعوبهما من قهر وظلم، تحتاج إلى قائد عبقري فذ كعمر رضي الله عنه، ليسوس شئونها بكل ذكاء وحنكة وكفاءة، ليبسط الأمن ويحقق العدل للجميع، فكانت نتيجة تلك العبقرية فهم غايات ومقاصد الإسلام في إقامة الأحكام، فأوقف الأرض المغنومة ورفض أن تقسم على الفاتحين، وجعلها وقفا على الدولة والأمة كلها، ليمنع أن تكون الأموال والأرض ﴿دولة بين الأغنياء﴾، ودون الدواوين واستفادها من فارس والروم عملا بحديث (أنتم أعلم بأمور دنياكم)، وحين رفض نصارى تغلب أن يدفعوا الجزية وقالوا نحن عرب ندفع كما يدفع العرب، قال افرضوا عليهم الصدقة، وأمر أن يفرض من بيت مال المسلمين للمحتاجين، من المسلمين وغير المسلمين، وأن يفرض للأطفال الرضع وأمهاتهم ما يغنيهم، وسن للأمة سنن الهدى في باب سياسة الأمة، حتى ضرب به المثل في العدل، كل ذلك بذكاء وعبقرية هي أهم ما تحتاجه سياسة الأمم بعد الإيمان والصلاح والتقوى، فكان عمر إمام الراشدين في هذا الباب!

٣- القديسية بحلمها وحيائها ورحمتها وسخائها، والتي تجلت في أوضح صورها بالخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه، فكان منذ أن آمن وهو يحوط الدعوة بماله ونفسه وأهله، فهاجر الهجرتين، وبذل ماله في سبيل الله والإسلام أحوج ما يكون للبذل والإنفاق، حتى اشترى الجنة بماله مرتين، حين اشترى بئر رومة وأوقفها على المسلمين، بعد أن سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول من يشتريها وله الجنة، وحين جهز جيش العسرة في غزوة تبوك وهو أكبر جيش خرج فيه النبي صلى الله عليه وسلم، وبلغ عدده نحو أربعين ألفاً، وكان المسلمون في حال عسرة وحاجة وشدة، فجاء بالأموال فصبها بين يدي رسول الله صبا طاعة لله ولرسوله ونصرة لدينه، حتى قال رسول الله (ما ضر عثمان ما فعل بعد اليوم !ما ضر عثمان ما فعل بعد اليوم!).

كما اشتهر عثمان بالحياء، فكان أشد حياء من البكر في خدرها، وبلغ من حيائه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستحي منه ويقول (ألا أستحي من رجل تستحي منه الملائكة)!

فجمع هذا القديس الطاهر بين السخاء والحياء، كما اشتهر بالرحمة وهي صفة لا تنفك عن صفة السخاء والحياء، حتى بلغ به الحال أن آثر أن يضحي بنفسه ولا يسفك بسببه قطرة دم، فأبى أن يجابه المعارضة بالقوة حين جاءته تنكر على بعض ولاته تجاوزاتهم، ورفض أن يضربهم أو يؤذيهم بل أكرمهم وفاوضهم وصالحهم والتزم لهم بما شرطوا عليه، فلما رجعوا وحاصروه أقسم على كل من كان يحرس داره أن يتركوه ولا يقاتلوا دونه، ولزم داره يقرأ القرآن الذي حفظه صدرا وسطرا، حتى قتل شهيدا، وهو خليفة المسلمين الذي كانت جيوشه قد وصلت أطراف الهند، وكان باستطاعته بكلمة واحدة أن يقضي على مخالفيه ومعارضيه، إلا

أن قديسيته وسخاء نفسه وخلقه وحيائه وشمائله الكريمة أبت عليه إلا أن يكف يده عن رعيته حتى لو ذهبت نفسه!

٤- الفدائية والطهورية وكان النموذج فيها الخليفة الراشد الرابع علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فكان فدائي الإسلام الأول، حين نام في فراش النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الهجرة، وقد أحاط المشركون بالدار، وقد عزموا على قتل النبي صلى الله عليه وسلم على فراشه، وحين خرج يوم الخندق لعمرو بن ود وهو فارس العرب، حين دعا رسول الله لمبارزته فخرج له الليث الغالب وقد باع نفسه لله ولرسوله، وحين حمل الراية يوم خيبر وهو مريض يوعك طاعة لله ورسوله، فلا يدعوه رسول الله صلى الله عليه وسلم لنائبة إلا أتاه، ولا لملحمة إلا كفاه، فكان الجندي الفدائي، حتى إذا وقعت الفتنة واحتاجته الأمة لسياسة شئونها، فإذا الطهورية تتجلى في أبهى صورها فإذا هو الخليفة الزاهد العادل الذي بلغ من طهوريته وورعه ونزاهته أن قسم الأبزار بين الناس بالسوية، ورفض أن يداهن أحدا على شيء في أمور الإمامة والسلطة وكان أحوج ما يكون إلى تأليفهم، فحملته طهوريته على رفض كل مساومة حتى وإن كان على حساب سلطانه ونفوذ أمره وطاعته!

لقد كانت هذه الصفات قد توفرت في الخلفاء الأربعة جميعا، إلا أن كل واحد منهم كان أشهر ببعضها من بعض، كما كان أبو عبيدة بن الجراح وهو من قيادة الدعوة في مكة، ومن قيادة الدولة في المدينة، ومن العشرة المبشرين، قد اشتهر بصفة الأمانة حتى قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم حين أراد أن يبعثه إلى اليمن (أمين هذه الأمة أبو عبيدة)!

إن هذه الصفات التي اشتهر بها الخلفاء الراشدون ومن معهم من قيادات الصحابة رضي الله عنهم -العقائدية والعبقرية والقديسية والفدائية والطهورية والأمانة- هي أهم صفات القيادة الراشدة الجديدة، فإذا اجتمع للقيادات الراشدة:

١-إيمان القلوب وصفاؤها.

٢-وعبقرية العقول وذكاؤها.

٣-وطهورية الارواح وزكاؤها.

٤-وكرم النفوس وشجاعتها ورحمتها وسخاؤها وحياؤها.

فقد استجمعت كل ما تحتاجه من شروط النجاح وتحقق النصر والاستخلاف في الأرض!

فالأمة اليوم أحوج ما تكون إلى قيادات راشدة، تجمع بين العلم والفهم، والحلم والحزم، والأمانة والزهد، حتى إذا ما مكن الله لها في الأرض كانت رحمة للعالمين، تنصر الحق، وترحم الخلق، وتسوسهم بإيمان أبي بكر وصديقيته، وكفاءة عمر وعبقريته، ورحمة عثمان وقديسيته، وزهادة علي وطهوريته، وصيانة أبي عبيدة وأمانته!

إن الأمة اليوم تتطلع إلى قيادات سياسية تعف عن أموالها، وتكف عن دمائها، وتلم شعثها، وتوحد كلمتها، وتحسن سياستها، وتحررها من عبوديتها، بعد أن أترعت الدماء على أيدي الطغاة، وأهدرت الأموال، وانتهكت الأعراض، وامتلأت السجون بالمظلومين، ببغي المجرمين، فإذا كانت قيادات الحركات السياسية الإصلاحية لم تعد نفسها إعدادا روحيا وأخلاقيا للتصدي لمهمة الإصلاح، فإن تأخر النصر خير لها وللأمة من فجر كاذب، وبرق خلب!

التنظيم الراشدي وشروط النصر (٢) *

ثانيا : صفات الأعضاء والأنصار:

فكما للقيادة الراشدة صفاتها التي يجب أن تتمتع بها، ولو بالحد الأدنى منها، فإن للأنصار وأعضاء التنظيم الإصلاحي الراشدي صفاتهم التي يجب أن يتصفوا بها ليكونوا أهلا للنصر، ومن أهمها:

١- الإيمان بالله، علما وعملا كما قال تعالى ﴿وكان حقا علينا نصر المؤمنين﴾، وكما قال تعالى ﴿قد أفلح المؤمنون..﴾، والفلاح هو الفوز والنجاح في الدنيا والآخرة، والمراد

بالإيمان هو الإيمان الذي يورث العمل الصالح ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين﴾، ويدخل في الصالحات القيام بالواجبات والمندوبات، وترك المحرمات..الخ.

وقد جعل الله الإيمان به، واليقين بآياته ووعده، والصبر عليه، سببا من أسباب الاستخلاف في الأرض فقال ﴿وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لما صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون..﴾

٢- الاستقامة على الحق والإصلاح في الأرض، والصبر عليه، وتجنب الطغيان، وعدم الركون للظالمين، أو الميل للمجرمين والمترفين، وقد أوصى النبي صلى الله عليه وسلم بالإيمان والاستقامة على الحق، فقال لمن استوصاه — كما في صحيح مسلم — (قل آمنت بالله ثم استقم)، وكما قال تعالى ﴿فاستقم كما أمرت ومن تاب معك ولا تطغوا ..ولا تركنوا إلى الذين ظلموا ..ثم لا تنصرون ..واصبر فإن الله لا يضيع أجر المحسنين.. فلولا كان من القرون من قبلكم أولوا بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلا ممن أنجينا منهم وأتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه وكانوا مجرمين .وما كان ربك ليهلك القرى بظلم وأهلها مصلحون﴾.

فأمر الله نبيه والمؤمنين معه بالاستقامة ولزوم سبيل الرشاد والإصلاح في الأرض، والثبات والصبر عليه مهما لقوا من الشدة، وحذرهم من الطغيان وتجاوز العدل والقسط، ونهاهم عن الركون للذين ظلموا، إذ هو من أعظم موانع النصر والفلاح في الدنيا والآخرة ﴿ولا تركنوا

* كتب هذا المقال بتاريخ ٢٠١١/١/٩ م

إلى الذين ظلموا.. ثم لا تنصرون﴾، وأمرهم ﴿ في مقابل ذلك بالإصلاح والنهي عن الفساد في الأرض إذ هو سبيل النجاة، وهو خلاف سبيل الذين ظلموا، وخلاف سبيل الذين يركنون إليهم، وخلاف سبيل المترفين منهم، وخلاف سبيل المجرمين!

فمتى ركن المؤمنون أو مالوا للظالمين أو المترفين أو المجرمين فقد أصابهم شؤم الظلم والترف والإجرام، فحرموا النصر والفلاح، إذ للمظلومين من ضحايا الملأ المجرمين دعوات تضج بها السماء، قد وعدها الله بالانتقام والعقوبة ممن ظلمها وأجرم بحقها، فإذا نزلت إلى الأرض سهامها أصابت الظالمين وكل من ركن إليهم ﴿وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا﴾، وأول ما يصيب الصالحين من شؤم الركون إلى الظالمين مخالطتهم لهم، فيهون في نظرهم ما هم فيه أو عليه من الفساد أو الطغيان أو الترف، فيطمس الله على قلوبهم، فتستحسن القبيح، وتستقبح الحسن، وتشمئز ممن يأمرهم بمعروف، أو ينهاهم عن منكر!

ولهذا كان الإصلاح والاستقامة تتنافى مع الظلم والإفساد في الأرض ﴿إن الله لا يصلح عمل المفسدين﴾، وقال موسى لهارون ﴿اخلفني في قومي وأصلح ولا تتبع سبيل المفسدين﴾، ﴿ ولا تطيعوا أمر المسرفين .الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون..﴾

فالاستقامة هي السير على الهدى، والثبات على الحق، والصبر عليه، وعدم الطغيان في حال القوة، وعدم تجاوز العدل والقسط، وعدم الميل عنه أو الركون للظالمين في حال الضعف، مهما اشتدت الملمات، أو تراكمت المدلهمات، أو تعاظمت الشهوات، فإن المصلحين يرضيهم في هذه الحياة أن تتحقق لهم السعادة والحياة الطيبة التي يجدونها بالإيمان وصلاح نفوسهم ورضاهم عن ذواتهم ﴿من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة﴾ في الدنيا والآخرة، والحياة الطيبة الراضية هو ما يجده الصالحون من رضا نفوسهم، وسعادة أرواحهم، وطيب عيشهم، وهذا يغنيهم عن متاع الدنيا وغرورها، وأكدارها وأوزارها!

وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن حقيقة الغنى فقال - كما في الصحيحين— (ليس الغنى عن كثرة العرض وإنما الغنى غنى النفس).

فإذا استغنت النفوس بما كتب الله لها من الدنيا عظمت همتها، وشرفت غايتها، وعرفت حقيقة وجودها، وغاية انتهائها، وأقبلت على معالي الأمور وتركت سفاسفها، كما في الحديث- عند الطبراني والحاكم وصححه - (إن الله جواد يحب الجود، ويحب معالي الأمور وأشرافها، ويكره سفاسفها)، وإنما يصنع المجد من يبذل المال لا من يجمعه، ومن يركب الخطر لا من

يحاذره! وكما قال الشاعر:

ومن ينفق الأوقات في جمع ماله مخافة فقر فالذي يفعل الفقر!

وإن فتنة هذه الأمة هو في المال وعبادته كما في الصحيحين (فتنة أمتي في المال)، وقال (تعس عبد الدرهم، تعس عبد الدينار، تعس عبد القطيفة)! فكم فتن المال من عالم وداعية، وكم ألهى من حركات وأحزاب، فدخلوا الأسواق لنصر الدعوة، فنصروا الأسواق وتركوا الدعوة!

وقد حذر الله نبيه من فتنة الدنيا وزينتها فقال له ﴿ولا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجا منهم زهرة الحياة الدنيا لفتنهم فيه ورزق ربك خير وأبقى﴾!

وإنما تتعطل الدعوات عن سيرها في طريق التغيير والإصلاح بالانشغال في المال وجمعه، والاستمتاع بفتنة الدنيا وزخرفها، وإنما يقود حركة التغيير المؤمنون المخلصون، وينصرها المعدمون المستضعفون، فهم أتباع الرسل وأنصارهم!

٣- الجهاد في سبيل الله بمفهومه الشامل، ابتداء بجهاد النفس على الطاعة وفعل الخير وترك الشر، ﴿من جاهد فإنما يجاهد لنفسه﴾، أو جهاد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ﴿ يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم﴾، أو جهاد الكلمة أمام أئمة الجور- كما في السنن الأربعة بإسناد صحيح- (أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر)، أو الجهاد بالأموال والأنفس لنصر دين الله وإعلاء كلمته في الأرض، وجهاد أعدائه ﴿وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله﴾، فكل ما سبق من صور الجهاد تدخل في عموم قوله تعالى ﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإن الله لمع المحسنين﴾.

وقد وعد الله المؤمنين ووعده الحق وقوله الصدق أن ينصر من نصره منهم، فقال تعالى ﴿إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم﴾، وقال ﴿ولينصرن الله من ينصره﴾، وقال تعالى ﴿إن ينصركم الله فلا غالب لكم وإن يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده وعلى الله فليتوكل المؤمنون﴾.

٤- الأخوة بين المؤمنين من الأعضاء والأنصار، التي تقوم على الحب والتعاطف والتراحم، كما قال تعالى ﴿هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين وألف بين قلوبهم لو أنفقت ما في الأرض ما ألفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم﴾، فالنصر كما تؤكد هذه الآية إنما تحقق بالمؤمنين بالأمرين معا كونهم مؤمنين، وكونهم متحابين متآلفين، وكما في صحيح مسلم (مثل المؤمنين

في توادهم وتعاطفهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى).

فالأخوة والمحبة هي سر النصر ومفتاحه، فإذا تحققتا بين المؤمنين والمصلحين الراشدين فقد انتصروا، إذ حاجة النفوس الكريمة الشريفة إلى المحبة أشد من حاجتها إلى ما سواها من حظوظ النفس وشهواتها، فهي تحيى بالحب، وتقاتل بالحب، وتموت بالحب، ولهذا كانت أشرف مراتب العبودية لله المحبة كما قال تعالى ﴿فسيأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم﴾، كما إن (أوثق عرى الإيمان الحب في الله) كما عند أحمد بإسناد حسن.

ولهذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بإشاعة الحب - كما في صحيح مسلم — (لن تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولن تؤمنوا حتى تحابوا، أفلا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم أفشوا السلام بينكم)، وكذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالتعبير عن مشاعر الحب تجاه الآخرين فقال — كما عند أبي داود والترمذي وأحمد وصححه ابن حبان والحاكم — (إذا أحب أحدكم أخاه فليخبره أنه يحبه)، لما في إشاعة الحب من تأليف القلوب، وتهذيب النفوس، وسعادة الأرواح، ولحاجة الجماعة لروح التضحية من أجل الدعوة التي تؤمن بها، ولا تتحقق التضحية إلا حين تتآلف القلوب، وتتحاب الأرواح قبل الأشباح، فيرى الفرد سعادته في سعادة الجماعة، وحياته في حياتها، وفوزه في فوزها، فتبذل الأرواح والأموال رخيصة من أجلها، أخوة ومحبة ومودة وتضحية وإيثارا!

وليس المقصود بالأخوة ما يتظاهر به المظاهرون من ترابط وقلوبهم متنافرة، ومن تعانق وأرواحهم متباغضة، بل الأخوة خلة شريفة كريمة نبيلة أساسها الحب والود والإخلاص، وعنوانها الاحترام والتكريم والتوقير، وسقفها التضحية والإيثار والفداء!

٥- الرحمة بالعالمين والإحسان إلى الخلق أجمعين، كما قال تعالى عن سبب إرسال رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ عامة، ﴿ورحمة للذين آمنوا منكم﴾ خاصة، وكذلك يجب أن يكون أتباعه رحمة للعالمين، وقد وصف القرآن أهل الإيمان بأخص صفاتهم وأشرفها كما بشر بها في التوراة والإنجيل ﴿رحماء بينهم﴾.

وقال صلى الله عليه وسلم - كما عند أبي داود والترمذي وصححه — (الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء)، وفي الصحيحين (من لا يَرحم لا يرُحم)، وقال رجل يا رسول الله إني أرحم الشاة أن أذبحها فقال له — كما عند الحاكم

وصححه — (والشاة إن رحمتها رحمك الله)!

وقد أوصى الله بالأرحام التي يتراحم به العالمون فقال ﴿اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾، وجعل قطعها كالإفساد في الأرض ﴿فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم﴾، وقد أوصى النبي صلى الله عليه وسلم — كما في صحيح مسلم - بأهل مصر خيرا، وعلل ذلك بقوله (فإن لهم رحما)، أي لكون هاجر أم إسماعيل جد العرب منهم؟

فدل على أن الأرحام مهما بعدت يجب تعظيمها، كما قال تعالى ﴿خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا﴾.

ولهذا أمر القرآن بالإحسان إلى الخلق كافة ﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان﴾، ﴿وقولوا للناس حسنا﴾، ﴿وأحسنوا إن الله يحب المحسنين﴾، ﴿وقل لعبادي يقولوا التي هي أحسن إن الشيطان ينزغ بينهم﴾، ﴿ادفع بالتي هي أحسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم. وما يلقاها إلا الذين صبروا وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم﴾.

وقال عن رحمة أهل الإيمان ﴿ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا .إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاءا ولا شكورا﴾.

بل إن حسن الخلق وإكمال مكارمه من أسباب بعثته صلى الله عليه وسلم — كما في الأدب للبخاري وأحمد وصححه الحاكم — (إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق)، وإنما يتحقق حسن الخلق بهاتين الخلتين الرحمة والإحسان إلى بني الإنسان، على اختلاف أجناسهم وأديانهم، وقد جعل القرآن حقيقة الدين الإحسان إلى الخلق كما قال تعالى ﴿أرأيت الذي يكذب بالدين. فذلك الذي يدع اليتيم ولا يحض على طعام المسكين ...ويمنعون الماعون﴾، فجعل حقيقة التكذيب بالدين، وبالحساب والجزاء يوم القيامة، طرد اليتيم، وحرمان المساكين، ومنع العون للمحتاجين، إذ لا يتصور أن تصدر هذه الأفعال ممن يؤمن بيوم الدين والجزاء، ويخشى الحساب والعقاب!

إن هذه الصفات والخلال - الإيمان بالله، والجهاد في سبيل الله، والاستقامة على دين الله، والأخوة بين المؤمنين في الله، والرحمة والإحسان إلى الخلق لوجه الله - هي أهم ما يجب على المصلحين الراشدين التحلي بها، ومجاهدة النفس عليها، ليتأهلوا للاستخلاف في الأرض كما وعدهم الله ﴿وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض﴾.

وليس المقصود مما ذكر في صفات القيادة والأعضاء أنه لا يقع منهم خطأ وقصور، أو ذنب

أو فجور، بل كل ذلك يقع منهم، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم – عند الترمذي وأحمد بإسناد حسن – (كل ابن آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون)، وإنما الواجب توافر الحد الأدنى من هذه الصفات في الجميع والمجموع، لتحقيق الهدف ونجاح المشروع، فليس مشروع استعادة الخلافة الراشدة، وإقامة الحكومات الراشدة مشروعا سياسيا فقط، بل هو أيضا حركة إحياء روحية وأخلاقية واجتماعية وفكرية تعيد للإنسان المؤمن شهوده الحضاري من جديد، وتبعث الحياة في المجتمع الإسلامي من جديد، بعد أن فسدت التصورات والسلوكيات حتى بين كثير من دعاة الإصلاح، فانغمسوا في الدنيا، وركنوا للظالمين، وداهنوا المجرمين، وخالطوا المسرفين والمترفين، وعبدوا الدينار والدرهم، وافتتنوا فيها وفتنوا الآخرين، حتى يئس المسلمون من إصلاح الأحوال إذا كان هذا حال كثير من علمائهم ودعاتهم وحركاتهم الدينية!

ثالثا : شروط نجاح التنظيم الراشدي :

وإذا كان للقيادات الراشدة مواصفاتهم، وللأعضاء والأنصار صفاتهم، فإن للتنظيم شروطا ضرورية لنجاحه ومن أهم ما يجب مراعاته:

١- أن يعرف التنظيم الراشدي حق المعرفة ماذا يريد، وكيف يصل إلى ما يريد، فيعرف عقيدته السياسية بأدلتها الشرعية، ومشروعه السياسي، وما يحتاجه من زمن وجهد، وما يعترضه من عوائق، وما لديه من إمكانات، ويعرف أهدافه النهائية والمرحلية، والفرص القريبة والبعيدة، وكيف يتم تحضير المشهد السياسي لها.

٢- وأن يعلم بأن مهمته هي من الأمة وبالأمة وإلى الأمة، فليس الهدف أن يصل التنظيم للسلطة، بل أن تصل الأمة إلى السلطة، وأن يتحقق الإصلاح الشامل، لتتحرر من كل عبودية، ولتسوس شئونها بنفسها، كما أراد الله لها، وإنما سيشاركها التنظيم في المضي معها نحو تحقيق هذا الهدف، ومن هنا يجب عليه أن يدرك بأنه سيكون جزءا من مشروع النهضة يتكامل مع كل القوى الإصلاحية التي تسعى إلى الإصلاح التعليمي والتربوي والأخلاقي والخيري والجهادي والسياسي، وهو ما يقتضي أن يكون التنظيم مفتوحا لكل من يريد الإصلاح، وقادرا على التعاون مع الجميع بلا استثناء..

٣- وأن يكون التنظيم النموذج في إدارة شئونه بالشورى، وهو ما يقتضي أن يكون تنظيما أفقيا يتساوى فيه الجميع، وتتجلى فيه الشورى عند اتخاذ القرار، وتتحقق فيه قبل الحزم والعزم، الأخوة والمحبة، فلا أغلبية تفرض رأيها على أقلية، ولا كبير يفرض وجهة نظره على

صغير، بل كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل وأبي موسى الأشعري حين بعثهما إلى اليمن - كما عند ابن ماجه وأحمد بإسناد صحيح — (بشرا ولا تنفرا، ويسرا ولا تعسرا، وتطاوعا ولا تختلفا)!

لقد كان الصحابة رضي الله عنهم يختلفون في الرأي، فما يزالون يتحاورون حتى يتفقوا على رأي واحد، ويتطاوعوا عليه، ويترك بعضهم رأيه لبعض، ليخرج الرأي باتفاق منهم جميعا، ويلين بعضهم لبعض، كما في الحديث — عند أبي داود وأحمد بإسناد صحيح — (لينوا بأيدي إخوانكم، وسدوا الخلل)..

لقد كان من أسباب نجاح الدعوة النبوية تحقق الأخوة بين الجيل الأول بتعزيز أواصرها بالمحبة من جهة، وتحقق المساواة بينهم من جهة أخرى، حتى أن القادم إليهم لا يعرف من هو رسول الله صلى الله عليه وسلم من بينهم، وكذا كان الخلفاء من بعده، فلا شارات، ولا ترتيبات، تميز بين أعضاء التنظيم، إلا ما كان من توقير وتقدير ورحمة - كما في حديث الترمذي وأحمد والطبراني بإسناد حسن — (ليس منا من لم يرحم صغيرنا، ويوقر كبيرنا، ويعرف لعالمنا قدره)!

فلا يتحدث صغير في السن بحضور كبير إلا بإذنه، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لمحيصة الأنصاري ومعه أخوه أكبر منه سنا — كما في الصحيحين — (كبّر كبّر) أي اترك الحديث للأكبر منك سنا، ولا يتحدث غير مختص في العلم أو الفن بحضور المختصين والعلماء فيه.

٤- وأن يتألف التنظيم الأمة على مشروعه، ويبث فيها دعاته، ويستقطب رجاله من أبطالها وأفذاذها وأذكيائها، ويستميل قلوبهم وعقولهم، وأن يسع دعاته الناس بأخلاقهم، كما — عند أبي يعلى بإسناد حسن — (إنكم لن تسعوا الناس بأموالكم، ولكن يسعهم منكم بسط الوجه وحسن الخلق)، فلن تنجح دعوة اتخذت من الجدل سبيلا، ولا من الطعن في الآخرين دليلا، وإنما تنجح الدعوة حين تجعل المحبة حبلها الممدود بينها وبين الآخرين، وحين تتخذ من الدليل حجة لها على المخالفين، وحين تعرف الأمة منها صدق الدعوة، وإخلاص القصد، وأنها إنما تناضل من أجلها، وفي سبيل دينها وحريتها وكرامتها، لا للعلو في الأرض للوصول إلى السلطة، والفساد فيها، أو الاستئثار بها عليها!

٥- وأن يكون الدعاة في التنظيم الراشدي في تغلغلهم في المجتمع وبين فئاته كالماء ينزل من السماء، ويجري في الأرض، وينبع منها، فيصل لكل أرض، ويشرب منه كل ظمآن، لا يستطيع أن

يوقفه أحد، ولا أن يحول بينه وبين الأمة أحد، فلا تصده السدود، ولا تحد من حركته الحدود، حتى يروي كل سهل وجبل، ثم يبارك الله نباته وزرعه حيث شاء الله ظهوره!

٦- وعلى التنظيم في كل قطر أن يختار ما يناسبه من الأساليب، فقد يكون التنظيم الحزبي أو التنظيم الافتراضي أنسب لبلد دون بلد، وقد يكون العمل السري أفضل في وقت دون آخر، وقد عرفت الدعوة النبوية في مكة التنظيم الافتراضي، حيث لا رابط بين الأعضاء إلا إيمانهم بالدين، والأخوة فيما بينهم، فكان كل من يسلم يكون جزءا من الدعوة وأهلها، وربما أسلم الرجل فيخرج إلى قبيلته وبلده يدعو إلى الإسلام واتباع النبي صلى الله عليه وسلم، فتنتشر الدعوة، دون أي ارتباط تنظيمي بين من كانوا يسلمون في كل مكان قبل أن يروا النبي صلى الله عليه وسلم أو يبايعوه، كما عرفت الدعوة النبوية التنظيم الحزبي حيث البيعة ودار ابن الأرقم والجماعة، ثم لما بايع الأنصار النبي صلى الله عليه وسلم اختار منهم اثني عشر نقيبا عليهم، يمثلون من وراءهم من قومهم من الأوس والخزرج، فالتنظيم الحزبي هم العصابة الذين قال النبي صلى الله عليه وسلم عنهم يوم بدر (اللهم إن تهلك هذه العصابة لا تعبد أبدا)، وهم الذين نزل فيهم قوله تعالى ﴿رضي الله عنهم ورضوا عنه أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون﴾، وقوله تعالى ﴿ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون﴾.

وقد فرق القرآن في الأحكام بين المؤمنين المهاجرين والأنصار ومن يجاهد معهم في سبيل الإسلام، والمسلمين الذين لم يهاجروا ولم يجاهدوا، فليسوا سواء في الجهاد ولا في الإنفاق، فلم يكونوا سواء في الولاية وفي الاستحقاق ﴿لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى﴾!

كما دعا النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين سرا حتى قويت الدعوة، واشتد عودها، وعرف المؤمنون فيها حقيقة رسالتهم ودعوتهم التي سيحملونها للعالمين، قبل أن يخرجوا للدعوة ومواجهة الجاهلية العالمية وطواغيتها!

٧- وأن يدرك التنظيم في كل بلد أنه قد يتعرض لفتنة وشدة، وأنه قد يضيق عليه ويحارب، وقد يحال بينه وبين الوصول للأمة في مساجدها ومحافلها، وهو ما فرضه العدو المحتل على الأمة من خلال حكوماته التي أقامها منذ سيطرته على شئونها قبل قرن، إلا إن ذلك كله هو سنة الله التي لا تتخلف ولا تتبدل مع كل دعوة للإصلاح والتغيير، كما قال تعالى ﴿أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون .ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين﴾، بل إن الدعوات أحوج إلى الشدة لتمحيص صفوفها منها إلى

الرخاء حيث يكثر الطامعون والمتسلقون والوصوليون ﴿ما كان الله ليذر المؤمنين على ما أنتم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب﴾!

وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يثبت أصحابه بقصص الأولين وتضحياتهم وصبرهم، كما فعل حين جاءه الصحابة في مكة يشتكون شدة ما يلقون من العذاب —كما في الصحيحين —(لقد كان فيمن كان قبلكم يؤتى بالرجل فيوضع المنشار على رأسه فينشر من مفرق رأسه حتى أخمص قدمه، لا يصرفه ذلك عن دينه، والذي نفسي بيده ليتمن الله هذا الأمر، حتى تسير الضعينة من صنعاء إلى حضرموت لا تخاف إلا الله، ولكنكم قوم تستعجلون)!

كما قد تتعرض الدعوة لفتن الترغيب أشد من فتن الترهيب، فتتعرض لفتنة المشاركة في السلطة والثروة على حساب أهدافها الرئيسة، كما عرضت قريش على النبي صلى الله عليه وسلم أن يسودوه حتى لا يقطعوا أمرا دونه على أن يتركهم وشأنهم وظلمهم وطواغيتهم!

وقد سقطت كثير من الدعوات في هذه الفتنة حتى تخلت عن دينها ودعوتها وقضيتها، فصارت عونا للظالمين، ونصيرا للمحتلين، وظهيرا للمجرمين!

وقد حذر القرآن النبي صلى الله عليه وسلم من أن يستخفه الذين لا يوقنون، أو يستفزه الذين لا يؤمنون، فقال تعالى ﴿فاصبر إن وعد الله حق ولا يستخفنك الذين لا يوقنون﴾ وقال تعالى ﴿وإن كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك لتفتري علينا غيره وإذا لاتخذوك خليلا. ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئا قليلا ...وإن كادوا ليستفزونك من الأرض ليخرجوا منها وإذا لا يلبثون خلفك إلا قليلا .سنة من قد أرسلنا قبلك من رسلنا ولا تجد لسنتنا تحويلا ﴾!

فثبات الدعوة على عقيدتها وقضيتها، وعدم استعجالها للوصول إلى أهدافها، على حساب مبادئها، وعدم سهولة استفزازها من قبل أعدائها لقطع الطريق عليها، كل ذلك من أهم أسباب قوتها ونصرها.

وربما ارتد عن الدعوة من يرتد، وقد يبيع بعضهم دينه بعرض من الدنيا قليل — كما في صحيح مسلم — (بادروا بالأعمال فتنا كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل مؤمنا ويمسي كافرا، ويمسي مؤمنا ويصبح كافرا، يبيع دينه بعرض من الدنيا)، وقد ارتد عن الدعوة في مكة والمدينة وبعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم أكثر ممن ثبت على الإيمان، فما زاد الإسلام إلا قوة، ولا زاد المؤمنين إلا عزيمة!

ولا يخش الدعاة إلى هذا المشروع الراشدي عدوهم وبأسه، فقد وعدهم الله بالنصر

عليه، بل عليهم أن يخشوا من فساد ذات بينهم، وحظوظ نفوسهم، وتنافسهم على الدنيا وزخرفها، وقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم أمته - كما في الصحيحين - (والله ما الفقر أخشى عليكم، وإنما أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا، كما بسطت على من كان قبلكم، فتنافسوها، كما تنافسوها، فتهلككم كما أهلكتهم)!

٨- كما على التنظيم الراشدي ألا يبخس المصلحين الآخرين حقهم، ولا يجحد سابقة جهادهم، وأن يتعاون معهم، فإن في الأمة طوائف لا تزال على الحق حتى في حال الاستضعاف والاغتراب وشيوع الجاهلية العالمية وهم:

أولا: المجاهدون في سبيل الله - كما في الصحيح - (لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين يقاتلون - لا يضرهم من خالفهم ولا من خذلهم - حتى يأتي أمر الله وهم كذلك)!

ثانيا : المجددون لدين الله - كما في سنن أبي داود وصححه الحاكم - (إن الله يبعث على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها)، ويدخل في ذلك كل من أسهم في تجديد الدين من العلماء المجددين، والدعاة المصلحين، أفرادا كانوا أو جماعات..

ثالثا: المصلحون - كما في صحيح مسلم - (إن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا كما بدأ فطوبى للغرباء)، - وزاد الترمذي وحسنه - (الذين يصلحون ما أفسد الناس من سنتي)، فيدخل في عمومهم كل مصلح سياسي، أو زعيم إصلاحي يعمل من أجل إصلاح حال الأمة وعودتها لقوتها وعزتها ودينها.

رابعا : العابدون والزاهدون والأبدال الصالحون وأهل الطاعة والخير الذين يذكرون الأمة بربها ودينها- كما في صحيح ابن حبان - (لا يزال الله يغرس في هذا الدين غرسا يستعملهم في طاعته).

فالواجب على التنظيم الراشدي أن يكون لهؤلاء جميعا ردءا وظهيرا، ومؤيدا لهم ونصيرا، كما قال تعالى ﴿واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا﴾، ﴿وتعاونوا على البر والتقوى﴾.

٩- أن يجعل التنظيم من مشروع (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين) عقيدة ودينا ومنهجا ودعوة يؤمن بها كل عضو فيه، ويتثقف فيها، ويدعو إليها، ويحيا عليها، وأن توضع له المقررات والدورات لتدارس سيرة النبي صلى الله عليه وسلم، في إقامة الدولة، وسيرة خلفائه الراشدين، ودراسة سننهم في إقامة الخلافة، وباب سياسة الأمة، ومعرفة هديهم وسمتهم للاقتداء بهم، وتدارس أحكام الخلافة الشرعية، وتاريخ الخلافة ومراحلها، وما طرأ عليها

من تراجعات، وما جرى لها من تطورات، وما أصاب الأمة بعد سقوطها، حتى يتحول مشروع نحو (أمة واحدة وخلافة راشدة) مشروعا للأحرار في الأمة كلها، تحشد له الطاقات، وتوظف له الخبرات، وتوقف عليه الأموال، وينظم له الرجال، حتى لا يمضي عقد أو عقدين من السنين إلا وقد قامت (حكومة أو حكومات راشدة)، تكون قاعدة لمشروع (الخلافة الراشدة).

١٠- أن يكون التنظيم على مستوى المسئولية التاريخية التي تصدى لها، فيجمع ولا يفرق، ويبشر ولا ينفر، وييسر ولا يعسر، وأن يحيط علما بالعصر وتطوره، وكيفية مواكبته، واستيعاب حضارته وتقدمه سياسيا واقتصاديا ومعرفيا، وأن يختار للقيادة أفذاذ الرجال، علما وخلقا وعزما وذكاء، وأن ينتقيهم كما ينتقى التمر، ويختبرهم كما يختبر الذهب، فإنما أوتي العمل الإسلامي من بعض قياداته، فسقطت وسقط معها مشروعها، وإن أشد ما في الإصلاح السياسي خطورة تداخل العامل الاجتماعي بالسياسي، فللمجتمعات ونظمها الاجتماعية قواعدها وأصولها التي تستعصي على من أراد تجاهلها، فليس كل فئة تستطيع قيادة المجتمع، أو يتقبل المجتمع قيادتها مهما اجتمع لها من الصفات، فالناس معادن كمعادن الذهب والفضة، وكما في الصحيح (تجدون الناس معادن كمعادن الذهب والفضة، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا)!

وأكرم معادن العرب آل البيت النبوي الشريف وبنو هاشم وقريش، ثم العرب على معادنهم ففي كل قبيلة معادنها من الذهب والفضة، وفي كل الأمم من غير العرب معادنها من الذهب والفضة، ولبعض الفئات من القبول ما ليس لغيرهم، وفي بعضهم من القوة والحمية والأنفة ما ليس في غيرهم، وربما وجد هذا التفاوت في القبيلة الواحدة، وفي الأسرة الواحدة، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، كما فاضل الله بينهم في الأرزاق فاضل بينهم في الأخلاق والأعراق، فيجب مراعاة ذلك كله، فإن الإنسان يرجع إلى معدنه وطبعه، وربما ثبت الإنسان على موقفه مروءة وحفاظا على شرفه أكثر مما يقفه طاعة وحفاظا على دينه، فقد يجد في الدين رخصة عند الإكراه رحمة وتخفيفا وتيسيرا، ولا يجدها في قاموس الشرف وناموس المجد!

فنسأل الله الثبات على الأمر، والعزيمة على الرشد، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

وتم الفراغ من هذه الرسائل فجر الأحد ١٤٣٢/٢/٤هـ- لموافق ٢٠١١/١/٩م

الثورة العربية.. والحكم الراشد *

أهمية الثورة العربية وخطورتها:

تعد الثورة العربية أجل حدث وأعظمه في تاريخ العرب المعاصر، بل هي من الملاحم الكبرى التي لا عهد للأمة بمثله إلا في ثوراتها على الاستعمار الأجنبي في القرن الماضي، وتكمن خطورة الثورة العربية المعاصرة في:

• اتساع خريطتها الجغرافية فهي تمتد من الخليج إلى المحيط في مساحة ١٤ مليون كيلو متر مربع، وفي اتساعها الديمغرافي فهي ليست ثورة شعب في قطر كما حصل في السودان ضد النميري، إذ ظلت ثورة سودانية قطرية، بل هذه الثورة ثورة أمة يبلغ تعدادها نحو أربعمائة مليون نسمة.

• كما إنها تقع في منطقة هي الأهم والأخطر عالميا من حيث سيطرتها على الممرات والمضائق المائية، ومن حيث كونها الأغنى بمواردها وثرواتها خاصة النفطية، فهي شريان النفط للعالم كله، ومن حيث إنها منطقة تحد حضاري تاريخي للغرب الاستعماري!.

• وهي كذلك تعد تاريخيا وسياسيا منطقة تحد حضاري للمشروع الغربي الاستعماري، وهو ما يجعل منها منطقة صراع عالمي للسيطرة عليها والتدخل في شئونها.

ملاحظات وتنبيهات:

وما زالت الثورة العربية في بداياتها حتى في الدول التي جرت فيها ونجحت كتونس ومصر، أو التي ما تزال تجري فيها كليبيا واليمن وسوريا والمغرب والجزائر، أو التي تعيش إرهاصاتها ومخاضها كالسعودية والأردن وعمان ودول الخليج الأخرى، وتحتاج هذه الثورة إلى عقد من الزمن حتى تؤتي ثمارها وتحقق أهدافها المرحلية.

وإذا كانت هذه الثورة قد أشغلت العرب بل والعالم كله إعلاميا وسياسيا وثقافيا، فإن ما بعد الثورة سيكون الأشد خطرا والأعظم أثرا، ألا وهو تشكل النظام العربي البديل بعد سقوط النظام القديم برمته.

وإذا كانت هذه الثورة شعبية جماهيرية قامت بها الأمة بكل مكوناتها وفئاتها وطبقاتها

---

* كتب هذا المقال بتاريخ ٢٠١١/٥/١٨ م

وتياراتها، وشارك الجميع في صناعتها، فإن لكل ذلك استحقاقاته التاريخية التي لا يمكن تجاوزها، فليست كالثورات العربية التي قامت في وسط القرن الماضي، إذ تلك انقلابات عسكرية لم يكن للشعوب يد فيها، فكان لها استحقاقات لمن بادروا بها وكان للقوى الدولية آنذاك يد فيها، وكانت الأمة خارج نطاق التأثير في مجرياتها ومآلاتها التي انتهت إليها ...
التحديات التي تواجه الثورة:

تآمر الأنظمة العربية:

إن الثورة اليوم تواجه تحديات تاريخية كبرى، وإرثا خلفته لها أنظمة حكم فاسدة، بل عصابات إجرامية، اختزلت الشعب ومصالحه والدولة كلها بمؤسسة الحكم، ثم اختزلت السلطة بالحزب والمجموعة والجماعة والقبيلة الحاكمة، ثم اختزلت كل ذلك بأسرة الرئيس والملك والشيخ، وانتهت إلى استفراد مطلق بأيدي طغاة كانوا أشد خطرا على الأمة من عدوها الخارجي، حيث فرطوا في سيادتها وكرامتها واستقلالها وثرواتها واستقرارها مقابل بقائهم في السلطة!

غياب المشروع السياسي:

لقد قامت الثورة وما تزال وستظل إلى أمد تتأجج بكل عنفوانها حتى تستقر على شاطئ الحرية والكرامة والعدالة التي ثار الجميع من أجل تحقيقها، وهو ما يوجب على الجميع بلورة رؤية مشتركة للنظام البديل، يحقق لها ما تصبو إليه من إصلاح أنظمة الحكم، وإقامة حكومات راشدة.

النظام البديل: الحكم الراشد:

إن هناك إجماعا شعبيا عربيا على ضرورة أن يكون البديل هو إقامة نظام حكم راشد، إلا إن للرشد ملامحه ومواصفاته التي يمكن تحديدها بكل دقة للحكم على النظام القادم البديل بأنها توفرت فيه أم لا، وما مدى الرشد الذي تحقق في آلياته وممارساته، كما إن من حق كل تيار سياسي وفكري أن يطرح تصوره للرشد بحسب المرجعية التي يؤمن بها، وأن يعرضها على الأمة التي اشتركت كلها في صناعة الثورة، ولها الحق في القبول أو الرفض.

وقد حدد الإسلام في خطابه السياسي القرآني والنبوي والراشدي معايير للحكم الراشد، وأوجب على الأمة التمسك بها، فهي في حق المسلمين واجب يجب عليهم الإيمان بها والعمل من أجل تحقيقها، كما في الحديث (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور)، وهي بحق غير المسلمين من الأمة تجربة عربية إنسانية يمكن الاستفادة منها، فأبو بكر وعمر وعثمان وعلي وسننهم في العدل وإدارة شئون الأمة إرث

للإنسانية كلها عامة، وإرث للعرب كلهم مسلمهم ومسيحيهم خاصة، فإذا ذكر العدل ذكر عمر، ويمكن للعقل البشري أن يحكم بصحة هذا السنن أو عدم صحتها، وبصلاحيتها أو عدم صلاحيتها، فهي مما يتوافق عليه العقول البشرية والشرائع السماوية!

وليست سنن الحكم الراشد أمرا دينيا محضا لا يمكن أن يستفيد منه إلا المسلمون، بل هي سنن معقولة المعنى، يمكن اختبارها وتجربتها، ومن ثم الحكم لها أو عليها، فهي تجربة سياسية واقعية وليست خيالية، ولها أسسها وممارساتها عَلّمِهاَ من عَلمِهاَ وجهلها من جهلها! وكونها سننا يعني أنه يمكن تطبيقها والعمل بها كلها أو بعضها بحسب الإمكان كما في الحديث (ما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم).

أهداف الثورة العربية:

ومن أهم ملامح الحكم الراشد تحقيق الأهداف التي جاءت الثورة لتحقيقها وهي الحرية والكرامة والحياة الكريمة للإنسان العربي وذلك من خلال:

أولا: تجلى إرادة الأمة الحرة في اختيار نظام الحكم وطبيعته، ومن يحكم وكيف يحكم، وأن تمثل السلطة فيه اختيار الأمة ابتداء وانتهاء، فلا يحكمها إلا من انتخبته الأمة انتخابا حرا مباشرا، ولا يسوس شئونها إلا من ارتضته ورضيت به، وأن يكون ذلك عن أمر جلي لا يكون عرضة للعبث، وهو ما يقتضي:

١- الاتفاق على عقد اجتماعي وسياسي جديد يعبر عن الثورة وتطلعات الأمة، من خلال وضع مواثيق سياسية جديدة، تنظم عملية الوصول للسلطة بكل شفافية، وتصون الحقوق والحريات العامة والخاصة، كما فعل النبي صلى الله عليه حين دخل يثرب بعد بيعة العقبة الثانية، فكان أول عمل قام به أن كتب صحيفة المدينة التي حفظ فيها الحقوق لكل مكونات الدولة الجديدة، وحدد المرجعية السياسية، وصان الحرية الدينية، وكفل الحقوق الفردية..الخ ثم حصن ذلك كله بقوله (وإن هذه الصحيفة لا تحول دون ظالم)، فلا مجال لتفريغ الوثيقة من مضمونها، أو الاحتجاج بها على نقيض مقصودها من إقامة العدل والقسط، بالتعسف أو التأويل أو التحريف! كما قام النبي صلى الله عليه وسلم بالإعلان عن مبدأ المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار ليؤكد بأن العلاقة بين مكونات المجتمع الجديد تقوم على أساس الأخوة وعلى أساس المواطنة وتساوي الجميع في الحقوق وأمام القضاء، لا كما كان عليه الحال في المجتمع الجاهلي الطبقي، فلا عصبية جاهلية ولا طبقية ولا عنصرية قومية فسلمان الفارسي وصهيب الرومي وبلال الحبشي كعمر القرشي! وسيكون اليهود أمة مع المؤمنين للمسلمين دينهم ولليهود دينهم، على أساس من الحرية والمواطنة ﴿لا إكراه في الدين﴾، فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم

يفتتح بذلك عصرا جديدا للعرب خاصة، وللعالم كافة، هو عصر (المدينة) بعد (يثرب)، حيث سيقوم مجتمع المدينة والمدنية والحضارة والإنسانية، فلا استبداد ولا طغيان ولا ظلم للإنسان، بل عصر جديد يفتتح بصحيفة المدينة أول دستور وعقد اجتماعي عرفته الإنسانية!

إن الدساتير العربية اليوم أعجز من أن تفي بغرض المجتمع العربي المعاصر، بل هي منذ تم وضعها وهي تستلب الأمة أحق حقوقها السياسية، باسم الإسلام تارة كما في نظام الحكم والدستور السعودي، الذي يجعل حق اختيار رئيس الدولة حكرا على الأسرة الحاكمة دون الشعب كله باسم الإسلام والسنة، أو الدستور الكويتي الذي يكرس كل صلاحيات السلطة في يد رئيس الدولة فهو رئيس السلطتين التنفيذية والتشريعية باسم (نظام الحكم ديمقراطي والأمة مصدر السلطة)، أو الدستور السوري الذي يجعل السلطة حكرا على حزب البعث باسم الشعب وطليعته الثورية..الخ

وكلها دساتير تكرس الاستبداد وحكم الفرد تحت ذرائع باطلة تجاوزها العصر، فليس أمامها إلا الإصلاح أو السقوط!

٢- إقرار التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة لا من خلال النص عليها بالدساتير فقط، بل من خلال الممارسة الحقيقية لها على أرض الواقع، ليكون الواقع أصدق شاهد على مدى التزام السلطة بإرادة الأمة، واحترامها للدستور والعقد الذي بينها وبين الأمة، وإلا ستبقى الدساتير حبرا على ورق لا تغني ولا تسمن من جوع، ما لم يكن هناك تداول سلمي للسلطة، وهو ما تقرر في أصول الخطاب السياسي الراشدي، بإجماع الأمة، لقوله تعالى ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾، وقد قال عمر (الإمارة شورى)، وقال (من بايع رجلا دون شورى المسلمين فلا بيعة له ولا للذي بايعه تَغِرَّة أن يُقْتَلا) وفي رواية (فلا يحل لكم إلا أن تقتلوه)، فكل اغتصاب للسلطة باطل ومحرم وغير مشروع، ولا شرعية لنظام لا تختاره الأمة عن طريق التعددية والتنافس المشروع، وقد تنافس الستة الذين رشحتهم الأمة لعمر رضي الله عنه، وكان الحكم والفيصل بينهم إرادة الأمة آنذاك حتى قال عبد الرحمن بن عوف وقد استشار الناس ثلاثة أيام حتى سأل النساء في خدورهن في شأن عثمان وعلي (يا علي إني نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان أحدا، فلا تجعل على نفسك سبيلا)، وكل الخلفاء الراشدين تولوا السلطة باختيار الأمة وإرادتها بلا إكراه ولا إجبار، بل ولم يكن أحد منهم يستطيع ذلك، بمحضر الأنصار وهم أهل المدينة وأصحاب الشوكة والكلمة، فكان أمر السلطة بالشورى والرضا، لا بالتفويض الإلهي، ولا بالسيف والقوة، ولا بالمال السياسي، فالسلطة في النظام الراشدي سلطة مدنية، تختارها الأمة بإرادتها ورضاها وشوراها، كما قال أبو بكر (إني وليت عليكم ولست بخيركم)!.

٣- وأن يتم إصلاح مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية حتى تعبر فعلا عن إرادة الأمة ونفوذ سلطانها على الجميع، فقد غابت مؤسسات الدولة في أعرق نظام عربي وهو النظام المصري، فتم اختطاف السلطة التشريعية وتزوير إرادة الشعب المصري، حتى وصل التزوير نسبة ٩٧٪ فجاءت الثورة المصرية لتكشف مدى الفساد الذي استشرى في مؤسسات الدولة العريقة، وغاب القضاء المصري العريق، وشلت يده وقدرته عن محاسبة المفسدين مدة ثلاثين سنة، في مشهد يؤكد بأن الحديث عن استقلال القضاء والفصل بين السلطات، حديث خرافة في ظل فساد الحكم، وفي ظل غياب إرادة الأمة، إذ كل السلطات تختزل في عصور الاستبداد لتصبح أداة في يد الطاغية باسم الشعب وباسم الدستور وباسم صناديق الاقتراع! إن الفصل بين السلطات هو سنة راشدة ابتدأها أبو بكر الصديق فجعل عمر على القضاء، وجعل أبا عبيدة على بيت المال، لتشترك الأمة كلها في إقامة العدل في القضاء والعطاء، والرقابة على بيت المال!.

٤- سيادة النظام على الجميع، ووقوف الجميع أمام القضاء على قدم المساواة، لا فرق بين حاكم ومحكوم، وشريف ووضيع، وغني وفقير، حتى لا يشعر أحد بأي تمييز أو تهميش، كما في الحديث (إنما أهلك من كان قبلكم أنهم إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد).فالغاية من الإصلاح السياسي ابتداء من وضع عقد اجتماعي ودستور جديد، وإقرار للتعددية والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات واستقلال القضاء، وسيادة النظام على الجميع، كل ذلك هو من أجل صون حرية الإنسان وحقه في اختيار من يمثله في السلطة التنفيذية والتشريعية، دون وصاية من أحد على أحد، ودون تدخل من أحد، وكذا ضمان حقه في العدل والمساواة، فإن تحقق ذلك وإلا كانت كل تلك الآليات وسائل لا معنى لها في غياب الهدف والغاية وهو صون الحرية للإنسان وللأمة!.

ثانيا: استعادة سيادة الدولة واستقلالها عن النفوذ الأجنبي، فقد بلغ الحال في العالم العربي أن صار المواطن من المحيط إلى الخليج يشعر بوصمة عار في جبينه حين يرى دوله لا وزن لها في العالم من حوله، بل تحولت إلى أدوات لتنفيذ مشاريع القوى الدولية والإقليمية المتصارعة في المنطقة، ففقد الموطن العربي الشعور بالفخر الذي هو أهم أسس الشعور بالمواطنة، وهو ما جعل العرب في كل قطر يعيشون في حالة اغتراب غير مسبوقة في أوطانهم، فمن يحكمهم لا يمثل إرادتهم بل يمثل إرادة الأجنبي، ولا يشرفهم الانتماء إليه ولا إلى الوطن الذي تحكمه هذه الأنظمة العميلة الخائنة لشعوبها وأوطانها، دون أن تشعر حتى بخيانتها لهم! وقد تجلى ذلك في أبشع صوره في موقف نظام حسني مبارك ودول الاعتدال التي شاركت في حصار وحرب غزة، حتى خرجت وزيرة الخارجية الإسرائيلية لتقول للعالم بأن إسرائيل وعرب الاعتدال في خندق واحد لمواجهة التطرف!وقد بلغ الحال من فقدان الدول العربية لسيادتها

واستقلالها أن اعترف بعض الرؤساء بأنهم عبارة عن موظفين صغار للولايات المتحدة! كما اعترف بذلك الرئيس اليمني للمشايخ والوجهاء في جلسة خاصة لتبرير تعاونه مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب!

إن أهم ملامح الحكم الراشد هو استعادة السيادة المفقودة، تلك السيادة التي يمثل غيابها نتيجة طبيعية في ظل تنامي الفجوة بين الشعوب وحكوماتها، وشعور الحكومات بحاجتها للأجنبي لحماية عروشها غير الشرعية، وهذا بخلاف الأنظمة التي تختارها الشعوب وتقف خلفها لمواجهة أي نفوذ خارجي، فهي تستمد شرعيتها من الأمة لا من العدو!

إن حماية الدولة وصيانة سيادة الأمة هو أول واجبات السلطة كما في الحديث (إنما الإمام جنة يقاتل من ورائه)، فالسلطة درع وجنة تقف الأمة من ورائها وتقاتل معها وعنها.ولهذا السبب عرف الفقهاء قديما دار الإسلام بالشوكة لا بالأحكام، فالدار التي تكون الشوكة فيها للأمة والكلمة واليد العليا فيها لها هي وطن ودار للإسلام، كما كانت المدينة النبوية، فكانت دار إسلام بتحقق الشوكة والمنعة للأمة فيها، لتقيم فيها أحكام دينها والعدل الذي جاء به نبيها. وكما قال ابن تيمية (ليس أوجب بعد الإيمان بالله من دفع العدو عن أرض الإسلام فإن ببقائه لا يبقى دين ولا دنيا)!فالعناية بقوة الدولة أولى وأوجب، فإذا قويت الأمة قوي الإسلام، وإذا ضعفت ضعف، وما كان لتركيا أن تعود إلى المسرح الدولي من جديد بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، لولا استعادتها لقوتها وسيادتها واستقلال قرارها، وما كان ذلك ليتم لها لو كانت ضعيفة عسكريا واقتصاديا، كما قال تعالى:
﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة﴾..فكان من أهم ملامح الحكم الراشد قدرته على حماية سيادة الدولة واستقلالها، والاستغناء عن أي دعم خارجي عسكريا كان أو اقتصاديا أو سياسيا.

ثالثا: تحقيق النهضة والتنمية في جميع المجالات، وهو حجر أساس مشروعية استمرار السلطة حتى وإن كانت شرعية في إدارة شئون الدولة، إذ المقصود من انتخاب السلطة هو إدارتها لشئون الدولة، فإذا فشلت في ذلك فقد استحقت العزل والتغيير! والإمارة ولاية ومسئولية كما قال تعالى
﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾ وقد جاء في الحديث (يا أبا ذر لا تسأل الإمارة فإنها أمانة وإنها خزي وندامة يوم القيامة إلا من أداها بحقها) فسمى الإمارة أمانة إذ هي أصل الأمانات! وقد فقدت الحكومات العربية الفاعلية السياسية، لغياب الكفاءات القادرة على إدارة شئون المجتمع، كفاءة القوة والقدرة

وكفاءة الأمانة والنزاهة، وهو ما أدى إلى تخلف الدول العربية، وانهيارها في كل المجالات، حتى باتت دولا فاشلة، أو آيلة إلى الفشل والسقوط، وزادت نسبة الفقر والمرض والبطالة والأمية حتى تجاوزت معدلاتها حدا غير مسبوق، ولهذا كان من أهم ملامح الحكم الراشد لتحقيق النهضة والتنمية:

١- حماية المال العام وصيانته من النهب والإهدار، فلا يمكن تحقيق تنمية في ظل النهب المنظم للمال العام، وفي ظل تحول ثروة الأمة ودولها إلى الخارج بأسماء أفراد الأسر الحاكمة. وقد كان الصحابة هم من حدد راتب أبي بكر من بيت المال فلما حضرته الوفاة رد ما زاد عنده فقال عمر (لقد أتعبت من بعدك يا أبا بكر) وكذا فعل عمر! فليس لهم أن يتصرفوا في مال الأمة إلا بإذنها ورضاها كما في الحديث (إنما هو مال الله الذي أفاء عليكم فإن رضيتم وإلا فهو لكم) فلا يؤخذ منه شيء ولا يتصرف فيه إلا بإذن الأمة.وليس لهم أخذ هدية وهم في الوظيفة العامة بل يجب رد حتى الهدية للرئيس إلى بيت المال كما في الحديث (من أهدي إليه شيء فليأت به) ولا يقاس أحد على النبي صلى الله عليه وسلم، وقد كان الخلفاء الراشدون يردون ما أهدي إليهم لبيت المال ورد عمر بن عبد العزيز على من احتجوا بقبول النبي صلى الله عليه وسلم للهدية فقال (كانت للنبي صلى الله عليه وسلم هدية، وهي لنا اليوم رشوة)!

٢ – العمل على استرجاع كل ما تم نهبه طوال العقود السابقة من البنوك الخارجية، وهي ثروة تقدر بالترليونات، وهي أخطر مشكلة ستواجهها أنظمة الحكم الراشد بعد الثورة العربية، فليست هذه الثروة بالأمر الذي يمكن تعويضه لغض الطرف عنه، ولهذا كان استرجاعها أول خطوة على طريق الإصلاح الاقتصادي والتنمية الشاملة. وقد رد الخليفة الخامس عمر بن عبد العزيز مظالم بني أمية وما أخذه أمراء الجور إلى أصحابه إن عرفهم، أو إلى بيت المال، مع أن بعضه مضى عليه نصف قرن، فالحقوق لا تسقط بالتقادم، وكما في الحديث (ليس لعرق ظالم حق)!ولهذا كان إعفاء الرئيس اليمني عما سلف منه من جرائم خاصة ما نهبه من مال الشعب جريمة لا تغتفر بحق من وقعوا المصالحة لفقدهم الشرعية للتنازل عن حقوق الشعب!وليست الدماء كالأموال فإن الدم حق خاص لأولياء المقتول فإذا عفوا عنه فلهم ذلك بخلاف المال العام للأمة لا يصلح التنازل عنه بل يجب رده للأمة.

٣ – توجيه الطاقات لتطوير الاقتصاد وفتح أبواب الاستثمار لنقل وتوطين الصناعة، وتدارك ما فات الدول العربية خلال نصف قرن من فرص تاريخية للنهضة الصناعية والتكنولوجية، التي وصلت إليها دول إسلامية أخرى كتركيا وماليزيا واندونيسيا، فضلا عن دول العالم المتقدم صناعيًا.

٤ – تطوير البنية التحتية، وتأمين الطرق والمواصلات والطاقة، وتوفير الرعاية السكنية والصحية والخدمات للجميع.

٥ – تأمين فرص العمل ومعالجة مشكلة البطالة، واستثمار الإنسان وتنمية قدراته ومهاراته وتوفير فرص التعليم والتدريب والإعداد لسوق العمل.

وقد حدد الخطاب الإسلامي السياسي النبوي والراشدي أهم مسئوليات السلطة والدولة تجاه مواطنيها، كما في الحديث (من ترك كلا أو عيالا فإلي وعلي)، وقال (من عمل لنا عملا فليتخذ له زوجة إن كان أعزبا، ومن لم يكن له مسكن فليتخذ مسكنا، وليتخذ دابة وظهرا إن لم يكن له مركب)، وقال (من بات آمنا في بيته، معافى في بدنه، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها)! فدل كل ذلك على الحد الأدنى الذي يجب على السلطة توفيره للإنسان، لتحقيق الحياة الإنسانية الكريمة له، ابتداء من توفير فرص العمل له، وتيسير الحياة الزوجية والأسرية لكل شاب وأعزب، وتأمين السكن لكل أسرة، وتأمين الغذاء والدواء والرعاية الصحية، وتوفير وسائل النقل، وتحقيق الأمن والطمأنينة والاستقرار النفسي والأسري لكل فرد في المجتمع.

رابعا: تحقيق حالة السلم والأمن الاجتماعي لجميع مكونات المجتمع، على اختلاف فئاته، دينية كانت أو قومية، وقد أججت الأنظمة العربية الفتن الداخلية في كل مجتمع عربي، لحماية نفسها على حساب استقرار شعوبها، وقد كان نظام حسني مبارك وراء الفتن بين المصريين مسلميهم وأقباطهم، وكان النظام اليمني وراء الفتن بين جنوب اليمن وشماله، وكان النظام العراقي العميل للاحتلال وراء تفجير الداخل العراقي وإثارة الفتن الطائفية بين مكونات الشعب العراقي الذي لم يعرف طوال تاريخ العراق الحديث فتنة بين السنة والشيعة، وتقوم دول الخليج اليوم بإثارة الفتن الطائفية لقطع الطريق على الإصلاحات الداخلية..الخ فأصبحت المجتمعات العربية في ظل الأنظمة الفاسدة في حالة استنفار دائم وافتقاد للسلم الأهلي، حيث تم تلغيم المجتمعات بألغام تقضي حين تفجيرها على الأخضر واليابس، مما يؤكد خطورة بقاء الاستبداد وسياساته الفرعونية التي تقوم على تمزيق المجتمع من الداخل ﴿إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعا﴾، وعلى ادعاء استحقاق الحكم ﴿أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار﴾، وعلى استبداده وطغيانه ﴿ما أريكم إلا ما أرى﴾، وعلى إرهابه للمجتمع ﴿ لئن اتخذ إلها غيري لأجعلنك من المسجونين﴾، وعلى مصادرة حرية الرأي وحرية الاعتقاد ﴿آمنتم له قبل أن آذن لكم﴾؟! بينما تقوم سياسة الحكم الراشد على تعزيز وحدة المجتمع واستقراره ﴿جعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا﴾ ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة..واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾، وعلى احترام كرامة الإنسان ﴿ولقد

كرمنا بني آدم﴾، وعلى أساس حرية الاعتقاد والرأي ﴿لا إكراه في الدين﴾، وعلى أساس الشورى في الحكم ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾، وعلى أساس العدل بين الجميع ﴿وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾، وعلى أساس توزيع الثروة العادل﴿كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾..الخ وقد تجلى مفهوم حماية السلم الأهلي والاستقرار الداخلي في أوضح صوره في موقف الخليفة الراشد عثمان بن عفان حين رفض رفضا قاطعا قمع الخارجين على سلطته، وأمر من حاولوا الدفاع عنه كف أيديهم وقال (والله لا أكون أول من خلف رسول الله بالدم في أمته) (والله لا يراق بسببي قطرة دم)! كما سن علي رضي الله عنه سنن الرحمة في الخوارج الذين كفروه فقال (لهم علينا ثلاث ألا نبدأهم بقتال، ولا نمنعهم مساجد الله، ولا نحرمهم من الفيء ما دامت أيديهم مع أيدينا.. على ألا يسفكوا دما حراما، ولا يظلموا معاهدا، ولا يقطعوا سبيلا)!وكل ذلك قائم على أساس احترام حرية الإنسان وكرامته وإنسانيته فرادا كان أو مجموعة كما قال عمر دفاعا عن القبطي المصري (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا)!

إن حالة السلم والأمن الأهلي تتحقق من خلال:

١- إلغاء كافة قوانين الطوارئ والمحاكم الاستثنائية التي أشاعت حالة من الخوف في المجتمعات العربية، حتى افتقد المواطن العربي الأمن والطمأنينة، وصار جهاز الأمن مصدر الرعب والخوف، والعدو الأول للشعب، وقد تجلى ذلك فيما جرى من مواجهات بين الشعب المصري والأمن المركزي، وحالة العداء الشديد التي تراكمت خلال ثلاثة عقود من طغيان السلطة وأجهزة أمنها، حتى أن الشعب المصري لم يعرف الأمن إلا حين انهار جهاز الأمن!وهو خلل خطير يحتاج إلى إعادة تأسيس كل أجهزة الأمن وهيكلتها من جديد، وتحديد أهدافها ومسئولياتها، لتكون في خدمة الشعب لا في خدمة السلطة!.

٢ - تكريس مبدأ تكافؤ الفرص أمام الجميع، وإلغاء ما يتعارض مع مبدأ العدل والمساواة العامة.

٣ - وتقرير حق الأقليات الدينية والعرقية في المحافظة على هويتها ولغتها وثقافتها، وتعزيز روح المواطنة والانتماء للأمة لدى الأقليات، حتى لا يشعر إنسان ولا مكون اجتماعي في الدول العربية في حالة من الاغتراب في وطنه، ففي المشتركات الدينية والقومية والإنسانية بين مكونات المجتمع في العالم العربي ما يمكن أن يعزز ويحقق الانتماء للفرد مهما كانت قوميته أو دينه أو ثقافته.

٤ - احترام حق الأكثرية في المحافظة على قيمها وهويتها، وإنهاء حالة الاستلاب التي

تعرضت لها المجتمعات العربية في ظل أنظمة حكم علمانية، تجاوزت على أحق حقوق الأمة في التحاكم إلى شريعتها، وفرضت عليها قوانين تصطدم مع دينها وقيمها وهويتها، وهو ما يقتضي استكمال العمل بالفقه الإسلامي في كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية، وأن يتصدى لذلك عباقرة القانون والفقه القادرون على الجمع بين معرفة مشكلات العصر ونوازله، وأحكام الإسلام ومقاصده، لحل الأزمة التاريخية والصراع الدائم في المجتمعات العربية منذ سقوطها تحت الاستعمار الغربي إلى اليوم بين النخب العلمانية من جهة والأمة من جهة أخرى، ولن تستقر هذه المجتمعات ولن يتحقق السلم الأهلي ما لم يتفهم الجميع ضرورة احترام إرادة الأكثرية والاعتراف بحقها في العيش وفق قيمها ودينها وهويتها الدينية والقومية، مع ضمان حق الأقلية في التمتع بحقوقها الدينية والثقافية، دون حرمانها من كافة حقوق المواطنة.

خامسا : تعزيز الوحدة والاتحاد بين كل دولة قطرية، والدول العربية المحيطة بها، وتعزيز التكامل السياسي والاقتصادي والعسكري بينها، للوصول إلى اتحاد بين دول العالم العربي، والاستفادة من تجربة الاتحاد الأوربي، للخروج من حالة الضعف والتشرذم التي وصلت لها الدول العربية في ظل الأنظمة الفاسدة، حيث فرطت بأهم ما كانت تطمح له شعوب العالم العربي من الوحدة والاتحاد والقوة، لاسترجاع حقوقها المسلوبة وعلى رأسها أرض فلسطين والمسجد الأقصى والقدس الشريف.

سادسا : بلورة مشروع سياسي وحضاري، ورسالة إنسانية يستعيد العالم العربي من خلالها دوره الحضاري على المسرح العالمي، يزاوج بين الهويتين الرئيسيتين للعرب كأمة، وهما الإسلام كدين وحضارة وقيم إنسانية ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾، وكما قال عمر (نحن قوم أعزنا الله بالإسلام فمهما ابتغينا العزة بغيره أذلنا الله)، وكما قال ربعي (إن الله بعثنا لنخرج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد)، والعروبة كثقافة ولغة وآداب وفنون ووعاء حاضن للإسلام ورسالته للعالمين..

إن العالم المادي اليوم يحتضر بماديته وانحلاله وجنونه، وهو في حاجة للعرب من جديد ليعيدوا للعالم روحه وقيمه الأخلاقية والروحية، وحين تنهض بذلك دولة عربية مركزية، يحكمها نظام حكم راشد، فسيكون لها أكبر الأثر في استعادة العرب لدورهم الحضاري، وإسهامهم في خدمة الإنسانية كما فعلوا من قبل مدة سبعة قرون، كان لهم الفضل على العالم كله وحضارته التي ولدت من رحم الحضارة العربية الإسلامية! إن كل ما سبق بيانه هو من أهم ملامح وشروط قيام أنظمة حكم راشدة بديلة عن النظام العربي الحالي الذي تعصف به الثورة العربية المجيدة من المحيط إلى الخليج، ونجاح الثورة مرهون بقدرتها على إقامة بديل

ناجح يحقق هذه الأهداف المرحلية في:

١- استعادة الإنسان العربي لحريته وكرامته وإنسانيته وهويته.

٢- واستعادة الدولة القطرية لسيادتها واستقلالها.

٣- واستعادة الشعوب لحقها في اختيار من يمثلها ويعبر عن إرادتها.

٤- واستعادة مؤسسات السلطة لهيبتها ومسئولياتها ودورها.

٥- واستعادة الأمة لوحدتها وقوتها.

٦- واستعادة العرب لشهودهم السياسي والإنساني والحضاري.

وتحتاج الأمة لتحقيق ذلك إلى عقد أو عقدين، لتبدأ بعد ذلك المرحلة الثانية لتحقيق هدفها الاستراتيجي الذي تتطلع إليه الأمة من عقود وهو أن تعود (أمة واحدة وخلافة راشدة)، لتستأنف دورها على المسرح العالمي من جديد ولتكون ﴿رحمة للعالمين﴾ ﴿وخير أمة أخرجت للناس﴾، وكما بشر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم بعد سقوط الملك الجبري الذي يتهاوى اليوم حيث قال (ثم ملكا جبريا ثم تكون خلافة على منهاج النبوة)!وقد فصلت ذلك كله وكتابي (تحرير الإنسان)، وكتابي (الحرية أو الطوفان).

إعلام أهل الشام
بأحكام الخروج على النظام *

الحمد لله رب العالمين وصلى اللهم على المبعوث رحمة للخلق أجمعين وبعد..
فقد كثر السؤال عن حكم النازلة التي يعيشها الشعب السوري في ظل الثورة السلمية على السلطة الجائرة التي استباحت الدماء والأعراض وهل يجوز استخدام القوة المسلحة لمواجهة السلطة وكف عدوانها؟

فأقول وبالله التوفيق ..

نعم جائز للشعب السوري استخدام القوة بما في ذلك القوة المسلحة لدفع عدوان السلطة وإسقاطها بالقوة، إن رأى أهل الرأي وقادة الثورة في الداخل ذلك، وإذا تحقق أو ترجح لهم المصلحة في ذلك، ويكون القتال حينئذ جهادا واجبا على الجميع، ويجب على الأمة من ورائهم نصرتهم، بالقوة والمال والرجال، وبالدعم المعنوي سياسيا وإعلاميا، وإن كان أهل الرأي من قادة الثورة يرون بأن المقاومة السلمية هي الأجدى في هذه المرحلة فالواجب الاستمرار بالثورة الشعبية السلمية حتى يسقط النظام، وعلى الأمة نصرتهم ماديا ومعنويا، بما في ذلك دفع الزكاة لهم في سهم ﴿وفي سبيل الله﴾، ولا حرج على من دفع السلطة بالقوة عن نفسه وماله وعرضه، وأما الإدعاء بحرمة الخروج مطلقا وأن ذلك مخالف لأصول أهل السنة ومذهب سلف الأمة، فهو ادعاء باطل حيث ينزل كلام أهل السنة على غير موارده ومقاصده، فإن للخروج أحكاما لا تخفى على أهل العلم والفقه وأهل الشام هم معدنه ورجاله، وتجري عليه الأحكام الخمسة فمنه:

١- خروج محرم بالنص والإجماع، وهو الخروج على الإمام العدل الذي اختارته الأمة بالشورى والرضا دون وقوع ما يوجب عزله، كخروج من خرجوا على عثمان رضي الله عنه، ومثله الخروج على كل إمام شرعي اختارته الأمة، ووقع منه بعض الجور والقصور في خاصة نفسه، غير أنه لم يختل ميزان العدل في الرعية، ولا فشا عدوانه على البرية، فيحرم الخروج عليه مراعاة للمقاصد الكلية، كوحدة الأمة، وحفظ البيضة، وأمن السبيل.

٢- وخروج مكروه كراهة تحريمية وهو الخروج في قتال الفتنة، كتنازع فئتين من المسلمين

---

* كتب هذا المقال بتاريخ ٢٠١١/٨/٥م

على السلطة، أو قتال فئة للسلطة، بالتأويل السائغ، إذا كانوا جميعا عدولا، كقتال أهل الجمل.

٣- وخروج واجب بالنص والإجماع، وهو الخروج على ولاية الكافر أو من طرأ عليه كفر في دار الإسلام، وكذا وجوب عزله عند القدرة على ذلك عند ظهور الكفر البواح وإن لم يكفر الإمام، كما في الحديث المتفق عليه في وجوب السمع والطاعة وفيه (إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم فيه من الله برهان)، قال القاضي عياض (أجمع العلماء على أن الإمام لو طرأ عليه كفر أو تغيير للشرع أو بدعة - أي مكفرة - خرج عن حكم الولاية، وسقطت طاعته، ووجب على المسلمين القيام عليه وخلعه ونصب إمام عادل إن أمكنهم ذلك، فإن لم يقع ذلك إلا لطائفة وجب عليهم القيام بخلع الكافر).[٢٣]

وقال ابن حجر (ينعزل الإمام بالكفر إجماعا، فيجب على كل مسلم القيام في ذلك).[٢٤]

وقال ابن بطال (إذا وقع من السلطان الكفر الصريح فلا تجوز طاعته في ذلك، بل تجب مجاهدته لمن قدر عليها).[٢٥]

والمقصود باليد هنا القوة، وهذا لا يخالف فيه أحد من الأئمة بما فيهم أحمد بن حنبل الذي كان لا يرى الخروج بالسيف على أئمة المسلمين - على فرض أن النظام السوري له ولاية شرعية في نظر بعض المفتونين - قال ابن رجب الحنبلي: (وهذا يدل على جهاد الأمراء باليد، وقد استنكر أحمد هذا الحديث، وقد يجاب عن ذلك بأن التغيير باليد لا يستلزم القتال، وقد نص على ذلك أحمد أيضا فقال: التغيير باليد وليس بالسيف والسلاح، فحينئذ فجهاد الأمراء باليد، أن يبطل بيده ما أمروا به من الظلم إن كان له قدرة على ذلك، وكل ذلك جائز، وليس هو من باب قتالهم ولا من الخروج عليهم).[٢٦]

٤ - وخروج مختلف فيه، وهو الخروج علي الإمام الجائر:

وقد قال إمام الحرمين الجويني الشافعي عن الإمام الجائر (فأما إذا تواصل منه العصيان،

---

(٢٣) شرح مسلم للنووي ١٢/٢٢٩ .

(٢٤) فتح الباري ٣/١٢٣ .

(٢٥) المصدر السابق.

(٢٦) جامع العلوم والحكم ص ٣٢١ .

وفشا منه العدوان، وظهر الفساد، وتعطلت الحقوق والحدود، وارتفعت الصيانة، ووضحت الخيانة، واستجرأ الظلمة، ولم يجد المظلوم منتصفا ممن ظلمه، وتداعى الخلل إلى عظائم الأمور، وتعطيل الثغور، فلا بد من استدراك هذا الأمر المتفاقم، وذلك أن الإمامة إنما تعنى لنقيض هذه الحالة، فإذا أفضى الأمر إلى خلاف ما تقتضيه الزعامة والإيالة ـ أي السياسة ـ فيجب استدراكه لا محالة، وترك الناس سدى ملتطمين لا جامع لهم على الحق والباطل أجدى لهم من تقريرهم على اتباع ونصب من هو عون الظالمين، وملاذ الغاشمين، ومعتصم المارقين، فإن تيسر نصب إمام مستجمع للخصال المرضية تعين البدار إلى اختياره، وإن علمنا أنه لا يتأتى نصب إمام دون إراقة دماء، ومصادمة أهوال، وإهلاك أنفس، ونزف أموال، فالوجه أن يقاس ما الناس مدفوعون إليه، فإن كان الواقع الناجز أكثر (ضررًا) مما يقدر وقوعه، فيجب احتمال المتوقع لدفع البلاء الناجز، ومبنى هذا على طلب مصلحة المسلمين وارتياد الأنفع لهم، واعتماد خير الشرين إذا لم يتمكن من دفعهما جميعًا، فالمتصدي للإمامة إذا عظمت جنايته، وكثرت عاديته، وتتابعت عثراته، وخيف بسببه ضياع البيضة، وتبدد دعائم الإسلام، ولم نجد من ننصبه للإمامة حتى ينتهض لدفعه حسب ما يدفع البغاة، فإن اتفق رجل مطاع، ذو أتباع وأشياع، يقوم محتسبًا آمرا بالمعروف، ناهيا عن المنكر، وانتصب لكفاية المسلمين ما دفعوا إليه، فليمض في ذلك والله نصيره).[٢٧]

وهنا يؤكد الإمام الجويني أن وجوب نصب الإمام حكم شرعي معلل بقصد حماية الدولة والقيام بمصالح الأمة، بحراسة الدين، وسياسة الدنيا، فإذا كان وجود الإمام المسلم يفضي إلى خلاف هذا القصد، بحيث يؤدي إلى ضياع الدولة وحقوق الأمة ومصالحها، وجب شرعا خلعه، ونصب إمام قادر على القيام بما وكل إليه؛ إذ ترك الناس بلا إمام خير لهم من إمام يقطع طريقهم، ويسفك دماءهم، ويستحل محارمهم؛ ويسجن خيارهم، إذ الإمامة إنما وجبت لغير هذا القصد، وهذا معنى الحديث الصحيح (إنما الإمام جنة يقاتل من ورائه)، فالإمام وقاية ودرع تحتمي به الأمة من عدوها الخارجي، ومن العدوان الداخلي، فإذا صار هو العدو الذي يصول عليهم ويقاتلها فلها التصدي له وخلعه! حيث نافى وجوده مقصود الإمامة وغايتها كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية (وولي الأمر إذا ترك إنكار المنكرات وإقامة الحدود عليها بمال يأخذه : كان بمنزلة مقدم الحرامية.. وولي الأمر إنما نصب ليأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، وهذا هو مقصود الولاية، فإذا كان الوالي يمكّن من المنكر بمال يأخذه كان قد أتى بضد المقصود، مثل من نصبته ليعينك على عدوك فأعان عدوك عليك، وبمنزلة من أخذ مالا

(٢٧) غياث الأمم ص ١٠٦ – ١١٦ باختصار .

ليجاهد به في سبيل الله فقاتل به المسلمين... فكل طائفة ممتنعة من التزام شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة يجب جهادها حتى يكون الدين كله لله باتفاق العلماء).[٢٨]

وكان الإمام مالك إذا سئل عن القتال مع الخلفاء المسلمين من أئمة الجور في عصره ضد من خرج عليهم يقول: (إن كان الخليفة كعمر بن عبد العزيز فقاتل معه، وإن كان كمثل هؤلاء الظلمة، فلا تقاتل معهم).[٢٩] لأنه لا يرى لهم ولاية شرعية تقتضي وجوب السمع والطاعة لهم، ولا القتال معهم ضد من خرج عليهم! وقد سئل عن خروج محمد ذو النفس الزكية على أبي جعفر المنصور مع أنه أخذ البيعة من أهل المدينة، فقال الإمام مالك :(إنما بايعتم مكرهين، وليس على مكره يمين، فأسرع الناس إلى محمد، ولزم مالك بيته).[٣٠]

وسئل الإمام مالك أيضا عن الوالي إذا قام عليه قائم يريد إزالة ما بيده: هل يجب الدفع عنه؟ فقال: (أما مثل عمر بن عبد العزيز فنعم، وأما غيره فلا ودعه وما يريد، فينتقم الله من ظالم بظالم، ثم ينتقم الله منهما جميعا).

وقال مالك أيضا :(إذا بايع الناس رجلا بالإمارة ثم قام آخر فدعا إلى بيعته فبايعه بعضهم أن المبايع الثاني يقتل إذا كان الإمام عدلا، فإن كان مثل هؤلاء فلا بيعة له تلزم، إذا كانت بيعتهم على الخوف، والبيعة للثاني إن كان عدلا، وإلا فلا بيعة له تلزم).[٣١]

فأبطل الإمام مالك بيعة من أكره الناس على بيعته وأخذ السلطة بالقوة، وأبطل ولايته، وإنما ولايته على الناس ولاية جبرية قهرية بحكم الواقع لا بحكم الشارع، ولها أحكام الاضطرار، فإن قام عدل ينازعه فالبيعة للعدل! ولشهرة هذا الخلاف بين أئمة أهل السنة قال العلامة المعلمي :(كان أبو حنيفة يستحب أو يوجب الخروج على خلفاء بني العباس؛ لما ظهر منهم من الظلم، ويرى قتالهم خيرًا من قتال الكفار، وأبو إسحاق الفزاري ينكر ذلك، وكان أهل العلم مختلفين في ذلك، فمن كان يرى الخروج يراه من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والقيام بالحق، ومن كان يكرهه يرى أنه شق لعصا المسلمين وتفريق لكلمتهم، وتشتيت لجماعتهم، وتمزيق لوحدتهم، وشغل لهم بقتل بعضهم بعضا، فتهن قوتهم، وتقوى شوكة عدوهم، وتتعطل ثغورهم، فيستولي عليها عدوهم...هذا، والنصوص التي يحتج بها المانعون من الخروج والمجيزون له

---

(٢٨) مجموع الفتاوى ٣٨١/٦ .

(٢٩) انظر تبصرة الحكام ٩٦/٢ .

(٣٠) ابن جرير الطبري ٤٢٧/٤ ، حوادث سنة ١٤٥هـ ، وسير أعلام النبلاء ٨٠/٨ .

(٣١) العقد المنظم بحاشية تبصرة الحكام ١٩٥/٢ — ١٩٧ .

معروفة، والمحققون يجمعون بين ذلك بأنه إذا غلب على الظن أن ما ينشأ عن الخروج من المفاسد أخف جدًا مما يغلب على الظن أنه يندفع به، جاز الخروج وإلا فلا، وهذا النظر قد يختلف فيه المجتهدان). (٣٢)

وقد ذكر ابن حزم أنه مذهب أئمة المذاهب المشهورة في القرن الثاني، حيث قال:(اتفقت الأمة كلها على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بلا خلاف من أحد، وذهبت طوائف من أهل السنة وجميع المعتزلة وجميع الخوارج والزيدية إلى أن سل السيوف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب، إذا لم يكن دفع المنكر إلا بذلك). وبعد أن نسب القول بوجوب استخدام القوة لإزالة المنكر، إذا لم يزل إلا بذلك، إلى من خالفوا علي بن أبي طالب من الصحابة كطلحة والزبير وعائشة، ومن خرج على يزيد بن معاوية كالحسين وابن الزبير وأبناء المهاجرين والأنصار في المدينة، ومن خرج على الحجاج كأنس بن مالك (ثم من بعد هؤلاء من تابعي التابعين كعبد الله بن عمر بن عبد العزيز، وعبد الله بن عمر بن عبد الله، ومحمد بن عجلان، ومن خرج مع محمد ابن عبد الله بن الحسن، وهاشم بن بشر، ومطر الوراق، ومن خرج مع إبراهيم بن عبدالله، وهو الذي تدل عليه أقوال الفقهاء كأبي حنيفة، والحسن بن حي، وشريك ابن عبدالله، ومالك، والشافعي، وداود الظاهري وأصحابهم، فإن كل من ذكرنا من قديم وحديث، إما ناطق بذلك في فتواه، وإما فاعل لذلك بسل سيفه في إنكار ما رأوه منكرا) (٣٣)

وقال ابن حجر مفرقا بين خروج الخوارج، وخروج البغاة، وخروج أهل الحق:(وقسم خرجوا غضبا للدين من أجل جور الولاة، وترك عملهم بالسنة النبوية فهؤلاء أهل حق، ومنهم الحسين بن على، وأهل المدينة في الحرة، والقراء الذين خرجوا على الحجاج، وقسم خرجوا لطلب الملك فقط وهم البغاة) ونص أيضًا أن الخروج على الظلمة كان مذهبا للسلف فقال في ترجمة الحسن بن حي:(هذا مذهب للسلف قديم). (٣٤)

وهو مذهب أبي حنيفة كما قال أبو بكر الجصاص: (وكان مذهبه (يعني أبا حنيفة) رحمه الله

---

(٣٢) التنكيل ص ٢٨٨ — ٢٨٩ ويلاحظ أن من منعوا من الخروج عللوا المنع بأن لا يتعطل الجهاد، وأن تحمى البلاد وتأمن السبل وينتصف الضعيف من القوى، فليس هو حكما تعبديا محضًا، بل مصلحي معلل، والحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا .

(٣٣) الفصل ٤/١٧١ — ١٧٢ .

(٣٤) فتح الباري ١٢/٢٨٦ ، وتهذيب التهذيب ٢/٢٨٨ .

مشهورًا في قتال الظلمة وأئمة الجور وقضيته في أمر زيد بن علي مشهورة، وفي حمله المال إليه، وفتياه الناس سرًّا في وجوب نصرته والقتال معه، وكذلك أمره مع محمد وإبراهيم ابني عبد الله بن حسن[٣٥].

وهذا هو مذهب شيخه حماد بن أبي سليمان[٣٦]، إمام أهل الكوفة في عصره.

وهو مذهب مالك، قال ابن العربي: (قال علماؤنا: وفي رواية سحنون، إنما يقاتل مع الإمام العدل، سواء كان الأول أو الخارج عليه، فإن لم يكن عدلين فأمسك عنهما إلا أن تراد بنفسك أو مالك أو ظلم المسلمين، فادفع ذلك، هؤلاء لا بيعة لهم إذا كان بويع لهم على الخوف).[□□]

وفي مذهب الشافعي قال الزبيدي: إن الخروج على الإمام الجائر هو مذهب الشافعي القديم.[٣٨]

وفي مذهب أحمد رواية مرجوحة بجواز الخروج على الإمام الجائر، بناءً على ما روي عنه من عدم انعقاد الإمامة بالاستيلاء كما تقدم وإليه ذهب ابن رزين وقدمه في الرعاية من كتب الحنابلة، وقد قال بجواز الخروج من أئمة المذهب ابن عقيل وابن الجوزي.[٣٩]

وهذا الخلاف كله في شأن الخلفاء المسلمين إذا وقع منهم جور، أما اليوم فلا توجد أصلا إمامة شرعية تجب لها بيعة، والأمر في الشام اليوم وكثير من الأمصار تجاوز حدود الردة وأحكامها الموجبة للخروج!

ومسألة الخروج على الإمام الشرعي تُبنى هي أيضا على مسألة انفساخ عقد الإمامة بالفسق، وهي مسألة خلافية أيضا، قال القرطبي: (الإمام إذا نُصب ثم فسق بعد انبرام العقد فقال الجمهور: إنه تنفسخ إمامته ويُخلع بالفسق الظاهر المعلوم؛ لأنه قد ثبت أن الإمام إنما يقام لإقامة الحدود، واستيفاء الحقوق، وحفظ أموال الأيتام والمجانين والنظر في أمورهم، إلى غير ذلك مما تقدم ذكره، وما فيه من الفسق يقعده عن القيام بهذه الأمور والنهوض بها، فلو جوزنا أن يكون فاسقا أدى إلى إبطال ما أقيم لأجله، ألا ترى في الابتداء إنما لم يجز أن

---

(٣٥) أحكام القرآن ١/٧٠.

(٣٦) تاريخ بغداد ١٣/٣٩٨.

(٣٧) أحكام القرآن لابن العربي ٤/١٧٢١.

(٣٨) إتحاف السادة ٢/٢٣٣.

(٣٩) الإنصاف للمرداوي ١٠/٣١٠ – ٣١١.

يعقد للفاسق لأجل أنه يؤدي إلى إبطال ما أقيم له، وكذلك هذا مثله. وقال آخرون: لا ينخلع إلا بالكفر، أو بترك إقامة الصلاة، أو الترك إلى دعائها، أو شيء من الشريعة؛ لقوله عليه السلام في حديث عبادة:(وألا ننازع الأمر أهله (قال) إلا أن تروا كفرًا بواحا عندكم من الله فيه برهان)).[٤٠]

وقد ذكر الماوردي هذه المسألة فلم يذكر فيها خلافًا، إذا كان خروجه عن حد العدالة بسبب اتباع الشهوات من الفسق والجور بفعل المحظورات، وارتكاب المنكرات، وتحكيم الشهوات، فهذا فسق يمنع من عقد الإمامة له ابتداءً، ومن استدامتها إذا طرأ شيء من ذلك على الإمام، ويخرج من الإمامة.[٤١]

٥- وخروج جائز وهو الخروج لدفع طغيان كافر أو جائر بما هو أخف منه كفرا أو جورا، أو أكثر عدلا ورحمة، سواء في دار الإسلام حال عجز الأمة عن نصب إمام مسلم عدل، أو في غير دار الإسلام حال قدرة المسلمين على نصب غير مسلم أكثر عدلا وأقل جورا، وهي من النوازل وأحكام الضرورة مراعاة للمصلحة ودفعا للمفسدة، وقد نص العز بن عبد السلام على ذلك فقال (ويقدم في الولاية العظمى الأعرف بمصالح العامة والخاصة القادر على القيام بجلب مصالحها ودرء مفاسدها، ويسقط شرط العدالة في الولاية العامة لتعذرها، فينفذ من تصرفهم ما ينفذ مثله في الإمام العادل، ويرد من تصرفهم ما يرد من تصرف الإمام العادل، وإنما جاء ذلك دفعا للمفاسد عن الرعايا وجلبا لمصالحهم..وإذا لم نجد عدلا يقوم بالولايات العامة والخاصة قدم الفاجر على الأفجر، والخائن على الأخون، لأن حفظ البعض أولى من تضييع الكل وفي مثله في الشهادات نظر)[٤٢].

والواجب التعاون مع كل فئات الشعب السوري لدفع عدوان هذا الطاغوت قال العلامة السعدي في تفسيره (ومنها: أن الله يدفع عن المؤمنين بأسباب كثيرة، قد يعلمون بعضها، وقد لا يعلمون شيئا منها، وربما دفع عنهم، بسبب قبيلتهم، أو أهل وطنهم الكفار، كما دفع الله عن شعيب رجم قومه بسبب رهطه، وأن هذه الروابط التي يحصل بها الدفع عن الإسلام والمسلمين، لا بأس بالسعي فيها، بل ربما تعين ذلك، لأن الإصلاح مطلوب على حسب القدرة والإمكان، فعلى هذا لو ساعد المسلمون الذين تحت ولاية الكفار، وعملوا على جعل الولاية جمهورية يتمكن

(٤٠) الجامع لأحكام القرآن ١/٢٧١ .

(٤١) الأحكام السلطانية ص ١٩ .

(٤٢) الفوائد في اختصار المقاصد ص ٨٥ .

فيها الأفراد والشعوب من حقوقهم الدينية والدنيوية، لكان أولى من استسلامهم لدولة تقضي على حقوقهم الدينية والدنيوية، وتحرص على إبادتها، وجعلهم عمَلَةً وخَدَمًا لهم، نعم إن أمكن أن تكون الدولة للمسلمين، وهم الحكام، فهو المتعين، ولكن لعدم إمكان هذه المرتبة، فالمرتبة التي فيها دفع ووقاية للدين والدنيا مقدمة) انتهى كلام السعدي.

فاجتمع في وجوب الخروج بالقوة على النظام السوري خمسة أسباب :

الأول : ظهور الكفر البواح.

الثاني : امتناع النظام عن الالتزام بقطعيات الإسلام على فرض إسلامه.

الثالث : فشو العدوان وتفاقم الإجرام.

الرابع : تعطل مصالح الشعب وتعرض الدولة للسقوط في ظل فساد السلطة.

الخمس : اقتضاء المصلحة تغييره بمن هو أصلح منه وأكثر عدلا.

وقد فصلت القول في هذه المسائل في كتاب (الحرية أو الطوفان) وكتاب (تحرير الإنسان) وكتاب (الفرقان) وغيرها من الرسائل في هذا الباب والله الموفق والهادي إلى الحق والصواب وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

الجمعة ٦ رمضان سنة ١٤٣٢هـ

الموافق ٥ / ٨/ ٢٠١١م

الأجوبة الفقهية الدستورية
عن الأسئلة الليبية والسورية *

الحمد لله وحده وصلى الله وسلم على من لا نبي بعده وعلى آله وصحبه وبعد..

فهذه رسائل وأسئلة وردت إلي مؤخرا من بعض شباب الثورة الليبية والسورية رأيت جمعها في رسالة واحدة، والإجابة عنها على سبيل الإيجاز:

الرسالة الليبية وجوابها :

السلام عليكم فضيلة الدكتور ..

١- مع وجود التعددية إلى أي حد تكون الحريات للأحزاب مثل العلمانية ونحوها في ظل دولة مصدر دستورها الوحيد الكتاب والسنة ؟

٢- ما حكم التداول على السلطة؟

أخوكم من ليبيا بارك الله فيكم .

الإجابة:

وعليكم السلام ورحمة الله..

وحياكم الله وسددكم ونصركم...

تجد الجواب مفصلا في رسائل (نحو وعي سياسي راشد) ومقالتي عن (الثورة ونظام الحكم الراشد)، والتعددية تعني فتح الطريق للتنافس بين عدد من المرشحين أو بين الأحزاب السياسية ببرامجها للوصول إلى السلطة، ولا يمكن قيام حكم راشد في الدولة المعاصرة يقيم الشورى بلا تعددية، إذ المقابل للتعددية هي الأنظمة الشمولية والاستبداد أسرية كانت هذه الأنظمة أو عسكرية أو نظام الحزب الواحد - وإنما التعددية هنا هي تعددية سياسية في إطار النظام العام للدولة ودستورها الذي يجب أن يعبر عن إرادة الأمة وخيارها، فدين الدولة وهو الإسلام يمنع من قيام حزب سياسي يريد تقويض النظام العام للدولة، كما في كل الأنظمة السياسية، فلا بد أن يلتزم أي حزب سياسي بالنظام العام الذي ارتضته الأمة، وهو أمر بدهي، هذا إذا كانت الشوكة للأمة، وإرادتها نافذة، أما في ظل عجزها عن فرض

* كتب هذا المقال بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٥م

إرادتها وخيارها، فالأمر يختلف، ويعمل المصلحون وفق الممكن للمستقبل لهم وللأمة معهم، فان بقاء الشعب ووحدته ودولته أصل يجب المحافظة عليه، فإذا زالا لم يبق مكان يقام فيه الدين وأحكامه أصلا، فالمحافظة على ذلك مقصود للشارع، مع العمل من أجل الإصلاح حتى تكون القوة للأمة..

الرسالة السورية وجوابها :

الدكتور حاكم المطيري

حفظكم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كما تعلم فإن الوقت الآن وقت هدم للباطل في دول طالما عاشت في كنف الاستبداد، ومرحلة بناء دولة طالما انتظرها العرب، ولكن نحن كمسلمين، وكأصحاب توجه إسلامي، أحيانا كثيرة نستشكل عدة أمور في شكل الدولة والإشكالات الشرعية حولها..

الأسئلة هي :

١. نحن كمسلمين ما هي النية التي نعمل من خلالها في هدم أركان الظلم والاستبداد وبناء دولة جديدة؟ هل يعد سعينا لإزالة الظلم والوصول للحرية والكرامة مطلباً دنيوياً فقط؟ أم إننا يجب أن نسعى في هذا لإعلاء كلمة الله والمساهمة في إزالة نظام طالما حارب الدعوة في بلاد الشام لنحصل على الأجر والمثوبة؟

٢. ما هي الدولة المدنية الديمقراطية التعددية؟

٣. ما هي الدولة التي نطالب فيها نحن كمسلمين بالسعي لها والتي تطبق شرع الله؟

٤. كيف نساوي بين المواطنة والتي تساوي بين المواطنين وأن أي مواطن مهما كان دينه له الحق في أن يصبح رئيسا للبلاد، وبين منع تولي غير المسلم للمسلم؟ وكنت قد قرأت مقالا سابقا للدكتور (...) يقول بأن هذا لا يضر لأن الحاكم في الدول الديمقراطية البرلمانية هو البرلمان والذي في أغلبه سيكون مسلمين بناء على اختيار الشعب؟

٥. هل سعينا لدولة مدنية ديمقراطية تعددية يعد محرم شرعا؟

٦. الإجابة :

ج١ : يشترط في أفعال المكلف كلها في حال السعة والاختيار عدم مخالفتها لحكم الله ورسوله لقوله تعالى ﴿ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون﴾ ﴿ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا﴾، وجاء في الصحيح (ما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم، وما نهيتكم عنه فانتهوا)..

فكل ما ليس ممنوعا شرعا فلا حرج على المكلف فيه، فيدخل في ذلك المباح بكل صوره سواء كانت إباحة عادية أو عقلية أو شرعية، ويدخل فيه أيضا المشروع سواء كان واجبا أو مستحبا، وأما في حال الاضطرار فلا حرج على المضطر في فعل المحظور سواء كان مكروها عند الحاجة، أو محرما عند الضرورة لقوله تعالى ﴿إلا ما اضطررتم إليه﴾،

وأما النيات فأثرها محصور في ترتب الثواب على الفعل لا في إثبات مشروعيته ذاتها، فقد يكون الفعل مباحا فيثاب الفاعل له على نيته إذا قصد الاستعانة بالمباح على الطاعة، وقد يكون الفعل عبادة واجبة فيفعلها المكلف لا طاعة لله بل رياء وسمعة، فلا يؤجر على فعله، بل قد يعاقب، لحديث (إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى..)..

فالواجب النظر إلى الفعل نفسه هل هو مشروع في حد ذاته أم غير مشروع، ولا شك بأن دفع الظلم بكل صوره مما أمر الله عز وجل وأذن به كما قال تعالى ﴿والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون .. ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل. إنما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الأرض بغير الحق﴾، وجاء في الصحيح (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع .. ونصرة المظلوم)..الخ

فدفع الظلم عن النفس وعن الغير لا يخرج عن كونه واجبا أو مستحبا أو مباحا بحسب نوع الظلم وحجم ضرره على النفس، ولهذا تواتر تواترا معنويا حديث (من قاتل دون ماله فقتل فهو شهيد)، (من قاتل دون دينه فقتل فهو شهيد)، (من قاتل دون دمه فقتل فهو شهيد)، (من قاتل دون أهله فقتل فهو شهيد)، (من قتل دون حقه أو ومظلمته فهو شهيد)..الخ

والمال والحق والعرض والدم كلها أمور دنيوية ومع ذلك هي من الضرورات الخمس التي جاءت الشريعة لحفظها ورعايتها، فمن قاتل دونها فقد فعل ما وجب عليه، أو ما استحب له بلا خلاف، ولا يحرم عليه الدفاع عن حقه بدعوى أنه يقاتل للدنيا لا للدين، فهذا من الباطل الذي لا يشك عاقل فضلا عن عالم ببطلانه، وقد فصلت القول في ذلك في مقال (أحكام الشهداء)،

ومقال (شهداء الثورة العربية بين جرائم الطغاة وفتنة الدعاة).[٤٣]

ولا يشترط لدفع الظلم عن النفس وعن الغير استحضار النية، إذ ليس هو من العبادات التي يشترط لها النية لتمييزها عن العادات، ولا لاستحضار معنى العبودية الخالصة لله أثناء أدائها، بل المطلوب هنا دفع الضرر عن النفس وهو أمر جبلي غريزي، فمجرد القيام بدفع الظلم وإزالة الضرر يتحقق المقصود شرعا، فإن قتل المظلوم حينها فهو شهيد — كما فصلناه في مقال أحكام الشهداء — فإن استحضر أثناء قيامه بدفع الظلم نية إعلاء كلمة الله فقتل، فهو في سبيل الله، وهي أعلى صور الشهادة وأشرفها، لحديث (من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله).

فكل مسلم جاهد لدفع الظلم عن نفسه أو عن غيره من المستضعفين والمظلومين من المسلمين أو غير المسلمين فقتل فهو شهيد وفي سبيل الله ﴿وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين﴾، وقد جاء في الصحيح (يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا)، وجاء أيضا (واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب)، وهذا عام سواء كان المظلوم مسلما أو غير المسلم، ويزداد الأمر وجوبا في الدفع عن المظلوم إذا كانت بين المدافع والمظلوم رابطة دم ورحم، أو رابطة مجاورة ووطن، كما في قوله تعالى ﴿اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾، وقال ﴿واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل..﴾ فأمر الله بالإحسان إلى الخلق جميعا، وخص هؤلاء للقرابة والحاجة، دون نظر إلى جنسهم ودينهم.

والمقصود أن كل من قام بالدفاع عن حقه ورفع الظلم عن نفسه أو عن غيره فقد قام بالواجب والمشروع، وهو مأجور على ذلك إن قام استجابة للأمر الشرعي بدفع الظلم، خاصة ظلم السلطة، ويكون بذلك مجاهدا (أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر)، فإن قتل فهو شهيد (سيد الشهداء حمزة ورجل قام إلى إمام جائر فأمره ونهاه فقتله).

فإن نوى ما هو أبعد من دفع الظلم وتحقيق العدل، وقصد أن تكون كلمة الله هي العليا، وأن يظهر الإسلام ويحكم في الأرض، فهذا أعلى أنواع الجهاد، وأشرف صور الشهادة!

ج٢: هذه الألفاظ (الدولة المدنية والديمقراطية والتعددية) ألفاظ مجملة لا يترتب عليها

---

(٤٣) وهي منشورة في موقعي

حكم قبل البيان، وإنما يترتب الحكم الشرعي على حقائقها بعد تحديد المراد منها، حتى لا يرد ما فيها من الحق، ولا يقبل ما فيها من الباطل!

فالدولة المدنية تقابل في ثقافة الغرب المسيحي الدولة الدينية (الثيوقراطية) وهو حكم رجال الدين، الذي عاشته أوربا قرونا طويلة، ويتم الحكم فيها من قبل الملوك بمباركة البابا وتفويضه لهم باسم الله، حيث تحالفت الكنيسة مع السلطة وشاع الطغيان الديني والسياسي، وكانت الضحية هي الشعوب الأوربية، حتى جاءت الثورة الفرنسية وفصلت الدين عن الدولة، بنظام الدولة المدنية التي لا تخضع لسلطة رجال الدين!

وهذا المعنى غير معروف في تاريخ الإسلام، بل الإسلام جاء لهدم هذه الدولة التي يكون رجال الدين فيها أربابا من دون الله ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله﴾، وأبطل الإسلام كل صور الإكراه ﴿لا إكراه في الدين﴾، وجاء بالحكم المدني السياسي ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾، ﴿وشاورهم في الأمر﴾، وكان أول دستور مدني عرفه العالم هو صحيفة المدينة التي كتبها النبي صلى الله عليه وسلم حين دخل يثرب فصارت (المدينة) للإعلان عن قيام دولة المدينة والمدنية، ودولة العلم والحضارة الإنسانية، على أنقاض يثرب وجاهليتها وعصبيتها، وعلى أنقاض مكة الجاهلية وطبقيتها وكهنوتها الديني!

فقد جاء الإسلام بنظام سياسي راشد واضح المعالم، راسخ الأصول، قطعي الأحكام، وجعل وجود الدولة للإسلام إحدى ضروراته التي لا ظهور له إلا بها، حتى قال عمر (يا معشر العرب إنه لا إسلام بلا جماعة، ولا جماعة بلا إمامة، ولا إمامة بلا طاعة)[٤٤]، وهو ما يفسر بداية التاريخ الإسلامي بالهجرة النبوية وقيام دولة الإسلام في المدينة، على أساس علاقة تعاقدية بين السلطة السياسية والمجتمع كما في بيعة العقبة الثانية، ثم على أساس الوثيقة السياسية التي كتبها النبي صلى الله عليه وسلم بعد الهجرة مباشرة في صحيفة المدينة، وقد تضمنت كل المبادئ الدستورية التي تنظم علاقة السلطة بالمجتمع ومن ذلك :

١ - التأكيد على الطبيعة التعاقدية بين كل مكونات المجتمع الجديد على اختلاف فئاتهم وأديانهم، كما جاء في مغازي الزهري في سيرة ابن إسحاق (كتب رسول الله صلى الله عليه

---

(٤٤) رواه الدارمي في السنن ح رقم ٢٥٧- أخبرنا يزيد بن هارون أخبرنا بقية حدثنى صفوان بن رستم عن عبد الرحمن بن ميسرة عن تميم الدارى عن عمر. ورواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم رقم ٢٤٤ من طريق معاذ بن خالد عن بقية به وزاد (بن ميسرة عن أبي عبد الرحمن عن تميم)، وهو إسناد شامي لا بأس به.

وسلم كتابا بين المهاجرين والأنصار، وادع فيه يهود وعاهدهم، وأقرهم على دينهم وأموالهم، وشرط لهم واشترط عليهم).

٢- وقيام العلاقة على أساس مفهوم الأمة الواحدة والشعب الواحد، لا فرق بين مواطن ومهاجر، في حقوق المواطنة (المؤمنين والمسلمين من قريش ويثرب، ومن تبعهم فلحق بهم وجاهد معهم إنهم أمة واحدة من دون الناس).

٣- وتقرير مبدأ حقوق المواطنة للجميع، فلا فرق بين مسلم وغير مسلم، بل الجميع أسوة وسواء بالمعروف والعدل (وأنه من تبعنا من يهود فإن له المعروف والأسوة غير مظلومين ولا متناصر عليهم... وإن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين.. وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين.. وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة.. وأن بينهم النصر على من دهم يثرب)، وفي رواية أبي عبيد في كتاب الأموال عن مغازي الزهري (وأن يهود بني عوف أمة من المؤمنين)، قال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام (إنما أراد نصرهم المؤمنين ومعاونتهم إياهم على عدوهم بالنفقة التي شرطها عليهم، فأما الدين فليسوا منه في شيء، ألا تراه قد بين ذلك بقوله : لليهود دينهم، وللمؤمنين دينهم).

فالمراد هنا إثبات أن يهود المدينة أمة مع المؤمنين، وأمة من المؤمنين في المواطنة في الدولة، وفي والحقوق والواجبات السياسية العامة، لا في الدين حيث لكل أمة دينها، ولا إكراه في الدين، وقد قامت هذه الضريبة والالتزامات المالية والقتالية الطوعية من اليهود بناء على هذا التعاقد السياسي تجاه دولة المدينة في تقرير حقوق المواطنة لهم، ولهذا لم تفرض عليهم الجزية، وكان يسهم لهم في المغانم، كما قال أبو عبيد في كتاب الأموال (إنما كان يسهم لليهود إذا غزوا مع المسلمين بهذا الشرط الذي شرطه عليهم من النفقة).

٤- وإقرار الحرية الدينية للجميع (لليهود دينهم، وللمسلمين دينهم مواليهم وأنفسهم).

٥- وقيام مكونات المجتمع بمسئولياتها بالتعاون فيما بينها بالمعروف على أساس العدل والقسط (كل طائفة تفدي عانيها بالمعروف والقسط بين المؤمنين)، وعلى الالتزام المالي تجاه الدولة (وعلى كل أناس حصتهم من النفقة).

٦- وتحقيق التكافل المالي والعدالة الاجتماعية بين الجميع (وإن المؤمنين لا يتركون مفرحا بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل).

٧- وقيام المجتمع بدوره السياسي في المحافظة على النظام العام، وصيانة وحدة المجتمع،

والتصدي للظلم والفساد والعدوان (وإن المؤمنين المتقين على من بغى منهم أو ابتغى دسيعة ظلم أو إثم أو عدوان ، أو فساد بين المؤمنين، وإن أيديهم عليه جميعا ، ولو كان ولد أحدهم).

٨- وحق الجميع في العدل والأمن (وأن بينهم النصيحة والنصر للمظلوم.. وأنه من خرج فهو آمن، ومن قعد فهو آمن، إلا من ظلم وأثم).

٩- وحق المساواة في الذمة والمسئولية (وإن ذمة الله واحدة يجير عليهم أدناهم).

١٠- وتنفيذ النظام والأحكام على الجميع (وإنه لا يحل لمؤمن أقر بما في هذه الصحيفة وآمن بالله واليوم الآخر أن ينصر محدثا ولا يؤويه، وأنه من نصره أو آواه فإن عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة، ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل) قال أبو عبيد (المحدث كل من أتى حدا من حدود الله، فليس لأحد منعه من إقامة الحد عليه).

١١- وأن المرجعية التشريعية للحكم هو الشريعة (وأنكم مهما اختلفتم فيه من شيء فإن حكمه إلى الله تبارك وتعالى وإلى الرسول..).

١٢- وأن المرجعية السياسية للفصل بين الخلافات والنزاعات هي السلطة السياسية (وأن ما كان من حدث أو اشتجار يخاف فساده فإن مرده إلى الله عز وجل، وإلى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم).

فهذه بعض المبادئ الدستورية التي نظمت شئون المجتمع والدولة في المدينة النبوية، وهي قائمة على أساس العقد والشرط بين مكونات المجتمع الجديد، وهو عقد سياسي مدني، لا سلطة فيه لرجال الدين، ولا كهنوت فيه، ولا انتهاك لحق ديني أو إنساني أو مالي، فالعدل للجميع، والأمن للجميع، والحرية الدينية للجميع ،وحقوق المواطنة للجميع.

وهذا غاية البر والقسط والعدل لقول الله تعالى ﴿لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم﴾.

وعليه لا يمكن وصف الدولة في الإسلام بأنها دولة دينية (ثيوقراطية) بالمفهوم الغربي المسيحي، التي يحكمها رجال الدين، ولا دولة (مدنية) بالمفهوم الغربي العلماني الفرنسي، الذي يفصل الدين عن الحياة السياسية، بل هي دولة مدنية، فالمرجعية السياسية فيها للأمة، حيث تنتخب الأمة فيها السلطة بالشورى والاختيار، لا بالتفويض الإلهي، ولا بواسطة رجال الدين، وهي كذلك دولة قائمة على مرجعية الإسلام الدستورية والتشريعية، فهي دولة مدنية سياسيا، وإسلامية تشريعيا، فالأمة مصدر السلطات الثلاث (السلطة السياسية التنفيذية،

والسلطة الرقابية والتنظيمية، والسلطة القضائية)، والإسلام هو مصدر التشريع الأعلى، والمرجع القانوني الأسمى.

والسبب الذي جعل النبي صلى الله عليه وسلم يضع دستور المدينة أول دخوله إليها، هو كونه كما وصفه الله ليس بجبار، ولا ملك، ولا مسيطر، ﴿لست عليهم بمسيطر﴾، ﴿وما أنت عليهم بجبار﴾، والجبار هو الملك، وقد بايعه أهل المدينة المؤمنون به في العقبة الثانية على عقد سياسي (بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة، وأن لا ننازع الأمر أهله، وأن نقوم بالحق حيثما كنا لا نخاف في الله لومة لائم، إلا أن تروا كفرا بواحا..).

فكانت العلاقة السياسية التي قامت بناء عليها دولة المدينة، علاقة تعاقدية بين الأمة من المؤمنين من جهة، والسلطة والإمام من جهة أخرى، لا تنازع فيها للأمر والسلطة، بل هي شورى، كما لا يغيب دور الأمة ومسئوليتها بعد العقد للسلطة وبيعتها على السمع والطاعة، بل تظل الأمة قائمة بالحق لا تخاف في الله لومة لائم، وهذه العلاقة قائمة مع السلطة ما لم تخرج عن الشريعة والعدل والقسط الذي جاءت به، فإن خرجت فلا سمع لها ولا طاعة.

فلما دخل النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وجد مكونات اجتماعية أخرى، لم تؤمن به ولم تبايعه بالرضا والاختيار على السمع والطاعة، وليس هو بجبار ولا مسيطر سياسيا، ولا إكراه في الدين عقائديا، فكان لا بد وفق هدايات القرآن الذي جاء بالعدل والقسط أن تقوم العلاقة مع هذه المكونات التي لا تؤمن به نبيا على أساس عقد تراض سياسي، تحدد بموجبه الحقوق والواجبات، والمرجعية السياسية والتشريعية في الدولة الجديدة، فكانت صحيفة المدينة ودستورها الذي نشأت العلاقة فيه على أساس المواطنة للدولة والالتزام بدستورها وعقدها السياسي، لا على أساس الإيمان بالنبي صلى الله عليه وسلم، وهذا غاية العدل والقسط الذي أراده الله ﴿لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط﴾.

فهذا بخصوص مفهوم (الدولة المدنية)، فلا حرج في استعماله بالمعنى الصحيح، وهو أن الأمة هي التي تختار السلطة بالشورى لا بالتفويض الإلهي.

وكذلك مصطلح (الديمقراطية)، ليس له مفهوم واحد محدد، بل له معان عدة، فأصل الكلمة تعني (حكم الشعب للشعب)، بمعنى أن الشعب هو الذي يختار السلطة، وهذا المعنى صحيح شرعا في الإسلام، فالأمة هي التي تختار السلطة، وعلى هذا أجمع الصحابة كما قرر ذلك عمر في آخر خطبة له في صحيح البخاري (من بايع رجلا دون شورى المسلمين فلا بيعة له ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا)، وقال أيضا كما صح عنه (الإمارة شورى بين المسلمين).

كما للديمقراطية اليوم معنى أوسع من ذلك فالنظام الديمقراطي هو الذي توفرت فيه شروط عدة وهي حكم الشعب، والتداول السلمي للسلطة، والفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون على الجميع..

وكل هذه المعاني صحيحة ولا حرج فيها من حيث المبدأ العام، وهي تتوافق مع ما جاء به الإسلام من العدل والقسط، كما فصلته في كتاب (الحرية أو الطوفان) وكتاب (تحرير الإنسان).

وهذا بخلاف الديمقراطية بمفهومها العقائدي وأصولها الفلسفية التي لا زالت محل جدال وخلاف كبير بين الديمقراطيين والليبراليين أنفسهم، حيث ينزع بعضهم إلى جعل حرية الفرد وحقوقه الطبيعية هي الأساس، مع الاختلاف في تحديد تلك الحقوق الطبيعية، والخلاف في دائرة الحرية الفردية، والخوف عليها من حكم الأكثرية واستبدادها..الخ

وينزع آخرون إلى جعل الأساس حقوق الفرد كعضو في المجتمع، وضرورة المحافظة على الأفراد وحرياتهم وحقوقهم كمجموعة تتشابك مصالحها، وتحكمها قيم وأديان وفلسفات، يجب مراعاتها، فالديمقراطية تعني حكم الأكثرية واحترام إرادتها وحقوقها، مع حماية حقوق الأقلية..الخ

والديمقراطية بأصولها تلك، وبهذا المعنى غير مقصودة بلا شك في استخدام كثير من المسلمين وفقهائهم ومفكريهم وكتابهم في هذا العصر لمصطلح الديمقراطية، بل يقصدون المعنى الأول الذي يعني الشورى والعدل والحرية والمساواة وفق حكم الشريعة.

وأما التعددية فالمقصود بها ما يقابل الأنظمة الشمولية الشيوعية حيث الحزب الواحد، والأيديولوجيا العقائدية الواحدة، التي تفرضها الأحزاب الشيوعية اللادينية كما في روسيا وأوربا الشرقية سابقا، والفاشستية كما في إيطاليا، والنازية القومية كما في ألمانيا، حيث تنتهك حقوق أهل الأديان، وحقوق القوميات والأقليات، وحقوق الأفراد وحرياتهم، وحيث يطبع النظام السياسي المجتمع بطابعه دون احترام للإنسان وحريته وكرامته.

ولا شك بأن الإسلام هو أول من جاء بالتعددية الدينية حيث أرسى قاعدة ﴿لا إكراه في الدين﴾، وحمى أهل الأديان من أهل الكتاب من اليهود والنصارى وغيرهم كالمجوس الذين يعبدون النار، وقرر لهم حقوق المواطنة العامة، كما قرر ذلك الفقهاء بقاعدة (لهم ما لنا وعليهم ما علينا)..

كما جاء الإسلام بالتعددية السياسية، وفق نظامه السياسي، ودون خروج عن نظامه العام الذي تحكمه المرجعية الدستورية والتشريعية، حيث جعل أمر السلطة بالشورى والاختيار، بلا إكراه ولا إجبار، ولهذا تنافس عليها ورشح لها يوم السقيفة سعد بن عبادة، ثم أبو عبيدة بن الجراح وعمر بن الخطاب، ثم رشح لها أبو بكر، واختارته الأمة، وكذا رشح لها حين طعن عمر ستة، وتنافسوا فيها، ثم انحصرت المنافسة بين عثمان وعلي، ثم تم الاستفتاء العام بين أهل المدينة فاختار الأكثر عثمان رضي الله عنه، كما قال عبد الرحمن بن عوف في صحيح البخاري (يا علي إني نظرت في أمر الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان أحدا، فلا تجعل على نفسك سبيلا)..

وكذا أقر الإسلام التعددية المذهبية والطائفية، وأجمع الصحابة على سنة علي رضي الله عنه في الخوارج حين خرجوا عليه وكفروه، فقال (لهم علينا ثلاث أن لا نبدأهم بقتال، ولا نمنعهم مساجد الله أن يذكروا فيها اسمه، ولا نحرمهم من الفيء ما دامت أيديهم مع أيدينا) واشترط عليهم (ألا يقطعوا سبيلا، ولا يسفكوا دما، ولا يظلموا ذميا).

والمقصود بإقرار الإسلام للتعددية هنا ليس الموافقة لهم، بل تركهم وعدم التعرض لهم. قال أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه الأموال (إن عليا رأى للخوارج في الفيء حقا ما لم يظهروا الخروج على الناس، وهو مع هذا يعلم أنهم يسبونه ويبلغون منه أكثر من السب — أي يكفرونه — إلا أنهم كانوا مع المسلمين في أمورهم ومحاضرهم، حتى صاروا إلى الخروج بعد).

وقد خرجت في الأمة بعد ذلك فرق وأقليات كثيرة تأولت القرآن على غير وجهه، فلم يتعرض لهم الصحابة، ولا من بعدهم، وحكموا لهم بالإسلام العام، وأنهم من أهل القبلة، ما لم يخرجوا على الأمة بالسيف ويستحلوا دماءها، فعصم الله بهذا الفقه الراشدي الأمة من الاقتتال الداخلي، ومن حروب الاضطهاد الديني التي كان يعيشها العالم كله وإلى وقت قريب، بينما ينعم أهل الأديان على اختلاف مللهم ونحلهم بعدل الإسلام ورحمته حتى أخذت أوربا في عصور نهضتها تنحو نحو الخلافة العثمانية في قانون الأقليات وحماية حقوقها وحرياتها، بعد أن كانت حروب الاضطهاد الديني بين الكاثوليك والبروتستانت على أوجها تقضى على الملايين، وتهجر الملايين من أوربا ظلما وعدونا وبغيا!

وهذه من الرحمة العامة التي بعث بها النبي صلى الله عليه وسلم ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ فسعدت به البشرية والإنسانية كلها وعمتها رحمة الله ببعثته من آمن به ومن لم يؤمن به.

ج٣ : الدولة التي يجب أن يعمل المسلمون جميعا على إقامتها هي الخلافة الراشدة والأمة

الواحدة، وهي النظام السياسي الإسلامي الوحيد الذي عرفه المسلمون وأجمعوا عليه، مدة ثلاثة عشر قرنا، وبه ساد المسلمون العالم حتى إذا سقط في الحرب العالمية الأولى فإذا هم يتوارون عن المسرح العالمي كله، ليتحولوا إلى دويلات طوائف وظيفية، لا وزن لها ولا أثر في ميزان القوى الدولية، وسقط بسقوط الخلافة الإسلام الدولة الواحدة، والإسلام الأمة الواحدة، والإسلام المرجعية التشريعية، والإسلام النظام السياسي، والإسلام الهوية والدين!

وقد حدد النبي صلى الله عليه وسلم طبيعة النظام السياسي في الإسلام بعد النبوة وهو الخلافة الراشدة، وقد قيدها الشارع بالرشد وصفا، كما جاء في الحديث الصحيح (من يعش منكم فسيرى اختلافا كثيرا فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وإن كل بدعة ضلالة).

كما حددها زمنا بقوله (خلافة النبوة ثلاثون سنة)، فجعلها المعيار الموضوعي لمعرفة نظام الحكم الراشد في الإسلام.

وحددها بالحديث الآخر فقال صلى الله عليه وسلم (تكون النبوة فيكم ما شاء الله، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة، ثم يكون ملكا عضوضا، ثم ملكا جبريا، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة)!

وأمر برد كل ما عدا سنن الخلافة الراشدة من المحدثات، كما في الصحيح (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد)، فأبطل شرعا كل ما كان من المحدثات التي تخالف نظام الحكم الراشد، من الملك العضوض والجبري الملكي..الخ

وقد تواترت النصوص عن طبيعة نظام الحكم في الإسلام بعد النبوة وأنه خلافة راشدة، فلا ملك، ولا جبر، ولا وراثة، ولا قهر، كما في الصحيح (إن بني إسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي، وإنه لا نبي بعدي) فقالوا وماذا يكون يا رسول الله قال (يكون خلفاء فيكثرون فأوفوا بيعة الأول فالأول)، وقال أيضا (إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الثاني منهما)، فأبطل كل صور الفرقة السياسية والتشرذم، فليس في الإسلام إلا الخلافة كنظام سياسي، ولا تكون إلا خلافة واحدة ودولة واحدة وأمة واحدة، كما في الصحيح (إن الله يرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا، وأن تطيعوا من ولاه الله أمركم)، فجمع بين أصل توحيد الله ووحدة الأمة السياسية وعدم افتراقها، وجاء في الصحيح (الزم جماعة المسلمين وإمامهم)، وفي رواية (إن كان لله في الأرض خليفة فالزمه)، وجاء في الصحيح (لا يزال هذا الأمر عزيزاً حتى يكون اثنا عشر خليفة).. الخ

فأجمع المسلمون في الصدر الأول، ومنذ اليوم الذي توفي فيه النبي صلى الله عليه وسلم، على طبيعة هذا النظام السياسي الفريد، لوضوح أصوله عندهم، فأقاموه خلافة على نهج النبوة في الحكم وسياسة الأمة، فما زال المسلمون يسودون العالم تحت ظل نظام سياسي مدة ألف وثلاثمائة سنة، لم يواجهوا خلالها مشكلة في قدرة هذا النظام على مواكبة تطور العصر وظروفه، مع ما وقع فيه من محدثات وتراجعات وضعف، إلا أنه ظل نظاما سياسيا فريدا من نوعه، لم يعرف العالم له مثيلا، وهو أطول النظم السياسية التي عرفها العالم عمرا، فعرف نظام الدولة المركزية في عهد الخلافة الراشدة وعهد الخلافة الأموية ثم صدر الخلافة العباسية، ثم الدولة اللامركزية في العصر العباسي الثاني والمملوكي، ثم عادت خلافة مركزية في العهد العثماني مدة أربعة قرون، وعرفت الأمة في أواخره المشروطية وهو الدستور، والمبعوثان وهو البرلمان، ومنصب الصدر وهو رئيس الوزراء..الخ

حتى تم القضاء عليه في حرب استعمارية كبرى، كان أحد أهم أهدافها هو القضاء على هذا النظام بالذات، فسقط بسقوط الخلافة كنظام سياسي الإسلام كأمة واحدة على اختلاف قومياتها وطوائفها، والإسلام كدولة عالمية تسود المسرح الدولي منذ جاء الإسلام، والإسلام كنظام تشريعي وقانوني، والإسلام كهوية وثقافة وحضارة، وقام على أنقاض ذلك دويلات وظيفية، لا تعبر عن دين الأمة وإرادتها، ولا ضميرها وهويتها، ولا نظامها التشريعي والقانوني، ولا ثقافتها وحضارتها، فكانت تلك الدول مسخا مشوها، هي أشبه شيء بالاستعمار الذي اشتقت منه، منها بالإسلام الذي انسلخت عنه!

وقد واجه المسلمون هذا الواقع وهم أعجز ما يكونون وأضعف ما كانوا، فاتسعت الهوة مع الزمن بين ما كانوا عليه، وما صاروا إليه، وتعطل الفقه الذي لا يمكن أن يعيش إلا في ظل النظام السياسي الإسلامي، إذ هو تعبير عن طبيعة الأصول التي تحكم المجتمع والدولة في الإسلام، وكان تطور المجتمعات من جهة، وتخلف الفقه من جهة أخرى إحدى المشكلات التي تعاظمت، ورأى المصلحون أن الخلافة كوحدة سياسية جامعة أمر متعذر في هذا العصر، فاستروحوا إلى الواقع الممكن عن المثال الواجب، كما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم الأمة بخطاب عام لكل زمان ومكان (عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين) (اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر) (تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وسنتي)، حتى صار المسلمون المخلصون فريقين فريق يرى بأن الإسلام جاء بمبادئ عامة للحكم كالحرية والعدل، وليس له نظام محدد للحكم، وترك للعقل الاجتهاد في هذا الباب، ففرغوا النظام السياسي الإسلامي من عقيدته السياسية، فلا فرق بين ما يدعون إليه وبين أي نظام سياسي غربي أو شرقي إذ كلها تنشد المبادئ ذاتها، وإنما تتمايز فيما بينها بالنظم التي تعبر عن نظرتها لتلك المبادئ العامة!

وتجاهل هذا الفريق واقعا سياسيا ظل يحكم العالم الإسلامي منذ خلافة أبي بكر الصديق إلى خلافة السلطان عبد الحميد، وكأن هذه الأمة جاءت من فراغ، أو انتظمت حضارتها مدة ألف سنة ويزيد بلا نظام سياسي، ولا أصول للحكم!

وفريق آخر يريدونها خلافة راشدة دون أن يحيطوا علما بأصولها وأحكامها، وكيفية بلورتها إلى مشروع سياسي يمكن تطبيقه في كل قطر، بعد أن تعذر في هذا العصر جمع الأمة عليه، فعاشوا حالة انتظار للمهدي ليعيدها خلافة راشدة، وأصبحوا يعيشون عالما افتراضيا خياليا بعيدا عن الواقع وسنن التدافع فيه!

لقد عرّف الفقهاء الخلافة بأنها رئاسة عامة على الأمة، وإذا كانت هذه الرئاسة العامة غير ممكنة اليوم، وإذا تأكد عدم إمكان إقامة الخلافة الجامعة، وكذا لا يمكن الافتئات على الأمة بشأنها حتى تجتمع أو يجتمع أكثرها على ذلك، فإن الممكن اليوم هو الحكومة الراشدة، في كل قطر تتحرر فيه إرادة الأمة من الاستبداد والاستعمار، والفرق بينهما أن الحكومة الراشدة، ليست رئاسة عامة على الأمة، بل رئاسة عامة على قطر من الأقطار، إلا أنها تقوم بكل مسئوليات وواجباتها الشرعية السياسية في ذلك القطر على وفق ما جاء في الخطاب السياسي القرآني والنبوي والراشدي، ومن أهم تلك الأصول التي يتحقق بها الرشد لهذه الحكومات ما يلي:

١- أن تمثل الحكومة في ذلك القطر خيار الأمة وإرادتها، وأن تقيم نظامها السياسي على أساس حق الأمة في اختيار السلطة التي تحكمها وتسوس شئونها بالشورى والرضا والاختيار، بلا إكراه ولا إجبار، وأن تكون خيارا حقيقيا للأمة، لا خيارا صوريا.

٢- أن تكون المرجعية الدستورية والتشريعية للدولة هي الشريعة كتابا وسنة، وتطبيقها وفق أصول الخطاب الراشدي، فلا تعطل النصوص، ولا تهدر المقاصد، فالغاية تحقيق العدل والقسط الذي جاء به القرآن على أكمل وجه، ورعاية حقوق الإنسان، وصيانة حريته وكرامته.

٣- المحافظة في ذلك البلد على سيادة الأمة والدولة واستقلالها عن أي نفوذ أجنبي، وتعزيز قدراتها الاقتصادية والعسكرية لتتحمل مسئولياتها على مستوى الأمة حسب إمكاناتها.

٤- تعزيز التكامل والوحدة والاتحاد مع الدول الإسلامية المجاورة، للوصول إلى توحيد الأمة، وتحقيق الهدف النهائي (أمة واحدة وخلافة راشدة).

٥- تحقيق التنمية والنهضة الشاملة في جميع المجالات على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع

والدولة، وأن تثبت فاعلية وكفاءة سياسية متميزة، وأداء سياسيا ناجحا.

فكل حكومة تحققت فيها هذه الشروط هي (حكومة راشدة)، والفرق بينها وبين (الخلافة الراشدة)، هو أن الحكومة الراشدة خاصة في القطر الذي تقوم فيه، بينما الخلافة الراشدة عامة تشترك الأمة كلها أو أكثر دولها في إقامتها، بعد أن تتحرر أقطارها، وتصل إلى السلطة فيها حكومات راشدة، أو إلى الدول الرئيسة المؤثرة فيها، بحيث تكون قادرة على توحيد الأمة وحمايتها، كما توحدت أوربا اليوم في الاتحاد الأوربي باختيار شعوبها وبإرادة حكوماتها المنتخبة، حتى استطاعت بعد حربين عالميتين بينها لم يمض عليها نصف قرن أن توحد عملتها وبرلمانها ودستورها!

وحين تقوم الحكومات الراشدة التي تمثل خيار الأمة في كل الأقطار، أو في أكثرها، أو في الدول الرئيسة المركزية فيها، فستكون قادرة على الإعلان عن اتحادها ووحدتها، واختيار مجلس رئاسة لدولها، يختار رئيسه بشكل دائم أو دوري، بحسب ما يحقق حكم الشارع ومصلحة الأمة، ويكون هذا المجلس الرئاسي هو مؤسسة (الخلافة الراشدة)، التي تشترك الأمة من خلال حكوماتها المنتخبة في اختيارها، لتستأنف الأمة حياتها السياسية من جديد في ظل (الخلافة الراشدة)، كما بشر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم حين قال (ثم تعود خلافة على منهاج النبوة)، حيث سيأتي بعد عصر الطواغيت - الذي تغيب فيه الخلافة وهو هذا العصر - عصر جديد تعود فيه الأمة من جديد لوحدتها وقوتها وشريعتها وخلافتها في الأرض!

إن هذه التجزئة للمشروع مع كونها متوائمة مع الواقعية السياسية التي تفرضها الظروف الموضوعية، فإنها متوافقة مع الأحكام الشرعية كما قال صلى الله عليه وسلم (ما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم)، وكما قال النبي شعيب ﴿إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت﴾، فعدم قدرة الأمة اليوم على إقامة الخلافة الراشدة، لا يسقط وجوب إقامة الحكومة الراشدة في كل بلد تستطيع الأمة فيه إقامتها، كما إن عدم قدرتها على إقامة حكومة راشدة هنا أو هناك، لا يسقط وجوب إصلاح الأوضاع السياسية الحالية، وتقويم أود الحكومات القائمة الآن، إذ الواجب شرعا الإصلاح حسب الإمكان في كل حال، ولا تتعطل الواجبات الشرعية، والفروض الكفائية بدعوى عدم وجود الخلافة الراشدة، أو عدم وجود حكومة راشدة!

والمقصود بأن الواجب على الأفراد والجماعات في كل قطر العمل من أجل الوصول في دولهم إلى إقامة (حكومة راشدة) و(نظام حكم راشد)، ثم الواجب على تلك الحكومات الراشدة أن

تعمل على تعزيز الوحدة بين دولها وشعوبها من أجل إقامة (خلافة راشدة).

ج ٤ :المساواة في حقوق المواطنة مبدأ عام، أما الأحكام التفصيلية، فتختلف باختلاف أحوال المواطنين، فيجب على الأغنياء ما لا يجب على الفقراء من ضرائب مالية، ولا يعد ذلك إخلالا بمبدأ المساواة، ويجب على الرجل ما لا يجب على المرأة، ويجب للمرأة من الحقوق ما لا يجب للرجل، مع ما جاء في الحديث من تقرير مبدأ المساواة بينهما (النساء شقائق الرجال)، ويشترط للمناصب السياسية العامة شروط لا تتوفر في كل أحد، ولا يعد ذلك إخلالا بمبدأ المساواة العام..الخ

وقد تضمنت دساتير الدول الأوربية – مع تأكيدها على مبدأ المساواة – شرط أن يكون رأس الدولة على دين أهلها (فحسب المادة الثالثة من قانون التسوية البريطاني ينبغي على كل شخص يتولى المُلك أن يكون من رعايا كنيسة إنجلترا، أما الدستور اليوناني فينص في المادة ٤٧ على أن كل من يعتلي حكم اليونان يجب أن يكون من أتباع الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية، أما في إسبانيا فتنص المادة السابعة من الدستور الإسباني علي أنه يجب أن يكون رئيس الدولة من رعايا الكنيسة الكاثوليكية، باعتبارها المذهب الرسمي للبلاد، وفي الدنمارك، ينص الدستور الدنماركي في المادة الأولي على أن يكون الملك من أتباع كنيسة البروتستانت اللوثرية، وفي السويد، ينص الدستور في المادة الرابعة على أنه يجب أن يكون الملك من أتباع المذهب البروتستانتي الخالص)..[٤٥]

وكذلك يشترط في الرئاسة العامة للدولة في الإسلام أن يكون رئيسها مسلما، فشرط السمع والطاعة هو للإمام المسلم، الذي تختاره الأمة وكيلا عنها في سياسة شئون الدولة وفق أحكام الإسلام، وهذا الأصل الذي يتحقق به وصف الدولة بأنها دار إسلام، وهو أن تكون الشوكة فيها للأمة، والكلمة فيها للإسلام، وهذه قضية إجماعية قطعية، وأما ما دون ذلك من المناصب السياسية فقد لا يشترط فيها ذلك، كما في الأحكام السلطانية من عدم اشتراط الإسلام لوزارة التنفيذ، كما في مآثر الإنافة في معالم الخلافة [٤٦]:(الضرب الأول وزارة التفويض : وهي أن يستوزر الإمام من يفوض إليه تدبير الأمور برأيه وإمضائه على اجتهاده، وهي أجل الولايات بعد الخلافة، قال الماوردي فهو ينظر في كل ما ينظر فيه الخليفة.

الضرب الثاني وزارة التنفيذ: والنظر فيها مقصور على رأي الإمام وتدبيره، والوزير فيها

(٤٥) انظر مقال د. فيصل القاسم (أيتها الأقليات لا تقفوا في وجه الثورات).

(٤٦) ١ / ٣٦

واسطة بينه وبين الرعايا والولاة، يؤدى عنه ما أمر، وينفذ ما ذكر، ويمضى ما حكم، ويجيز تقليد الولاة، وتجهيز الجيوش ونحو ذلك، وربما عبر عن هذا الوزير بالوساطة، وقد أجاز الماوردي في هذا الوزير أن يكون ذميا، وأنكره عليه إمام الحرمين).

وقال الماوردي في الأحكام السلطانية (ويجوز أن يكون هذا الوزير من أهل الذمة، وإن لم يجز أن يكون وزير التفويض منهم). [٤٧]

وقد اشترط فيه الأمانة والكفاءة والنصيحة للأمة..الخ

ووزير التفويض هو أشبه برئيس الوزراء في النظام البرلماني، بينما وزير التنفيذ هو أشبه برئيس الوزراء في النظام الرئاسي، وقد أجاز الماوردي في وزير التنفيذ أن يكون غير مسلم، وهذا الرأي وإن كان قولا مرجوحا في الفقه، إلا إنه عند الحاجة يعمل به، كما إذا كان غير المسلمين في الدولة يمثلون نسبة كبيرة كالنصف أو الثلث مثلا، ولا يتم تأليفهم إلا بمثل ذلك، لحماية الدولة من الحروب والفتن، وتحقيق الاستقرار، وهذا أصل من أصول السياسة الشرعية.

وكذا ما دون ذلك من المناصب خاصة التي في مدن غير المسلمين وقراهم، كالمحافظات والبلديات والوظائف فيها، فلهم الحق بتوليها، وقد عقد النبي صلى الله عليه وسلم عهد الذمة ليوحنا بن رؤبة وهو أمير أيلة، وكانوا نصارى، وتركهم على وظائفهم ولم يغير لهم شيئا.

ومثلها المناصب الدينية التي تعنى بشئونهم الخاصة، كما جاء في عهد النبي صلى الله عليه وسلم مع نصارى نجران (ولنجران ذمة الله وذمة رسوله على دمائهم وأموالهم وملتهم وبيعهم ورهبانيتهم وأساقفتهم وكل ما تحت أيديهم من قليل وكثير، وأن لا يغيروا أسقفا من سقيفاه، ولا واقها من وقيهاه، ولا راهبا من رهبانيته، ولا يطأ أرضهم جيش، ومن سأل منهم حقا فالنصف بينهم، على أن لا يأكلوا الربا، وعليهم الجهد والنصح غير مظلومين، ولا معنوف عليهم).

قال أبو عبيد القاسم بن سلام في الأموال (غلظ عليهم أكل الربا خاصة من بين المعاصي كلها، ولم يجعله لهم مباحا وهو يعلم أنهم يركبون من المعاصي ما هو أعظم من ذلك من الشرك وشرب الخمر وغيره، دفعا عن المسلمين وأن لا يبايعوهم به فيأكل المسلمون الربا، ولولا المسلمون ما كان أكل أولئك الربا إلا كسائر ما هم فيه من المعاصي، بل الشرك أعظم).

---

(٤٧) ١ / ٤٤

والصحيح أنه منعهم من الربا خاصة لكونه محرما في شريعتهم من جهة ﴿وأكلهم الربا وقد نهوا عنه﴾، ولأنه ظلم للفقراء والمحتاجين منهم من جهة أخرى، ولخطر الربا على الاقتصاد ودورة المال في المجتمع كله من جهة ثالثة.

وقد فتح المسلمون مصر وتركوا شئون القبط كما هي إلى المقوقس يسوسها كما كان قبل الفتح، وهو أشبه بالحكم الذاتي والمحلي.

والمقصود أن السياسة الشرعية كما عرفها الفقهاء هي كل فعل يكون الناس معه أقرب للصلاح والعدل وإن لم يأت به نص شرعي، فالسياسيون إنما يراعون الواقع ويجتهدون في تنزيل الأحكام الشرعية حسب الإمكان بما يحقق العدل والقسط، وقد قال تعالى ﴿اتبعوا أحسن ما أنزل إليكم من ربكم﴾، ﴿فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه﴾، ﴿فخذها بقوة وأمر قومك يأخذوا بأحسنها﴾..الخ

والأحسن هنا يختلف بحسب أحوال المكلفين وظروفهم والممكن لهم فربما كان أحسن ما يستطيعه قوم في زمان أو مكان، هو حسن عند آخرين وليس بالأحسن، وقد جاء في الأثر ما يوضح ذلك في آخر الزمان، وأن (من تمسك بعشر ما يعلم نجا)كما في مسند أحمد.

ج ٥ : إن كانت الأمة في حال من الضعف لا تستطيع معه إقامة (الخلافة الراشدة) على مستوى الأمة، ولا (الحكومة الراشدة) على مستوى الأقطار، فالواجب حينئذ الإصلاح بحسب الإمكان، بإقامة ما يمكن إقامته من العدل الجزئي، وتخفيف ما يمكن من الظلم والفساد، كما دعا إليه الشيخ المحدث الفقيه أحمد شاكر رحمه الله، في رسالته (الكتاب والسنة يجب أن يكونا مصدر التشريع في مصر) حيث يقول عن العمل السياسي والإصلاح الجزئي (سيكون السبيل إلى ما نبغي من نصر الشريعة السبيل الدستوري السلمي، أن نبث في الأمة دعوتنا، ونجاهد فيها ونجاهر بها، ثم نصاولكم عليها في الانتخاب، ونحتكم فيها إلى الأمة، فإذا وثقت الأمة بنا، ورضيت عن دعوتنا، واختارت أن تحكم بشريعتها، طاعة لربها، وأرسلت منا نوابها للبرلمان، فسيكون سبيلنا وإياكم أن ترضوا بما يقضي به الدستور، فتلقوا إلينا مقاليد الحكم كما تفعل كل الأحزاب، ثم نفي لقومنا بما وعدناهم به من جعل القوانين كلها مستمدة من الكتاب والسنة..).[٤٨]

وكما قال العلامة عبد الرحمن السعدي في تفسيره بشأن النظام الجمهوري وأنه أفضل من النظام الدكتاتوري إذا لم يمكن للأمة إقامة النظام الإسلامي (ومنها: أن الله يدفع عن

(٤٨) ص ٢٨ – ٣٥

المؤمنين بأسباب كثيرة، قد يعلمون بعضها، وقد لا يعلمون شيئا منها، وربما دفع عنهم، بسبب قبيلتهم، أو أهل وطنهم الكفار، كما دفع الله عن شعيب رجم قومه بسبب رهطه، وأن هذه الروابط التي يحصل بها الدفع عن الإسلام والمسلمين، لا بأس بالسعي فيها، بل ربما تعين ذلك، لأن الإصلاح مطلوب على حسب القدرة والإمكان، فعلى هذا لو ساعد المسلمون الذين تحت ولاية الكفار، وعملوا على جعل الولاية جمهورية يتمكن فيها الأفراد والشعوب من حقوقهم الدينية والدنيوية، لكان أولى، من استسلامهم لدولة تقضي على حقوقهم الدينية والدنيوية، وتحرص على إبادتها، وجعلهم عمَلَةً وخَدَمًا لهم.

نعم إن أمكن أن تكون الدولة للمسلمين، وهم الحكام، فهو المتعين، ولكن لعدم إمكان هذه المرتبة، فالمرتبة التي فيها دفع ووقاية للدين والدنيا مقدمة)..

فالواجب الإصلاح بحسب الإمكان كما قال شعيب ﴿إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت﴾، وكل من اجتهد وأراد الإصلاح سواء الإصلاح العام الكلي(الخلافة الراشدة)، أو الخاص الكلي(الحكومة الراشدة)، أو الخاص الجزئي (الإصلاح السياسي المحدود)، فهو مأجور على اجتهاده، وقد فعل الواجب بحقه والمقدور له، ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها.

وتطبيق الشريعة ليس كما يتوهمه كثيرون بأنه هو تنفيذ الحدود في الجرائم، فهذا جزء يسير من الشريعة، بل هو آخر أحكامها، إذ قبل ذلك جاءت أحكام كثيرة لحفظ الحقوق وإقامة العدل ورفع الظلم، السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو المقصود الرئيسي للأحكام، فكل من اجتهد من الحكومات الراشدة التي تختارها الأمة في تحقيق الإصلاح في شئون المجتمع والدولة لتحقيق الشوكة والقوة للأمة، وتعزيز قدرتها، سياسيا واقتصاديا وعلميا وعسكريا، فقد قام بتطبيق الشريعة..

والإسلام لا يظهر في الأرض إلا بعد تحقق التمكين له ﴿الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف﴾، ولا يتحقق التمكين إلا بالقوة والشوكة، ولهذا عرف الفقهاء دار الإسلام بأنها التي تكون فيها الشوكة للمسلمين، إذ لا يتصور أن تكون لهم الشوكة والكلمة ولا يحكمون بالإسلام وشرائعه، فوجب تحصيل الشوكة وتحقيق القوة للأمة والدولة بالعلوم والصناعة والتطوير وتعزيز القوة الاقتصادية والعسكرية كما قال تعالى ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة﴾، إذ في ظل حال الضعف وعدم تحقق الشوكة للأمة وشعوبها في الداخل بتحررها من الاستبداد الذي فرضه الأجنبي، وعدم تحقق الشوكة لدولهم بتحررها من النفوذ الخارجي، لا يمكن أن تقيم الأمة أحكام الإسلام في الأرض، فوجب العمل بكل وسيلة لتحقيق

نهضة الأمة ودولها في كل المجالات السياسية والاقتصادية والصناعية والعلمية والعسكرية، إذ قوة الأمة قوة للإسلام، وضعفها ضعف للإسلام، وليس العكس، فكانت العناية بهذه الأصول والكليات من تطبيق الشريعة، وتحقيق غاياتها ومقاصدها.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد ..

الأحد ٢٠١١/٩/٢٥م

لا تعجب من حال من إذا ذكرت عندهم الحرية نفروا، وإذا دعوا إليها أعرضوا وأدبروا، وعجبوا أن تثور الأمة من أجل حريتها المسلوبة، وإنسانيتها المنكوبة، فليس الشك في الحرية وأهميتها مما ينقص قدرها، أو يوهن أمرها، أو يغض من مكانها الأسمى في الحقيقة الإنسانية، كيف ولا وجود للإنسان إلا بها، ولا قيمة له من دونها، بل ولا وجود للإسلام والتوحيد والإخلاص إلا بتحقيقها ، أفي الحرية وقيمتها ومكانتها في الإسلام والإيمان والإحسان شك ؟

وهل الحرية عند تحققها إلا الإنسانية في حقيقتها، وهل التوحيد في حقيقته إلا الحرية عند تحققها؟

وإذا أردت أن تعرف حال هؤلاء الذين أكبروا على الأحرار أن يموتوا من أجل الحرية؟ ومن أين أتوا فانظر إلى ما هو أجل من قضية الحرية ألا وهي قضية توحيد الإلهية، فقد أنكرها أكثر أهل الأرض فلم يضرها ذلك شيئا، وأعرض عنها أكثرهم فما ازدادوا إلا بؤسا وشقاء، وبلغ الحال بهم من عمى بصائرهم أن قال الله فيهم ﴿وإذا ذكر الله وحده اشمأزت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة﴾!

فمن يبلغ به عماه حد الاشمئزاز من ذكر أشرف موجود وتوحيده وهو الله جل جلاله، ويبلغ به الحال أن يشك في أوضح الحقائق على الإطلاق حتى قال تعالى ﴿أفي الله شك﴾؟

فما العجب حين يُشك في قضية الحرية، وتنفر منها قلوب، وتشمئز منها نفوس، ممن استمرءوا العبودية لطواغيتهم حتى فقدوا الإحساس بكرامتهم الإنسانية بفقدهم روحها وهي الحرية؟! كما اشمأزت قلوب المشركين حين دعوا إلى التوحيد بعد أن استمرءوا العبودية الوثنية؟

وكيف يصح في الأذهان شيء　　　إذا احتاج النهار إلى دليل!

وقبل الحديث عن الحرية لا بد من تحديد معناها في لغة العرب حتى يمكن الحكم عليها أولها، فالحكم على الشيء فرع من تصوره!

فالحرية في لغة العرب كلمة كريمة عظيمة جامعة للفضيلة الإنسانية، ولعله لا يوجد في قاموس لغتهم كلمة تدل على كل معاني الإنسانية وكمال تحققها في الإنسان كمثل كلمة الحرية!

فهي تعني في لغة العرب :

١- ملك الإنسان لحرية نفسه وتصرفه، في مقابل العبودية والرق، فالحر من ليس رقيقا ولا مملوكا لغيره.

كما قال الشاعر :

العبد يقرع بالعصا والحر تكفيه الإشارة

٢- والحر هو الطليق غير المقيد بحبس أو أسر.

٣- وتأتي بمعنى إباء الضيم والظلم، فالحر من لا يضام ولا يقبل الضيم.

كما قال المازني:

فلا توعدنا يا بـــــلال فإننا وإن نحن لم نشقق عصى الدين أحرار

وكما قال حسان يوم فتح مكة:

فإن سيوفنا تركتك عبدا وعبد الدار سادتها الإماء

٤- وتأتي بمعنى الشرف والخلق الكريم فالحر كل كريم شريف وضده الوضيع اللئيم.

كما قال الشاعر:

ولو لم أكن حر الخلائق ماجدا لما كان دهري ينطوي لي على ضغن

٥ - وتأتي بمعنى العفيف، فالحرة العفيفة الطاهرة، والعفيف طاهر الثوب والعرض.

كما قال الشاعر:

بيض حرائر ما هممن بريبة كظباء مكة صيدهن حرام

فهذه بعض معانيها في لغة العرب، كلها معان شريفة كريمة نبيلة، فلما جاء الإسلام جعل لها أشرف منازل الدين وأسماها، وجعل حقيقة كلمة التوحيد وشعار الإسلام يدور على معاني الحرية بمفهوم أشمل وأعمق، فكان دعوة لتحرير الإنسان والإنسانية من كل أشكال العبودية

لغير الله!

فحين نتحدث عن الحرية فإننا نتحدث عن إنسانية الإنسان، وبقدر نقص حريته بالاسترقاق والاستعباد، أو نقص كرامته بالظلم والاضطهاد، تنقص إنسانيته شيئا فشيئا حتى يخرج عن حد التكليف!

ومن هنا كان للحرية في الإسلام مكانها الأسمى حيث ستكون قطب الرحى في مراتب الدين الثلاث (الإسلام - الإيمان - الإحسان)!

فالحرية لها مفهومها الشمولي في الإسلام يمتد بامتداد مفهوم الإنسانية - من الإنسان الفرد، إلى الإنسان المجتمع، حتى يصل إلى الإنسان الأمة والدولة - حتى تبلغ درجة الكمال البشري الذي استحق بها الإنسان التكريم كفرد، والاستخلاف في الأرض كأمة.

وعليه فللحرية مستوياتها ولها مجالاتها وتجلياتها ومن ذلك :

المستوى الأول : الحرية الفردية: وتعني حرية الفرد ما يلي:

١- أن لا يكون مملوكا لغيره في نفسه وتصرفه، فالحر هنا يقابل العبد المملوك بنفسه، والمكاتب المملوك بتصرفه، فهذا انتقاص من ملكية الإنسان لذاته وهو أصل الحرية، وهو ما يعبر عنه الفقهاء (الأصل في الإنسان الحرية) و(الشريعة تتشوف للحرية والعتق)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية (الأصل في الناس الحرية).

٢- وأن لا يكون مجبورا على فعل شيء مكرها، فالإكراه عدوان على الإرادة الإنسانية، وهو انتقاص لحرية اختياره، وهو مناط التكليف، فالحر هنا يقابل المجبر، وبقدر نقص إرادته واختياره تنتقص إنسانيته كإنسان، وهو ما يعبر عنه الفقهاء (لا رأي ولا عقد لمكره) و(الإكراه يسقط التكليف)، وجاء في تبيين الحقائق شرح كنز الدقاق في فقه الحنفية (الحرية أصل الأهلية)، فالمجبور المكره فاقد لأهلية التصرف.

٣- ولا يكون كذلك ممنوعا من التصرف فيما هو حق له أو مباح له مما لا يضر به نفسه ولا يضر به غيره، فإن منع فقد انتقص من حريته ومن إنسانيته بقدر ذلك.

٤- وأن لا يكون مظلوما مقهورا، فالظلم عدوان على كرامة الإنسان، وبقدر هذا الظلم وحجمه ينتقص من إنسانية الإنسان وحريته كما، كما في قول الملأ من قوم فرعون ﴿أنؤمن

لبشرين مثلنا وقومهما لنا عابدون﴾، بمعنى خاضعين مقهورين لسلطاننا، وكما عبر عن ذلك عمر الفاروق (متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا، فعد الظلم والعدوان الذي قام به ابن أمير مصر على القبطي استعبادا، فمن ذل لغيره فقد صار عبدا له.

٥- وأن يكون مصون العرض محفوظ الشرف.

فهذه هي الحرية الصورية للإنسان تتجلى في (ملك النفس والتصرف - والإرادة الحرة - وصيانة الكرامة، وحفظ الشرف)..

فحرية الإنسان تعني أن لا يكون لإنسان مملوكا لغيره في نفسه وتصرفه، وأن لا يكون مجبورا على فعل لا يريده، ولا ممنوعا من فعل أو تصرف يحق له، وأن لا يكون مظلوما مهضوما، ولا يدنس عرضه وشرفه، فأي هذه المعاني كلها لا يستحق أن يموت الإنسان من أجلها؟

الثاني : الحرية الشعبية والمجتمعية:

وتتجلى في ملك الشعب لنفسه، وحقه في تصريف شئونه بنفسه، فكل شعب يصرف شئونه بإرادته الحرة، وتصان فيه كرامته وحقوقه، هو شعب حر، وكل شعب يستبد به مستبد فردا كان المستبد أو أسرة أو حزبا أو فئة فهو شعب مستعبد، يفتقد من قيمته كمجتمع إنساني بقدر ما فقد من حريته وحقوقه وكرامته.

فالحرية هنا تقابل الاستبداد والطغيان.

الثالث : الحرية الوطنية :

وهي تعني الاستقلال والسيادة للوطن والدولة، وتقابل الاستعمار والاحتلال، فكل وطن وشعب يقع تحت احتلال دولة أخرى ونفوذها وسيطرتها هو وطن فاقد للحرية والكرامة، وبقدر هذا النفوذ تنتقص سيادته وحريته وكرامته.

فهذه المستويات الثلاث للحرية (الفردية والشعبية والوطنية) وتكاد تكون مجال تجلي الحرية الإنسانية عند كل الشعوب على اختلاف ثقافاتها.

وقد عرف العرب كل تلك المعاني للحرية وكانوا أشد الأمم محافظة على حريتهم وكرامتهم حد الفوضى، حتى أنه لا يعرف لهم دولة ولا ملك في جزيرتهم، وظلت مكة أم القرى تدار شئونها بدار الندوة بالشورى، ويثرب تدار شئونها في السقيفة، وهي ظاهرة فريدة في تاريخ

الأمم!

ومما يؤكد معرفتهم بالحرية بمفهومها السياسي قول الشاعر المازني يتهدد أمير البصرة :

فلا توعدنا يا بلال فإننـــا وإن نحن لم نشقق عصى الدين أحرار

فلا تحملنا بعد سمع وطاعة على خطة فيها الشـــنار أو العـار

وقال عمرو بن كلثوم :

إذا ما الملك سام الناس خسفا أبينا أن نقر الخسف فينا

وحين نأتي للإسلام نجد بأنه صار للحرية فيه معنى أشمل وأكمل فهي أصل الدين والتوحيد، كما أنها مناط التكليف والتشريع، وهي قطب رحى الإسلام وما جاء فيه من الشرائع والأحكام، والتي يدرسها علم الفقه وهي الأفعال الظاهرة والأحكام العملية من عبادات ومعاملات..

والحرية كذلك قطب رحى الإيمان، الذي يدرسه علم التوحيد وهو الأحكام العلمية العقائدية الفكرية..

وكذا الحرية هي قطب رحى الإحسان، الذي يدرسه علم السلوك والتصوف وهو الأحكام النفسية التي تهذب النفس حتى تصل بها أشرف درجات العبودية لله، وهو أكمل مراتب الدين في الإسلام!

وللحرية تعريفها في كل علم من هذه العلوم كما سيأتي عند كل دائرة من هذه الدوائر.

وقد جاء في حديث جبريل المشهور المتفق عليه في الصحيحين من حديث عمر بن الخطاب أن جبريل جاء بصورة رجل فسأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الإسلام فقال (أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلا)، ثم سأله عن الإيمان فقال (أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره من الله)، ثم سأله عن الإحسان فقال (أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك)!

وهذه الدوائر الثلاث في الدين تبدأ بدائرة الإسلام وهي أوسع دائرة وأدناها، ثم دائرة الإيمان وهي أعلى منها، ثم دائرة الإحسان وهي أضيقها وأكملها، وأعلاها وأشملها.

فالحرية في دائرة الإسلام شرط للدخول في الإسلام وقبول الأعمال ﴿لا إكراه في الدين﴾، ﴿أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين﴾ وقال ﴿أنلزمكموه وأنتم لها كارهون﴾؟

فعقد الإسلام والدخول فيه قائم على حرية الإرادة والاختيار، وهي مناط التكليف كله، ومن أجلها شرع القتال في الإسلام لرفع الإكراه عن المستضعفين وتحريرهم من طغيان الملأ المجرمين.

وأول فرائض الإسلام هي الشهادة لله بالتوحيد، وتقوم على تحقيق الحرية الإنسانية ونفي عبودية الإنسان لغير الله جل جلاله فكلمة التوحيد (لا إله إلا الله) بمعنى لا معبود ولا مطاع إلا الله، فهي نفي لكل عبودية لغير الله، وفي المقابل إثبات لحرية الإنسان وكرامته وعدم خضوعه وطاعته وخوفه مما سواه .

فلا معبود إلا الله تعني حرية الإنسان من عبودية كل من سواه!

فحين تدور كلمة التوحيد على معنى العبودية لله، فالمقصود تحقيق الحرية وتحرير الإنسان من عبودية ما سواه، وكلما أرتقى الإنسان في سلم العبودية لله ازداد تحررا من عبودية من سواه!

والحرية أيضا شرط وجوب أو صحة في العبادات سواء حرية النفس من الرق، أو حرية الإرادة من الإكراه فيشترط للجمعة والجماعة الحرية للمكلف، ويشترط في الحج والزكاة الحرية، فلا يجب على الرقيق ولا المكاتب شيء من هذه الفرائض التي هي أركان الإسلام، ولهذا جاء الإسلام بأحكام تحرير العبيد، فأوجب العتق وحث عليه في الكفارات والقربات، وأوجب المكاتبة على من أراد منه عبده مكاتبته وأوجب عليه إعانته ﴿والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا وآتوهم من مال الله الذي آتاكم﴾ وأوجب لهم سهما في الزكاة من بيت مال المسلمين

﴿وفي الرقاب﴾، وقد قام عمر سنة ١٧ هـ بإعلان تحرير كل عربي من الرق، فلم يبق في العرب رقيق منذ ذلك التاريخ، وكانت أول أمة تتحرر من الرق بكل صوره.

وكذلك يشترط لصحة العبادات كلها حرية الإرادة، فلا تقبل عبادة مع الإكراه، ولا يترتب عليها أثرها.

وكذلك الحرية شرط في صحة المعاملات كلها، فيشترط في كل عقد أن يكون المكلف حرا

مختارا، فلا عقد لمكره ﴿إلا أن تكون تجارة عن تراض﴾، وفي الحديث (إنما البيع عن تراض)، (لا يحل مال امرئ إلا بطيب نفس منه)، وقال في الزواج (الثيب تستأمر، والبكر تستأذن)، وقال تعالى

﴿لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها﴾، ولا يترتب على العقود آثارها مع الإكراه، ولا عقوبة على مكره، ولا اعتبار لاعترافه وإقراره على نفسه حال الإكراه، وفي الحديث (رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)، حتى لو قال الإنسان كلمة الكفر فلا إثم عليه تحت الإكراه ﴿ إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان﴾!

فصارت شهادة أن لا إله إلا الله والإقرار بها مشروطة بحرية الاختيار دون إكراه ولا إجبار، وكذا كل العقود والمعاملات والعبادات يشترط فيها حرية الإرادة وتبطل مع الإكراه.

فهذه الحرية الفردية بمعناها الأول (ملك نفس والتصرف بها)، ومعناها الثاني (حرية الإرادة والاختيار)

وأما المعنى الثالث وهو صيانة الكرامة الإنسانية من الاعتداء والظلم فهو غاية الدين حيث جاء كما قال تعالى ﴿ليقوم الناس بالقسط﴾ وقال ﴿قل أمر ربي بالقسط﴾، وجاء في الحديث القدسي الصحيح (يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا)..

ولهذا أوجب الإسلام في الأحكام العملية ما يحفظ الحرية والكرامة الإنسانية ومن ذلك :

١- حرم الظلم والعدوان على النفس البشرية مهما كان دينها وجنسها وجعل قتل النفس كالشرك بالله وأوجب تكريم النفس البشرية والإحسان إليها كما قال تعالى ﴿ولقد كرمنا بني آدم﴾، وقال ﴿إن الله يأمركم بالعدل والإحسان﴾، وقال ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾، وبلغ من تكريم النبي صلى الله عليه وسلم للنفس البشرية كما أمره الله أن وقف حين مروا عليه بجنازة يهودي فقيل له إنه يهودي يا رسول الله! فقال (أليست نفسا)؟

٢- وأوجب القتال لرفع الظلم والعدوان على الإنسان ﴿وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان﴾، وقال تعالى ﴿أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير﴾، وجاء في (أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بسبع .. ونصرة المظلوم)..الخ

٣- وأوجب العدل والإحسان مع كل أحد مهما كان دينه وجنسه ﴿وقولوا للناس حسنا﴾ و﴿ لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين﴾، وهذا من الرحمة العامة التي بعث النبي صلى الله عليه وسلم بها للعالمين ﴿وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين﴾ فكلهم مشمول بالرحمة ببعثته من آمن به ومن لم يؤمن به صلى الله عليه وسلم، وهو ما شهد به غير المسلمين كما قال جوستاف لوبون في كتابه (حضارة العرب) (إن العالم لم يشهد فاتحين أرحم ولا أعدل من العرب)!

وكذلك الحرية بمعنى العفاف وحفظ العرض، فقد حرم الإسلام الفواحش كلها ما ظهر منها وما بطن، وحرم الزنا والخنا، والفجور والسفور، وكل معنى ينافي العفاف والطهر، وينافي تكريم الله للإنسان بالاستخلاف في الأرض، وتحمل أمانة التكليف.

وهذا على مستوى الحرية الفردية في دائرة الإسلام، أما على مستوى الحرية المجتمعية فقد جاءت الأحكام العملية لصيانة حرية المجتمع وحقوقه الجماعية ومن ذلك :

١- قررت مبدأ المساواة بين الجميع حتى لا يظلم أحد أحدا، ولا يبغي أحد على أحد، ﴿ إنما المؤمنون إخوة﴾، (كلكم لآدم وآدم من تراب) (لا فضل لعربي على أعجمي ولا أبيض على أسود إلا بالتقوى)، (الناس سواسية كأسنان المشط)، ونفت السيادة عن غير الله (إنما السيد الله) وقال (إن الله أوحى إلي أن تواضعوا حتى لا يبغي أحد على أحد)..الخ

٢- وجعلت الأمر المجتمعي وسياسة شئونهم قائمة على الشورى بناء على تقرر الأخوة والمساواة بينهم ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ و﴿وشاورهم في الأمر﴾، فحرم الإسلام كل صور الطغيان والاستبداد وقد أجمع على ذلك الصحابة كما قال عمر في خطبته في صحيح البخاري (من بايع رجلا دون شورى المسلمين فلا بيعة له ولا الذي بايعه تغرة أن يقتلا)، وفي رواية أخرى عنه بإسناد صحيح (الإمارة شورى بين المسلمين)، وقال عمن اغتصبها (فلا يحل لكم إلا أن تقتلوه)..الخ

وكل ذلك صيانة لحرية الأمة وحقوقها من الاستبداد والطغيان.

٣- وأوجب الإسلام على الأمة تقويم السلطة بعد اختيارها بالشورى وأمرها بالمعروف ونهيها عن المنكر، وجعل حقيقة الدين العناية بشئون الأمة العامة وشئون السلطة كما في الصحيح (الدين النصيحة ..ولأئمة المسلمين وعامتهم)، وكما صح عن أبي بكر في أول خطبة

له (إن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني، أطيعوني ما أطعت الله فيكم فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم)..

٤- وأوجب الخروج على السلطة حين تخرج عن العدل والحكم بالكتاب، فجاء في الصحيحين (بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة ..إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان) فلا سمع ولا طاعة، وقال في حدود طاعة السلطة كما في صحيح مسلم (اسمعوا وأطيعوا وإن ولي عليكم عبد حبشي ما قادكم بكتاب الله) (ما أقام فيكم كتاب الله)، فقرر المساواة بين الجميع وأنه لا فرق بين قرشي وحبشي في تولي المسئولية العامة، ما دام يحكم بالعدل والقسط الذي جاء به كتاب الله، وقال (إنما الطاعة في المعروف) وقال (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق)، وقال عن أمراء السوء كما في صحيح مسلم (فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن)، وقال (سيد الشهداء حمزة ورجل قام إلى سلطان جائر فامره ونهاه فقتله)، وقال (أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر)، وقال (لتأخذن على يد الظالم ولتأطرنه على الحق أطرا، ولتقصرنه على الحق قصرا)..الخ

٥- وقرر حرية الكلمة لكل إنسان وأن يقول كلمة الحق (دعوه فإن لصاحب الحق مقالا).. الخ

وكل هذه الأحكام العملية الفقهية التفصيلية جاءت لحماية حرية الأمة وكرامتها وحقوقها المجتمعية العامة والخاصة ولمنع كل أشكال وصور استبداد السلطة.

وأما الحرية بمفهومها الوطني وهي التي تعني سيادة دار الإسلام ودولته، والاستقلال من الاحتلال الأجنبي ونفوذه، فقد شرع الإسلام أوجب الواجبات بعد الأركان الخمسة وهو الجهاد في سبيل الله، وجعله فرض عين حتى على العبد المملوك دون إذن مولاه، وعلى المرأة دون إذن زوجها، فقال تعالى ﴿وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم﴾، وقال النبي صلى الله عليه وسلم عن الجهاد (ذروة سنام الإسلام)، وذلك لحماية حرية الأمة وسيادتها من سلطان الأجنبي ونفوذه، إذ لا حرية وكرامة للفرد ولا للمجتمع في ظل وطن مسلوب الحرية والسيادة، وكما قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ليس أوجب بعد الإيمان بالله من دفع العدو عن أرض الإسلام، إذ ببقائه لا يبقى دين ولا دنيا)!

فكل ما سبق بعض أحكام الحرية في دائرة الإسلام وأحكامه العملية.

وأما مكانة الحرية في الدائرة الثانية من دوائر الدين، وهي دائرة (الإيمان) والأحكام العقائدية العلمية، فتتجلى في أول أركان الإيمان هو الإيمان بالله (أن تؤمن بالله) وهذا الإيمان بالله هو بتوحيده وإفراده اعتقادا وعملا بكل ما أوجب على الإنسان إفراده به، وإخلاص العمل كله له وحده لا شريك له ومن ذلك:

١- الإيمان بأنه وحده الملك فهو ملك السموات والأرض ﴿لله ملك السموات والأرض وما فيهن﴾، وأن الله هو الملك ﴿فتعالى الله الملك الحق﴾، وأنه ملك الناس ﴿ملك الناس﴾، فليس للناس ملك دونه أو سواه، وأنه لا شريك له في الملك ﴿ولم يكن له شريك في الملك﴾، فأبطل كل دعاوى ملوك الأرض ﴿لمن الملك اليوم لله الواحد القهار﴾، ويوم القيامة ينادي كما في الصحيح (أين ملوك الأرض؟ أين الجبارون؟ أنا الملك)!

فحرر الإنسان من كل عبودية للملوك وأبطل ملكهم وسلطانهم الجائر على عباده، وجاء الإعلان السماوي ﴿يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا الذي له ملك السموات والأرض﴾.

٢- والإيمان بأنه وحده الرب الذي له السيادة والطاعة وحده لا شريك له فهو ﴿رب العالمين﴾ وهو ﴿رب السماوات والأرض﴾ وهو ﴿رب الناس﴾، ونفى أن يكون له شريك في ربوبيته وسيادته على خلقه ﴿هو الله ربي ولا أشرك بربي أحدا﴾، وأبطل ربوبية الملوك والأحبار والرهبان وعدها شركا به ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله﴾، وذلك بطاعتهم واتباعهم لهم ﴿وإن أطعتموهم إنكم لمشركون﴾.

٣- والإيمان بأنه وحده الحَكم، وله وحده الحُكم، وله وحده الأمر ﴿ألا له الخلق والأمر﴾، ﴿له الحكم﴾، ﴿إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه﴾ فجعل عبادته وحده لا شريك له فرع الإيمان بحاكميته وحده لا شريك له، إذ لا يعرف شرعه ودينه وطاعته وعبادته التي يرتضيها إلا بالحكم والأمر والنهي، وحرم الإشراك به في حكمه فقال ﴿ولا يشرك في حكمه أحدا﴾ وفي قراءة ﴿ولا تشرك في حكمه أحدا﴾.

وجعل الحكم المطلق بين عباده له وحده لا شريك له ﴿وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله﴾ ، ﴿وأن احكم بينهم بما أنزل الله﴾.

٤- والإيمان بأن الله هو الإله وحده لا شريك له، فالعبادة له وحده، والخشية والخوف منه وحده لا شريك له ﴿إنني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني﴾، وحرم الإشراك به في عبادته ﴿ ولا يشرك بعبادة ربه أحدا﴾، فأبطل كل عبودية وخضوع للبشر كما قال موسى لفرعون ﴿وتلك

نعمة تمنها علي أن عبدت بني إسرائيل؟﴾ وقال الملأ من قوم فرعون ﴿أنؤمن لبشرينا مثلنا وقومهما لنا عابدون﴾ بخضوعهم وطاعتهم للملأ!

فأبطل الإسلام بالتوحيد والإيمان بالله وحده لا شريك له الطاغوت بكل صوره، وهو كل مطاع أو متبوع أو معبود من دون الله، فقال في طاغوت الحكم ﴿يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به﴾، وقال في طاغوت الطاعة والاتباع ﴿والذين كفروا أولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور إلى الظلمات﴾، وقال في طاغوت العبادة ﴿والذين اجتنبوا الطاغوت أن يعبدوها وأنابوا إلى الله﴾، وجعل دعوة جميع الرسل ﴿أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت﴾ كله سواء كان طاغوت الحكم أو الطاعة والاتباع أو العبادة، وأمر بالكفر بالطاغوت ﴿فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى﴾، وأوجب جهاد الطاغوت كله ﴿الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت فقاتلوا أولياء الشيطان﴾..الخ

فصار قطب رحى (الإيمان) هو توحيد الله وتحرير الإنسان اعتقادا وتصديقا وعملا من كل أشكال العبودية لغير الله سواء من العبودية الجبرية القهرية للملوك والسادة والرؤساء، أو العبودية الاختيارية للأحبار والرهبان والعلماء!

وهذه الحرية المقصودة بقول أم مريم ﴿إني نذرت لك ما في بطني محررا﴾ أي مخلصا موحدا لا يشرك في خدمتك وطاعتك وعبادتك أحدا، فساوت بين الحرية والتوحيد!

وأما الدائرة الثالثة من دوائر الدين في الإسلام فهي دائرة الإحسان وهي كما عرفها النبي صلى الله عليه وسلم (أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك)!

وهي موضوع (علم السوك والتصوف) وقد عرف علماء هذا الفن التوحيد بقولهم (هو تحرر العبد وانعتاقه من رق الأكوان ومن نفسه وحظوظها وهواه وكل ما سواه وإخلاص التوجه والعمل لله)

فالاستحضار الدائم لمقام العبودية لله وحده، يعني استحضار الإنسان لحريته وتحرره من كل عبودية لغيره، بما في ذلك حظوظ نفسه وشهواته وهواه!

قال الشيخ عبد القادر الجيلاني في فتوح الغيب (ليس الشرك عبادة الأصنام فحسب بل هو متابعتك هواك)!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (الحرية حرية القلب والعبودية عبودية القلب كما أن الغنى غنى النفس) وقال (أسر القلب أعظم من أسر البدن، واستعباد القلب أعظم من استعباد البدن، فإن من استعبد بدنه واسترق لا يبالي إذا كان قلبه مستريحا من ذلك مطمئنا، بل يمكنه الاحتيال في الخلاص) وقال (وأما إذا كان القلب الذي هو الملك رقيقا مستعبدا متيما لغير الله فهذا هو الذل والأسر المحض والعبودية لما استعبد القلب . وعبودية القلب وأسره هي التي يترتب عليها الثواب والعقاب)!

وقال ابن تيمية في شرح كلام الجيلاني (التوحيد أن لا يعبد إلا الله، و» العبادة « تتضمن كمال الحب وكمال التعظيم، وكمال الرجاء والخشية والإجلال والإكرام، و « الفناء « في هذا التوحيد فناء المرسلين وأتباعهم وهو أن تفنى بعبادته عن عبادة ما سواه، وبطاعته عن طاعة ما سواه، وبسؤاله عن سؤال ما سواه، وبخوفه عن خوف ما سواه، وبرجائه عن رجاء ما سواه، وبحبه والحب فيه عن محبة ما سواه والحب فيه)!

وقال (وكذلك طالب الرئاسة والعلو في الأرض قلبه رقيق لمن يعينه عليها، ولو كان في الظاهر مقدمهم والمطاع فيهم، فهو في الحقيقة يرجوهم ويخافهم، فيبذل لهم الأموال والولايات ويعفو عنهم ليطيعوه ويعينوه، فهو في الظاهر رئيس مطاع، وفي الحقيقة عبد مطيع لهم، والتحقيق أن كلاهما فيه عبودية للآخر وكلاهما تارك لحقيقة عبادة الله، وإذا كان تعاونهما على العلو في الأرض بغير الحق كانا بمنزلة المتعاونين على الفاحشة أو قطع الطريق فكل واحد من الشخصين لهواه الذي استعبده واسترقه يستعبده الآخر)!

فصارت الحرية هي غاية التوحيد وروحه، فمن لم يتحرر من كل عبودية لغير الله صورية أو معنوية، ففيه من نقص التوحيد بقدر نقص هذه الحرية!

وقد جاء الإسلام من أجل ألا يخاف الإنسان ولا يخشى ولا يرهب أحدا إلا الله، كما قال تعالى ﴿فلا تخافوهم وخافوني إن كنتم مؤمنين﴾، وقال ﴿وإياي فارهبون﴾، ﴿ولم يخش إلا الله﴾، فحرر الإنسان من كل مشاعر الخوف ونوازع النفس، ليكمل توحيده بكمال تحريره!

فدين يجعل الحرية هي باب الدخول إليه ﴿لا إكراه في الدين﴾، ويجعلها غاية الوصول إليه ﴿ولم يخش إلا الله﴾، كيف لا يوجب القتال من أجلها، ولا يصون جنابها؟

وكيف تكون دولة في الإسلام ولا تتحقق فيها الحرية والعدل والإحسان؟ وكيف تكون دولة في

الإسلام يخشى الإنسان فيها غير الله ويرهبه ويرغبه؟

إن الإسلام والإيمان والإحسان والتوحيد هو الحرية في أكمل صورها ومعانيها، وفي أشرف مضامينها ومراميها، وليس وراءها إلا العبودية للإنسان، أو العبودية للمادة، أو العبودية للشهوات والأهواء، وليست هذه من الحرية في شيء إلا في صورتها البهيمية (تعس عبد الدرهم، تعس عبد الدينار)!

رسالة إلى الثوار الأحرار في العالم العربي
(الثورة الأخلاقية شرط النهضة الحضارية)

أيها العرب الأحرار، والثوار الأبرار، في العالم العربي من الخليج إلى المحيط..

إنكم اليوم وأنتم تصنعون المجد، وتحيون الأمل، وتبعثون الحرية في نفوس شعوبكم من جديد، وتخطون طريق المستقبل بعزيمتكم الصابرة، وبمداد دمائكم الطاهرة، من أجل واقع سياسي عربي أفضل، بثورتكم العربية التي ضربت أروع المثل في سلميتها وإنسانيتها وتحضرها، في مقابل طغيان الطغاة وفجورهم وشدة بطشهم وإجرامهم وتخلفهم..

أيها الثوار الأحرار..

إنكم وأنتم تصنعون ذلك وتستقبلون عهدا جديدا لفي أشد الحاجة إلى مراجعة النفس والصدق معها ومحاسبتها، لمعرفة كيف بلغ الطغيان في أمتنا إلى هذا الحد حتى سالت دماء الأبرياء أنهارا، وانتهك الطغاة أعراض الحرائر مرارا وتكرارا، وتحول العالم العربي إلى إقطاع لعصابات إجرامية، ما كان لها أن تحكم أو تسود لولا أن الأمة قد أصيبت في أخلاقها بمقتل!

وإذا أصيب القوم في أخلاقهم فأقم عليهم مأتما وعويلا

أيها العرب الأحرار ..

إذا كانت الثورة العربية اليوم ضرورة فرضها الواقع السياسي بعد انحطاط دام ثلاثين سنة، فإن الثورة الأخلاقية التي يجب أن تواكب الثورة السياسية ضرورة يفرضها الواقع الاجتماعي، وشرط للنهضة الحضارية المنشودة، فالعرب اليوم أحوج إلى ثورة أخلاقية منهم إلى ثورة سياسية - قد تعود بعدها أوضاعهم إلى سابق عهدها ما لم يواكبها ثورة إحيائية روحية وأخلاقية - يرتقي بها الإنسان العربي إلى مقام الشهود الحضاري الذي عبر عنه قوله تعالى ﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾!

إن للقيم الروحية والأخلاقية مكانتها في كل الأديان السماوية والفلسفات الوضعية، وكما جاء في الحديث (إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق)، ولهذا كانت القيم الإنسانية النبيلة في كل الأمم هي من آثار النبوة كما جاء في الحديث الصحيح (إن مما أدرك الناس من النبوة الأولى إذا لم تستح فافعل ما شئت)!

إن خطورة القيم الأخلاقية تكمن في كونها هي الحد الفارق بين الطبيعة الإنسانية والطبيعة الحيوانية! فالإنسان بلا خلق ولا دين إما وحش كاسر أو ذئب غادر أو ثعلب ماكر أو قرد عاهر! وهو ما تجلى في أوضح صوره في سلوكيات أكثر الرؤساء العرب مع شعوبهم قبل الثورة وبعدها!

أيها العرب الأحرار ..

لقد كان للانحطاط السياسي الذي عاشه العرب في عصورهم الأخيرة، أسباب اجتماعية خطيرة، تحللت فيها القيم الأخلاقية حتى ساد المجتمع العربي في عامة دوله أراذله، وساسه سفهاؤه، كنتيجة طبيعية لشيوع سلوكيات تتنافى مع كل معاني الصدق والشجاعة والحرية والمجد والمروءة والشرف، التي لا يمكن للمجتمعات الإنسانية أن تنهض من كبوتها دون أن يتحقق لها قدر من تلك القيم الكريمة!

لقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم كعب بن عجرة من إمارة السفهاء وأبرز صفاتهم كذبهم على الله وعلى الناس، وظلمهم للعباد، كما في مسند أحمد بإسناد صحيح (أعاذك الله يا كعب من إمارة السفهاء! قال وما إمارة السفهاء؟ قال أمراء يكونون بعدي لا يقتدون بهديي ولا يستنون بسنتي فمن صدقهم بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم، فأولئك ليسوا مني ولست منهم، ولا يردون علي حوضي، ومن لم يصدقهم بكذبهم ولم يعنهم على ظلمهم، فأولئك مني وأنا منهم).

لقد كان لكل الأمم والشعوب التي نهضت في سلم الحضارة من القيم الأخلاقية ما حفزها على بلوغ ما تصبو إليه، بل إن أساس الحضارة الإنسانية الأول هو القيم الأخلاقية، فالإنساني مدني بطبعه ولا يتحقق له العيش في الجماعة إلا على أساس سلوك يحقق الألفة والتعاون والاجتماع الإنساني، كالمحبة والإخلاص والصدق، لتستقيم به حياتهم، وكل الحضارات الإنسانية القديمة والمعاصرة لم تحقق نهضتها إلا بشيء من ذلك، وقد أدرك عمرو بن العاص داهية العرب وأمير مصر سر قوة الروم وظهورهم فقال عنهم كما في صحيح مسلم (إن فيهم لخصالا أربعا إنهم لأحلم الناس عند فتنة، وأسرعهم إفاقة بعد مصيبة، وأوشكهم كرة بعد فرة، وخيرهم لمسكين ويتيم وضعيف، وخامسة حسنة جميلة وأمنعهم من ظلم الملوك)!

فالحلم والصبر والرحمة والإحسان إلى الضعيف واليتيم والامتناع من ظلم الملوك كلها صفات إنسانية نبيلة، وهذه حضارة أوربا واليابان اليوم يحل فيها الصدق في سلم القيم الحضارية لدى شعوبها، فالصدق في المعاملة فيما بينهم من أبرز صفات تلك الأمم، وقد بلغ بهم الحال أن تسقط الحكومات ويستقيل الوزراء حين يقع منهم ما يخل في تلك القيم، وكم من حكومة أو رئيس سقط لعثرة سقطها، أو كذبة كذبها، أو فضيحة أخلاقية اقترفها كتحرش

جنسي ونحوه، في الوقت الذي تظهر الجرائم الأخلاقية التي يندى لها الجبين لرؤساء وملوك عرب وبالصوت والصورة دون أن يحدث ذلك أدنى هزة سياسية لدى شعوبنا!

(وإنما الأمم الأخلاق ما بقيت .. فإن همو ذهبت أخلاقهم ذهبوا)

لماذا تهتز أوربا وأمريكا لوقوع المسئول السياسي في فعل يخل بالشرف كأخذ رشوة أو تحرش جنسي أو استغلال للمنصب ..الخ بينما يقع من المسئولين العرب أبشع الجرائم الإنسانية الأخلاقية، كهتك الأعراض، وسفك الدماء، ونهب الأموال، دون أن يعرق لها جبينهم أو يخشوا من حساب أو عقاب! أو يتصدى لهم عالم أو مفكر؟!

لقد جاء في الحديث – والواقع أصدق شاهد – ما يؤكد التلازم بين شيوع الفاحشة والظلم وانهيار المجتمعات، قال النبي صلى الله عليه وسلم (وما جار قوم في الحكم إلا كان البأس والقتل بينهم)، وقال (وما ظهرت الفاحشة في قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشت فيهم الأوجاع)!

وجاء في الحديث الصحيح (اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة، واتقوا الشح فإنه أهلك من كان قبلكم حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم)!

أيها الأحرار الأبرار ..

إن العالم العربي ظل يعيش منذ عقود أزمة أخلاقية تشكلت في ظل أنظمة حكم فاسدة، مارست ورعت الفساد بكل صوره، حتى ساد الأمة أشرارها وسفهاؤها كما في الحديث (يأتي على الناس سنون خداعات يصدق الكاذب، ويُكذّب الصادق، ويؤتمن الخائن، ويخوّن الأمين، وينطق الرويبضة الرجل الفاسق أو التافهة يتكلم في أمر العامة)!

لقد كشفت الثورة المصرية والتونسية وما جرى من محاكمات ابتدائية مدى الفساد والانحطاط الذي استشرى في العالم العربي، فرئيس يتاجر بالمخدرات، وآخر يرتشي من الصفقات، ورئيس مجلس شورى يتهم باختلاسات، ووزراء متورطون في الفساد المالي والأخلاقي ..الخ

فكيف وصل هؤلاء للحكم؟ وكيف بقوا كل هذه المدة؟ وكيف طبل لهم الإعلام والكتاب والمثقفون والشعراء والخطباء؟

إن من يقرأ ما ينشر، ويطالع ما يذكر، عن الفساد في قصور الحكم ومؤسسات الدول في العالم العربي كله يدرك أن الانحطاط والتخلف والضعف كان نتيجة طبيعية في ظل حكم هذه

العصابات الإجرامية!

إن وجود مثل هؤلاء في الحكم مؤذن بفساد المجتمع وانحطاطه (فالناس على دين ملوكهم)، وكما في الأثر عن أبي بكر في صحيح البخاري حين سألته المرأة: ما بقاؤنا على هذا الأمر الصالح الذي جاء به الإسلام بعد الجاهلية؟ فقال (بقاؤكم عليه ما استقامت بكم أئمتكم! قالت وما الأئمة؟ قال أما كان لقومك رءوس وأشراف يأمرونهم فيطيعونهم؟ قالت بلى! قال فهم أولئك على الناس).

إن صلاح السلطة سبب في صلاح المجتمع، وفسادها سبب في إفساده، كما قال علي رضي الله عنه لعمر حين وضعوا بين يديه وهو في المسجد يفترش الحصباء والتراب كنوز كسرى بعد فتح فارس، فبكى وحمد الله وقال إن قوما أدوا هذا المال لأمناء! فقال علي (عففت فعفت رعيتك، ولو رتعت لرتعت رعيتك)!

أيها الأحرار الثوار ..

لقد سادت في العالم العربي خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة طبقة سياسية حاكمة - تحت سمع وبصر ورعاية الاستعمار - هي الأسوأ أخلاقيا وسلوكيا في تاريخ العرب الحديث، فمقارنة بين الرؤساء والأمراء العرب قبل وبعد حقبة (كامب ديفيد) نجد البون شاسعا بين الفريقين، فلم يشتهر أحد من الرؤساء قبلها بالسرقة أو الإثراء غير المشروع، بل كانت نظافة اليد ونزاهتها أبرز ما في تلك الحقبة، حيث كان للرؤساء آنذاك هموم وطنية فكانوا يكابدون لتحقيقها لشعوبهم، ومع استبدادهم في السلطة، لم يعرف عنهم وعن أسرهم أنهم أثروا، بينما لا يكاد يوجد أحد ممن حكم منذ
كامب ديفيد إلى اليوم إلا وقد اشتهر بالفساد الأخلاقي والثراء غير المشروع، وبتعزيز نفوذ أسرته وحاشيته وبطانته وزوجاته وأبنائه، كحال قطاع الطرق وعصابات المافيا، حتى صار هم كل رئيس وملك وأمير توريث ابنه الحكم والثروة!
وإذا كان (الناس على دين ملوكهم) فقد أدى سيطرة هذه الطبقة الفاسدة على المجتمعات العربية إلى شيوع مساوئ الأخلاق في كل فئات المجتمع من كذب ونفاق وجبن وطمع ودناءة نفس وخسة طبع كما هي أخلاق هذه الطبقة وحاشيتها!

وقد جاء في الصحيح (ثلاثة لا ينظر الله إليهم يوم القيمة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم ملك كذاب)!

وتكاد هذه الصفة تكون الأبرز في عامة الملوك والأمراء والرؤساء العرب خاصة في ظل حقبة عصر (كامب ديفيد) فأصبح كذب الرؤساء على شعوبهم، وكذبهم فيما بينهم، وكذبهم على العالم ظاهرة تحدث عنها المسئولون الأجانب أنفسهم وأن الرؤساء العرب يقولون لهم شيئا ولشعوبهم شيئا آخر!

إن خطورة شيوع مثل هذا الخلق يكمن في كونه رأس كل خلق ذميم فمن كذب واستمرأ ذلك لا يمتنع عن النفاق الذي هو نقيض الإيمان الذي أساسه الصدق، ولا يمتنع عن الخيانة التي تنافي الأمانة التي تقوم على الصدق، ولا يمتنع عن الغدر الذي ينافي الوفاء الذي يقوم على الصدق، ولا يمتنع عن إخلاف الوعد الذي يقوم على الصدق، ولا يمتنع عن الحنث باليمين الذي ينافي الصدق! وهذا معنى حديث (أربع من كن فيه كان منافقا إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أئتمن خان، وإذا عاهد غدر)!

ولخطورة هذا الخلق الذميم جاء في الحديث (الكذب يهدي إلى النار ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذابا)!

وقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم أيكون المؤمن كذابا؟ قال (لا يكون المؤمن كذابا)!

أيها العرب الأحرار..

إنه لا يمكن للثورة العربية أن تؤتي أكلها وتحقق غايتها ما لم تنجح في خلق ثقافة جديدة تعاد فيها للقيم الأخلاقية مكانها في سلم أولويات الثورة، فقد كانت هذه المنطقة وما تزال مهد الحضارة الروحية والأخلاقية فمنها خرجت للعالم كله الأديان السماوية الثلاث، وقيمها الأخلاقية، وستظل كذلك مهما وقع من ضعف طارئ، وهو ما يؤكد ضرورة استعادة المنطقة لهويتها ودورها الأخلاقي والإنساني من جديد، في عالم يعيش اليوم أزمة روحية وأخلاقية كبرى!

إن على كل عربي حر يؤمن بالثورة العربية ومشروعها، ويطمح لتغيير واقع العالم العربي نحو مستقبل أفضل، أن يشارك في الثورة الأخلاقية الروحية وأن يبدأ بنفسه ﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾، فيجب أن تتغير الشخصية العربية في ظل الثورة، فقد ولى عصر الجبن والخوف، فالسعادة محرمة على الجبناء، والحياة كرامة لا يستحقها إلا الأحرار، وقد ولى زمن الأنانية والأثرة وحب الذات والفردية التي طغت حتى استفرد الطغاة بالأحرار واحدا واحدا، فكم ذهب بالسجون من أبرياء، وكم قتل من شهداء، وكم هجّر من أتقياء، في

ظل سلبية المجتمع العربي تجاههم، وهو ما جاءت الثورة العربية لتغييره، فالثورة أحيت قيم العمل المجتمعي الجماعي الذي افتقدته الأمة طوال العقود الثلاثين الأخيرة!

إن الثورة العربية في حاجة اليوم لـ (ميثاق أخلاقي) يلتزم به كل عربي حر خاصة الثوار والسياسيون والكتاب والمفكرون والمعلمون في خاصة أنفسهم وأسرهم ومجتمعهم يقوم على:

الصدق مع النفس ومع الله ومع المجتمع في القول والعمل، فلا كذب ولا نفاق، وكما في الحديث الصحيح (الصدق يهدي إلى البر والبر يهدي إلى الجنة، ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقا)!

١- العفاف وسمو النفس عن الدناءة والعفة عن أموال الأمة وعن حقوق الآخرين، وكما في الحديث (إن الله يحب معالي الأمور ويكره سفاسفها)، وفي الحديث (ليس الغنى عن كثرة العرض، وإنما الغنى غنى النفس)!

٢- السماحة والتسامح والرحمة، كما قال تعالى ﴿فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامكم﴾، وقال تعالى ﴿اتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾، وفي الحديث الصحيح (ستفتحون مصر فاستوصوا بأهلها خيرا، فإن لهم ذمة ورحما)، أي لهم حق ولهم رحم حيث منهم هاجر أم العرب؟

٣- وقد أدى التقاتل بين فئات المجتمع العربي السياسية، والصراعات الفكرية بين التيارات المختلفة، إلى استهلاك طاقة الأمة لصالح العدو الخارجي، حتى تورط الجميع في الدماء فما إن تصل فئة للحكم حتى تستحل القضاء على الأخرى باسم القومية تارة، وباسم الإسلام تارة، وباسم الوطنية تارة، والإسلام وقيم العروبة براء من ذلك كله! وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم حين بلغ خبر عن رأس أعدائه في المدينة أنه يخطط على إخراجه منها واستأذنه بعضهم في قتله (لا بل نحسن صحبته لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه)!

٤- العفو والصفح بعد النصر والظفر، كما قال تعالى ﴿فاعفوا واصفحوا﴾، وقال النبي صلى الله عليه وسلم للمشركين الذين حاربوه وأخرجوه يوم فتح مكة، بعد أن ظفر بهم (اذهبوا فأنتم الطلقاء)!

٥- الرحمة والإحسان لكل إنسان مهما كان دينه ومذهبه كما قال تعالى ﴿وقولوا للناس حسنا﴾، وقال تعالى ﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء

والمنكر والبغي﴾..

٦- الوفاء بالعهد والعدل، كما قال تعالى ﴿وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسئولا﴾، ومن ذلك العهود السياسية وهي أشدها خطر كما قال تعالى ﴿إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل﴾..

٧- حفظ المعروف فإن الثورة شارك فيها الجميع ويجب أن يتفيأ ظلالها الجميع، وكل تهميش وإقصاء لمن شاركوا فيها مهما كانوا أقلية، هو جحود وكفر بالمعروف، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم في الأسارى (لو كان المطعم بن عدي حيا وكان قد مات مشركا - ثم سألني هؤلاء لوهبتهم له) حفظا لمعروفه حين أجار النبي صلى الله عليه وسلم من قريش بعد رجوعه من الطائف!

٨- الحرص على قيم المواطنة وتعزيزها وتكافؤ الفرص للجميع بلا تمييز على أساس ﴿إن خير من استأجرت القوي الأمين﴾، فقد انتهت عهود الشلل والمحاباة التي أدت إلى سقوط الأنظمة العربية.

لقد قامت الثورة التي شارك فيها الجميع من أجل الإنسان في العالم العربي ورفع الظلم عنه وتحريره من الخوف والذل والفقر، فالواجب الوفاء للأمة وللإنسان في كل بلد عربي بذلك، وكل غدر يقع من أي طرف هو انتكاسة للثورة وسقوط أخلاقي!

إن الثورة الأخلاقية اليوم وإحياء القيم الروحية والإنسانية هو حجر الأساس في بناء الإنسان في العالم العربي في ظل الثورة ومشروعها الإصلاحي، وحين يتحقق ذلك سيعود للأمة بإذن الله تعالى شهودها الحضاري من جديد، لتكون كما أمرها الله وكما يريد ﴿خير أمة أخرجت للناس﴾

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الاثنين ٢١ رمضان ١٤٣٢هـ

الموافق ٢٢ /٢٠١١/٨م

الفهرس

تم

بحمد الله